مبادئ السياسة الأمريكية

تأليف
فرانك تاننباوم



تقديم
احمد عبد المجيد فؤاد



مبادئ السياسة الأمريكية

تأليف

فرانك تاننباوم

تقديم

احمد عبد المجيد فؤاد

ملتزم الطبع والنشر

الشركة المتحدة للنشر والتوزيع

١ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة - مصر



تقـــديم

لست أدرى فى الواقع ما إذا كان مثل هـذا الـكتاب يحتاج إلى تقديم ... فمادة الـكتاب يعرضها كاتب أمريكى نشأ فى أمريكا وأصبح نتاجاً لثقافتها ولشتى العوامل التى صاغت معالم البلاد التى نشأ فيها . وهو حين يكتب عن بلاده يكتب بالطبع لقارئ أمريكى أولاً ، ومن ثم تراه يعمد فى بعض الأحيان إلى التعميم اعتقاداً منه أن القارىء الأمريكى الذى يتصفح كتابه ليس أقل منه علماً بمعظم المعالم البارزة فى التاريخ الأمريكى .

ولـكن الـكاتب — على الرغم من ذلك — لا يجد ثمـة مهربا فى كثير من الأحيان من الإفاضة فى الشرح والتوسع فى التفسير والتحليل . ذلك أنه حاول أن يكتب عن فلسفة ومبادىء السياسة الخارجية الأمريكية كما وُضعت وكما فهمها وكما آمن بها وكما لمسها بنفسه داخل بلاده . وهو فى سبيل ذلك يضطر فى كثير من الأحيان إلى مس بعض الموضوعات مساً خفيفا ، على حين تضطره أسباب الدقة والأمانة فى البحث إلى التركيز على موضوعات أخرى لا مفر من مناقشتها مناقشة موضوعية لا تخلو من لمسة تأييد هنا ولمسة معارضة هناك ...

ولست أدرى لماذا قام بذهنى منذ البداية أن الـكاتب كان أكثر

حرصا على الدفاع عن سياسة أمريكا الخارجية مما يقتضيه واقع الأمر . فهو حين يعرض مبادىء هـذه السياسة لا يعرضها كما يعرضها مؤرخ سياسى ، و إنما يعمد إلى محاولة إثبات أنها ظلت بصفة عامة على مر العصور والأجيال تطبيقا سليما « للمبادىء الأساسية » التى ارتـكزت عليها هذه السياسة ، وهى :

« الإيمان المطلق بالحرية والمساواة وحق تقرير المصير والاستقلال والتآزر ومناهضة الاستعمار ... »

ولقد اضطر المؤلف فى سبيل بلوغ هـذا الهدف إلى أن يضرب فى أعماق التاريخ الأمريكى لأبعد مما يستقيم مع واقع التغيُّر والتطور الذى فرضه التاريخ .

فهو مثلاً يحاول أن يبرهن على أن المبادىء الاساسية التى وضعهـا صانعو الدستور الأمريكى وصانعو وثيقة الاستقلال الأمريكى لا تزال قائمة سليمة مطبقة فى كل مكان وزمان بحرفيتهـا ، أى أنه لم يعتورها تبدل أو تغير إلا من حيث المظهر الخارجى . غير أننى لا أذهب معه إلى هـذا المـدى ، فالتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تطرأ على أى مجتمع — بما فى ذلك المجتمع الأمريكى — تفرض على القادة والساسة أن تختلف نظراتهم إلى الأمور باختلاف الظروف التى عاشوا فى ظلها ...

فالرئيس و يلسـون مثلاً هو الذى دعا إلى قيام عصبة الأمم ، ولـكن

أمريكا رغم ذلك لم تشترك فى هذه العصبة لأن تشكيلها القائم على أساس انفراد الدول المنتصرة بحق شغل مجلسها الأعلى ، بدا للشعب الأمريكى متعارضاً مع المبادىء الأمريكية — موضوع هذا الكتاب ...

كان هذا فى عصر ويلسون ، ولكن ما أن حل عصر جديد ، حتى تغيرت النظرة بعض الشىء ، فانفراد الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية بالمقاعد الدائمة فى مجلس الأمن مثلاً — وهو أمر كان يُعتبر من قبل متعارضا مع مبادىء السياسة الأمريكية — لم يَحُلْ دون اشتراك أمريكا فى منظمة الأمم المتحدة .

ومعنى هذا أن المبادىء الأساسية التى من أجلها رفضت أمريكا الاشتراك فى عصبة الأمم هى المبادىء الأساسية ذاتها التى من أجلها اشتركت أمريكا فى هيئة الأمم المتحدة :.. وهكذا بقيت المبادىء ولكن اختلفت نظم تطبيقها وتباينت فلسفات الاعراب عنها والترويج لها ...

حقيقةً أن المبادىء الأساسية الأمريكية القائمة على أساس ما آمن به واضعو الدستور الأمريكى وصانعو وثيقة الاستقلال من حرية ومساواة واستقلال ومناهضة للإستعمار الأوروبى ، ظلت الحجر الأساسى الذى يقوم عليه بنيان السياسة الأمريكية .

ولكن من المؤكد فى الوقت ذاته أن وسائل تطبيق هذه المبادىء كانت تصطدم فى كثير من الأحيان — وخصوصا فى عصر الطيران

والذرة — بالواقع الفعلي ومقتضيات التطور العالمي .

فالولايات المتحدة التي كانت تؤمن بسياسة العزلة فيما مضى أصبحت بعد حربين عالميتين تؤمن بسياسة البحث عن سلامتها خارج حدودها ، كما أصبحت تؤمن بأن سلامتها في المستقبل تتوقف على تحقيق بعض الأغراض كالبحث عن سلسلة من المنظمات الاقليمية والاستحواذ على قواعد عسكرية وتأمين موارد طبيعية ذات أهمية استراتيجية ، ثم تشرع في صياغة سياستها تبعا لذلك . وفي ذلك يقول علماء الجغرافيا السياسية إن الحدود السياسية في هذه الأيام أصبحت حدودا غير طبيعية ؛ إذ يجب أن تعبر المحيطات وتخترق البلاد الأخرى بحيث تضمن تأمين سلامة الدولة الأصل من العدوان . ويطلق عليها هؤلاء العلماء اسم « الحدود الاستراتيجية » .

ولهذه الأسباب ذكرتُ في أول تقديمي العوامل التي جعلت المؤلف مصمما على الدفاع عن مبادئ السياسة الامريكية. . . . فهو يبرهن على أن أمريكا لا تستطيع أن تصبح دولة استعمارية حتى ولو رغبت في ذلك ، وكيف أن أمريكا لا تستطيع أن تتنكر لمبادئها الأساسية حتى لو رغبت في أن تصبح كذلك ، وكيف أن أمريكا لا تستطيع أن تؤمن بفلسفات دخيلة على تراثها مثل « مناطق النفوذ » و « السيطرة الاقتصادية » و « التوسع عن طريق الضغط » وما إلى ذلك من الفلسفات التي أقام

الثوار الأمريكيون مبادىء بلادهم على أساس محاربتها وتدميرها والتخلص منها .

فالثورة الأمريكية ذاتها كانت ثورة وكفاحاً ضد «النفوذ البريطانى» وثورة وكفاحاً ضد «السيطرة الاقتصادية البريطانية» وثورة وكفاحاً ضد «التوسع الاستعمارى الغربى عن طريق الضغط» . . . فكيف يمكن والحالة هذه أن يعتنق الشعب الأمريكى فلسفات ثار من أجل القضاء عليها ؟ . . .

غير أن مثل هذه التبريرات للسياسة الأمريكية لا تخلو من بعض مواطن الضعف ، مما تحتاج معه إلى مزيد من الشرح والتوضيح ... فظهور الخطر الشيوعى هو الذى فرض على أمريكا أن تغمض عينيها عن بعض المبادىء الأساسية ، إيماناً منها أن مواجهة الخطر الأكبر — أى الشيوعية الدولية — قد تتطلب تجاهل بعض هذه المبادىء إلى حين ، كما تتطلب فى الوقت ذاته عدم نبذ هذه المبادىء أو انتهاكها جملةً وتفصيلاً ... وهذا هو السبب فى أن كثيراً من القادة الأمريكيين يخشون أن يؤدى تزايد الخطر الشيوعى إلى حمل أمريكا على التخلى عن بعض مبادئها ، وأن كثيراً من القادة الأمريكيين يؤمنون من ناحية أخرى بأن أمريكا لا تستطيع أن تتخلى عن مبادئها ولأن التفريط فيها هو بمثابة الانحراف عن الهدف ،

وهذا معناه الهزيمة والتفريط فى مقومات هذه الدولة التى بلغت القمة فى المجتمع الدولى .

* * *

ونحن فى العالم العربى قد استبشرنا خيرا بالثورة الأمريكية ، وصفقنا لمبادئ ويلسون فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولا زلنا نصفق ونؤمن إيمانا عميقا فى كل مكان وزمان بالمبادىء الأساسية التى صنعتها الثورة الأمريكية ضد الاستعمار ، تلك المبادىء التى تنص على الحرية والمساواة والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير ومناهضة الاستعمار .

ومضت الأيام وتطورت الولايات المتحدة مع تطور الاستراتيجية العالمية ومع تطورميزان القوى الذى بعد أن كان من الممكن تحقيقه محلياً فيما مضى ، أصبح لزاما أن يتحقق على نطاق عالمى ، فأصبحت سياسة الولايات المتحدة اليوم سياسة عالمية تؤمن بسياسة الأحلاف الدفاعيـة والمنظمات الإقليمية والقواعد العسكرية وما شابه ذلك .

ويبدو أن نظرة أمريكا هذه — من أجل الدفاع ضد الخطر الشيوعى والتوسع السوفييتى — لم تتعارض مع نظرة الشعوب العربية وإيمانها بحقها فى الحرية والمساواة والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير ومناهضة الاستعمار ، تلك النظرة التى نعبر عنها اليوم بالقومية العربية .

وخلطت بعض الكتابات الأمريكية بين القومية أو الوطنية أوالحيادية

من ناحية والشيوعية من ناحية أخرى ، على الرغم مما أوضحه بعض المسئولين عن وضع السياسة الخارجية الأمريكية من أننا — شعوب العالم العربى — ندرك تماما الأخطار التى تهددنا بها الشيوعية الدولية ، وهى أخطار لخصها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تقديم كتاب « حقيقة الشيوعية » حينما حدد نظرته إلى الشيوعية بقوله :

« كل مابيننا و بين الشيوعية فى مذهب الحكم أو فى مذاهب الحياة أن الشيوعية دين ولنا دين ! ولسنا تاركين ديننا من أجل دين الشيوعية ».

وتخشى أمريكا أن نصبح فى يوم من الأيام ألعوبةً فى يد روسيا ، ولكننا ندرك خطورة ذلك ، بل إننا — على النقيض من ذلك — نؤمن بأن القومية العربية اليوم أصبحت قوة دافقة يمكن أن توجّه — إذا اعتُرِفَ بها وقُدِّرت تقديراً صحيحاً — نحو الحرية السياسية بدلا من الشيوعية .

ولا شك أن الشعب الأمريكى رغبةً منه فى المحافظة على الروح التقليدية الأمريكية والمبادىء الأساسية لسياسته الخارجية يستطيع أن يتبع سياسة واحدة تجاه القومية العربية ، هى العطف والتأييد الكلى لرغبات الشعوب العربية فى التحرر والاستقلال والتعبير عن النفس والكرامة الإنسانية .

وأخيراً أختم هذه الكلمة الموجزة ، بأن محتويات هذا الكتاب

سوف تظل موضع إعجاب جميع مَنْ يطَّلعون عليها فى كل مكان مادام التطبيقُ منسجماً مع النظرية ، وما دامت النتيجة متمشيةً مع المقدمة ، ومادامت الأعمال متجانسة مع الأقوال .

أما إذا اختلف الأمر عن ذلك ، فسوف يقوم فى الأذهان ما قام فى ذهنى من أن مؤلف هذا الكتاب كان حريصاً على الدفاع عن مبادىء السياسة الخارجية الأمريكية .

أحمد عبد المجيد فؤاد

الفصل الأول

الالتزامات الأمريكية

عندما يواجه شعب الولايات المتحدة أزمةً كتلك التى يواجهها الآن ، يتعين عليه أن يعيد فحص الأسس التى أُقيمت عليها نُظمُ بلاده ، وأن يتحقق من الإيمان الذى تنطوى عليه هذه الأسس . . فالنظم الأمريكية التى صاغها الزمن والتجارب تحتوى على قِيَمٍ معينة هى التى خلعت معنًى خاصاً على سلوك الأمريكيين . ومن ثم ، يجب علينا (نحن الأمريكيين) أن نفهم أنه إذا اختلفت نظرتنا إلى العالم عن نظرة الشعوب الأخرى ، فإنما يرجع ذلك إلى أن الزمان والمكان والثراء دمغ الإدراك الإمريكى بطابع خاص به ، وزوّد الشعب الأمريكى بأساس أخلاق خاص به أيضاً . هذا بالاضافة إلى ذلك الشىء الذى لا يمكن تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً ، والذى اصطلحنا على أن نسميه « طريقة الحياة الأمريكية » بكل ماينطوى عليه هذا الشىء من فلسفة للحياة وأخلاقيات سياسية خاصة . غير أن الأمريكيين يميلون إلى اعتبار آرائهم الأخلاقية مسألةً مفروغاً منها ، ويشغلون أنفسهم بالمسائل العاجلة ، على حين أنهم كانوا فى الماضى لا يشغلون بالهم بالتفكير فى مثل هذه الآراء ، بل لعلهم ما كانوا ليعرفون

لكلمة « الآراء والمفاهيم العقلية » معنًى لو أنها استُعملت لوصف معتقداتهم .

وإذا ما اختلط الأمر على الأمريكيين فى الأزمة الحالية ، ولم يفهموا حقيقة معنى السياسات التى يحثون على اتباعها ، فإن ذلك مرجعه إلى أن بعض قادة الرأى منهم يتكلمون لغة دخيلةً على التجارب التى مرّت بهم ، ولا تقيم وزنا لوحى السياسة الأمريكية . ومن هنا غاب عنا كل أثر لاتجاه تاريخنا ، وضاعت طاقته العظيمة المتفجرة . فهذه القوة الدافعة المتحركة أبداً التى عُرفت وتميزت بها الولايات المتحدة قد نظّمها إيمان أخلاقى لم يحدد شكل هذه القوة الدافعة فحسب ، وإنما أكسبها طابعاً إنسانياً خاصاً بها فى الوقت ذاته ، وإلاّ فبماذا نفسر ما لجأت إليه هذه القوة الضخمة التى خاضت غمار حربين عالميتين تبعد ميادينهما ثلاثة وستين ألف ميل عن شواطئها . وبلغت ذروة النصر العسكرى فسقط العدو صريع الهزيمة وأصبح العالم عاجزاً عن الوقوف فى وجه جيوشها القوية ... نقول بماذا نفسر ما لجأت إليه هذه الدولة القوية من تسريح قواتها المكدسة والعودة إلى استئناف نشاطها السلمى بغير أن تطالب بشىء سوى أن تحذو بقية شعوب العالم حذوها ؟ لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك بغير أن تطالب بمزيد من الأراضى أو بفرض سيطرتها على أحد أو بالحصول على أية امتيازات أو مغانم خاصة . كما أنها لم تفرض حكومةً معينةً على أى شعب من الشعوب ، ولم تُخضِع أى شعب لسيطرتها ، ولم تطالب الضعيف

بالخضوع والاستسلام لها كما كان يجوز لهـا أن تفعل . بل إن الأمر لم يقتصر على ذلك ، فهى لم تتنـكر على نفسها الحصول على أى تعويض عن العبء الثقيل الذى ألقته حربان عالميتان على كاهل الشعب الأمريكى فحسب ، و إنما عمدت — على أثر انتهاء القتال — إلى تقديم مواردها وخبراتها ومهارتهـا لتضميد الجراح وتخفيف الآلام التى سببتهما هاتان الحربان للشعوب الأخرى بمـا فى ذلك شعوب الأعداء أنفسهم الذين ساعدت على سحقهم .

ولا شك أن « لجنة هوفر » عقب الحرب العالمية الأولى و « أونرا » (هيئة الاغاثة والتعمير) ومشروع مارشال فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، تمثل مظهراً من مظاهر الجهود التى يبذلها الشعب الأمريكى لجعل الحياة مستساغة لأولئك الذين اكتووا بنار هاتين الحربين . وليست هذه كل فصول القصة ... فبعد الحرب العالمية الأولى ، كان « ويلسون » هو داعية « عصبة الأمم » التى كانت تهدف إلى حماية الضعيف من بطش القوى . كذلك عمل « روزفلت » و « كوردل هال » أثناء الحرب العالمية الثانية على إقامة هيئة للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق الغرض ذاته الذى رمى إليه « ويلسون » فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وعلى ذلك ، فإنه من الهراء أن نرمى الشعب الأمريكى الذى سلك مثل هذا المسلك بأنه يفتقر إلى فلسفة سياسية أو حاسة توجيهية أو سياسة دولية . ولعل كل ما يجوز

قوله هو أن تلك القيم التي تستند إليها النظم الأمريكية لم تتخذ شكلا ثابتاً يتمثل في مبدأ معين محدد . ولكن هذا الاعتبار في ذاته لا ينهض إلا دليلاً على القوة والحيوية . فالمفاهيم العقلية الثابتة الجامدة ذات الأشكال المحددة لا تعدو أن تكون دليلاً على الركود والوعى غير المتطور ، ولهذا تحتاج دائماً إلى أن يُدَافَع عنها ، في حين أن الحياة الدافقة المتطورة لا تحتاج إلى إيضاح أو دفاع ، بل تتفجر وتطغى على كل مبدأ ثابت جامد .

ولو أننا كلفنا أنفسنا مشقة سبر غور السياسة الأمريكية الخارجية والداخلية ، لوجدناها واضحة وضوحاً كافياً . وإذا كنا لم نتأمل هذه السياسة تأملا ملياً ، ولم نسبر غورها في الفترات الأخيرة ، فرجع ذلك إلى بعض المبادىء — الشائهة — التي اقتنصت في شبا كها جيلنا الحالى والجيل الذى سبقه . فهذه المبادىء لا تمثل أخلاقنا وسلوكنا ولا تنبعث من تجاربنا الأمريكية . فنحن — وربما كانت مسئولية قادة الفكر والمثقفين والمعلمين أخطر وأكبر في هذا الصدد — قد سمحنا لأنفسنا بأن ننخدع في أفكار زائفة مثل فكرة السيطرة الاقتصادية ، وفكرة اصطراع القوى في المجال الدولى ، ومناطق النفوذ . ومن ثم حاولنا أن نفسر السياسة الخارجية على أساس معتقدات وقيم لا نؤمن بها لمخالفتها لقواعد سلوكنا التي تتناقض مع تلك النظريات الشائهة التي أتت بها الكتب ومعتقدات وخبرات الشعوب الأخرى . غير أنه حينما تنحو

حكومتنا — كما حدث من قبل — نحو نظرية كنظرية السيطرة الاقتصادية ، واصطراع القوى فى المجال الدولى ، ومناطق النفوذ باعتبارها سياسة سليمة ، فإن الشعب الأمريكى يرغمها على الرجوع إلى المبدأ التقليدى القائل بأن بلاد العالم الصغيرة تتمتع بحق تشكيل حياتها على النحو الذى ترتضيه ، شأنها فى ذلك شأن الدول الكبيرة تماماً . وفى الحقيقة أن عطفنا على الضعيف يفوق دائماً إعجابنا بالقوى . ونحن جميعاً نعلم أن سياسة « العصا الكبيرة » التى استنبطها « ثيودور روزفلت » إنما جاءت نشازاً فى خبرتنا واستنكرها عدد كبير من الأمريكيين منذ البداية ، وانتهى الأمر بالتخلى عنها رسمياً عقب وفاته بسنوات قلائل . وتعتبر المذكرة التى وضعها « روبين كلارك » فى وزارة الخارجية الأمريكية عن مبدأ مونرو عام ١٩٢٨ دليلاً على اختفاء سياسة « العصا الكبيرة » من حياة سياستنا الخارجية اختفاء رسمياً .

وصفوة القول ، أنه كان للأمريكيين دائماً مبدأ خاص وعقيدة خاصة للسياسة الخارجية . ولقد ظهرت الفكرة الأساسية التى أثرت فى علاقة أمريكا بالدول الأخرى ، فى أثناء الاضطرابات التى أدت إلى حرب الاستقلال . وكانت هذه الفكرة سبباً مباشراً للثورة ذاتها ، كما كانت على حد قول « وليام سيوارد » العامل الرئيسى الذى شكل علاقتنا الخارجية فى تاريخنا الحديث .

كذلك حدد « جيمس ماديسون » فى خطاب له ألقاه بعد

الاستقلال بأعوام قلائل ، جوهر السياسة الخارجية الأمريكية حينما قال في معرض الحديث عن العلاقات بين المستعمرات الأمريكية و بريطانيا (العظمى) قبل الثورة « إن المبدأ الأساسي الذى قامت عليه الثورة ، هو أن المستعمرات كانت مرتبطة ببعضها البعض و ببريطانيا (العظمى) ارتباطا متساوياً كأعضاء فى إمبراطورية توحدها سلطة حاكمة مشتركة ولكن لا توحدّها سلطة تشريعية مشتركة . ومن ثم كان المفروض أن تكون السلطة التشريعية فى أى برلمان أمريكى مساويةً تماماً للسلطة التشريعية فى البرلمان البريطانى . هذا على حين كانت الامتيازات الملكية تنفذ فى كل مستعمرة على أساس اعترافها بالملك حاكماً لها ، كما كانت الحال فى بريطانيا . ولكن إنكار بريطانيا من جانب لهذه المبادىء ، و إصرار أمريكا عليها من جانب آخر كانا السبب فى قيام الثورة.

ولقد أعرب كثير من قادة الثورة الأمريكية عن آراء مماثلة ، فكتب « جيمس ماديسون » عام ١٧٧٤ يقول « إن جميع أعضاء الإمبراطورية البريطانية دولٌ قائمةٌ بذاتها مستقلةٌ عن بعضها البعض ، ولكنها مرتبطةٌ بملك واحد وتاج واحد » .

كذلك قال « توماس جيفرسون » فى سرده لتاريخ حياته « لقد آمنت بالرأى الذى كنت أشعر منذ البداية أنه الرأى الوحيد الصائب ، ألا وهو أن العلاقة بين بريطانيا (العظمى) ومستعمراتها ، هى العلاقة

ذاتها التي كانت قائمة بين انجلترا واسكتلندا منذ تتويج الملك جيمس حتى قيام الاتحاد بينهما ... علاقة يربط بينها حاكم واحد ، ولكنها ليست ارتباطا سياسيا بحكم الضرورة » .

كذلك قال « بنجامين فرانكلين » : « ... ما دمنا نفترض أن البرلمان البريطاني لا يملك حق إصدار التشريعات والقوانين لنا ، فمعنى ذلك أن المستعمرات — والحالة هذه — لا تعدو أن تكون دولاً متفرقةً عديدةً لا سيادة عليها إلاّ لملك واحد ، كما كانت عليه حال بريطانيا واسكتلندا قبل اتحادهما » .

ولقد ظلت هذه الفكرة قائمة لتعزيز الدعوة إلى الاستقلال ، كما ظل « المبدأ الأساسي » الذي عبّر عنه ماديسون حينما قال « ... كانت المستعمرات مرتبطةً ببعضها البعض ارتباطاً متساوياً كأعضاء ... وكان المفروض أن تكون السلطة التشريعية لأي برلمان أمريكي مساوية تماما للسلطة التشريعية في البرلمان البريطاني » ... نقول ظل هذا المبدأ قائماً كفكرة شعبية سائدة في حقل العلاقات الخارجية الأمريكية . بل لقد كانت هذه الفكرة هي الأساس الذي جعل ولايةً مثل « رودايلند » مثلاً متساوية تماماً مع ولاية « تكساس » داخل نطاق الاتحاد الفيدرالي الأمريكي .

كذلك يرتكز نظام الاتحاد بين الأمريكتين القائم على أساس

الدول المتساوية في السيادة ، إلى « المبدأ الأساسي » ذاته الذي ألمعنا إليه فيما سلف من حديث . كما يُعزى إلى هذه الفكرة ذاتها التطور التدريجي الحثيث الذي مرّ به « مبدأ مونرو » حتى تحوَّل من سياسةٍ فرديةٍ إلى سياسة جماعية . بل إن هذا « المبدأ الأساسي » ذاته يفسر لنا سياسة « رفع الأيدي » التي فرضناها على الدول الأوربية فيما يتعلق بشئون نصف الكرة الغربي ، كما أنه يُعتبر السبب الرئيسي للسياسة « غير العدوانية » التي تمثلت في مبدأ مونرو ذاته .

ومن ناحية أخرى ، كان هذا « المبدأ الأساسي » هو حجر الزاوية في مطالبتنا بسياسة « الباب المفتوح » إزاء الصين ؛ والأساس الذي استندنا إليه في تعزيز استمرارنا في مقاومة اليابان . وهذا هو السبب في أننا فضّلنا مقابلة تحدى القتال في الشرق الأقصى على التخلي عن « المبدأ الأساسي » الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية .

كذلك كان الإيمان الأمريكي بالمساواة السياسية والعدالة الدولية أو « بالمساواة في الحقوق والاستمتاع بالسلطة التشريعية الكاملة » — على حد قول ماديسون — هو الدافع الأساسي لاشتراكنا في حربين عالميتين ، وفي إسهامنا في تطوير « عصبة الأمم » حتى تتحقق عالمية مبدأ مونرو القائل بحق كل شعب في أن يتمتع بحرية تقرير سياسته وفي أن يقرر بنفسه وسائل تطوره ، وفي أن يعيش متحرراً من التدخل والتهديد

والخوف ، لا فرق فى ذلك بين دولة كبرى وأخرى صغرى » .

تلك كانت وجهة نظر الرئيس ويلسون فى « المبدأ الأساسى » الذى وصفه « ماديسون » بأنه كان السبب الرئيسى لحرب الاستقلال . ولقد كان هذا « المبدأ الأساسى » أحد الأسباب الهامة لنبذ « عصبة الأمم » ورفض سياستها أيضا . . وحسبنا أن نقرأ المناقشات التى دارت فى مجلس الشيوخ الأمريكى حول «عصبة الأمم» ، لكى ندرك أن السبب الرئيسى لرفض الاشتراك فى « عصبة الأمم » يرجع إلى إيمان الشعب الأمريكى بأن العصبة خانت ولم تطبق المبدأ الأمريكى الأساسى القائل بالمساواة بين الدول . ولسبب مماثل ، خضنا غمار الحرب العالمية الثانية ، وحاولنا إنقاذ بقايا حلم « عصبة الأمم » القديم فى صورة « الأمم المتحدة » . كما أن تمسكنا بمبدأ حق الدولة الصغرى فى الاستمتاع بنفس الحقوق التى تتمتع بها الدولة الكبرى ، هو أساس النزاع القائم بيننا و بين الاتحاد السوفيتى . وليس « مبدأ ترومان » سوى طبعة حديثة لمبدأ مونرو . وليس ثمة تفسير لدفاعنا عن كوريا مثلاً سوى إيماننا بأن العالم الوحيد الذى يستطيع الشعب الأمريكى أن يعيش فيه بارتياح ، هو العالم الذى لا يكون لكوريا فيه حق يبيح لها مهاجمة روسيا أكثر مما لروسيا من حق يبيح لها مهاجمة كوريا أو فنلندا مثلاً ، أو بمعنى آخر ، هو العالم الذى تقوم فيه مساواة حقة بين الدول كبيرها وصغيرها . فنحن نؤمن بأن « اكوادور »

و «هايتى» متساويتان مع الولايات المتحدة ، كما أن «بولندا» و« بلغاريا»
متساويتان مع الاتحاد السوفيتى . بل إن هذه العقيدة ذاتها ، هى التى
حدت بالرئيس أيزنهاور إلى أن يقول فى عام ١٩٥٣ « لن نوافق بأية حال
من الأحوال على استعباد أى شعب من الشعوب لنحقق لأنفسنا
مغانم خيالية » ..

وتبدو مثل هذه المعتقدات الأمريكية لبعض الناس حمقاء وغير عملية .
ولذا يحاول بعض العلماء وقادة الرأى إقناعنا بنبذ هذه المعتقدات والتخلى
عنها ، بحجة أنها مثالية وصبيانية ، وبحجة أن «الصالح القومى» و « الأمن
القومى» يقتضياننا أن نتتلمذ على ميكافيللى ور يشيليو و بسمارك أو كليمنصو.
و يبدو أيضاً أن الانتحار القومى الذى أصاب اليابان وألمانيا بسبب اعتناقهما
مبادىء ميكافيللى ور يشيليو و بسمارك وكليمنصو ، بالإضافة إلى الضعف
الشديد الذى أصاب دولاً أخرى نهجت بطريقتها الخاصة هذا المنهج ...
أقول يبدو أن هذا الانتحار القومى لم يقنع بعد بعض أولئك الذين يدعوننا
إلى التخلى عن معتقداتنا التى عشنا لها وتقدمنا بفضلها منذ البداية .

ولكن الشعب الأمريكى لا يتقبل نصيحة مثل هؤلاء العلماء والقادة،
لأن هذه النصيحة تتنافى مع جذور وجوهر تجاربه . فتاريخنا يختلف عن
تاريخ معظم الدول اختلافاً يجعلنا ننفرد بنظرة خاصة إلى أمور العالم .
ففكرتنا عن العلاقات بين الدول ، تختلف بطريقة لا يسهل شرحها ،

عن فكرة معظم الدول الكبرى الأخرى عن السلوك الدولى ... ذلك أن تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية وليدة خبرة فريدة فى نوعها . فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ، من الناحية الثقافية ، قد وُلِدت فى كنف الثقافة الأوروبية الغربية ... وعلى الرغم من أن معتقدات أمريكا الدينية والسياسية منبعثة من التقاليد المسيحية والإغريقية الرومانية .. على الرغم من هذا ، فإن الولايات المتحدة قد تأثرت بطبيعة الحال بالعالم الجديد الذى أقامته .. فالجهود الحديثة المستمرة التى قام بها المهاجرون الأوائل ، حوّرت التراث الأوروبى وجعلت منه تقاليد جديدة تختلف عن التقاليد القديمة . ومن هنا أصبحت نظرتنا إلى العالم نظرةً غير أوروبية . وعلى أساس هذا التباين فى الإدراك ، تقوم علاقاتنا مع بقية دول العالم .

ولقد بدأ التاريخ الأمريكى بمغامرة كبرى ، هى الهجرة من أوروبا إلى العالم الجديد ، وما صحب ذلك من اجتياز محيط مجهول وإقامة حياة جديدة فى قارة مجهولة . ومن ثم يشعر الأمريكيون بأنهم هم الذين قرروا مصير أنفسهم ونظّموا مجتمعهم ، وأقاموا حكومتهم على أسس جديدة . ولقد أبرز « جيمس مونرو » هذه الفكرة بقوله « إن الثورة ... قد وضعت الحكومة كلها فى أيدى طبقة واحدة من الناس ، هى طبقة الأحرار، لا النبلاء والأحرار معاً ... وهذا هو أهم مظهر من مظاهر ثورتنا » .

حقيقةً أن مناحى كثيرة من مناحى التفكير السياسى الأمريكى قد

انحدرت من الخبرة الانجليزية ، ومن ثورة البيوريتان (الطهريين) وآراء «جون لوك» بصفة خاصة ... ولـكن انفصال أمريكا عن أوروبا بحكم وجود المحيط الأطلسى ، وكذا طبيعة الحياة الجديدة فى العالم الجديد ، قد أثرا فى تقدم التفـكير السياسى الأمريكى وفى تطور النظم والتقاليد التى أصبحت فيما بعد ذات نزعة غير أوروبية . .

ولعل أكثر الفروق وضوحاً بين أمريكا وأوروبا ، هو أن للأخيرة تقاليد طبقة النبلاء ، فى حين أن مثل هذه التقاليد لا وجود لها فى الولايات المتحدة ، مما يدل على أن الأمريكيين متحررون مما كان شائعاً ومتغلغلا فى أوروبا من تقاليد تؤمن بالقوة ، ذلك أن طبقة النبلاء كانت رمز القوة ، ومن ثم مجّد الأوروبيون « الفرسان » وأحاطوا « الفروسية » والمبارزة بهالة من التمجيد ، كما اتخذوا من الفرسان مثلاً أعلى يتحتم عليهم أن يضحوا بأنفسهم من أجل نصرته ، وكان الأوروبيون يفترضون أن المجتمع يتـكون من طبقات تتحدد عند ولادة كل شخص . فاللورد كان يمتلك المقاطعة ويحـكمها ، وله مطلق الحق فى تمليـكها لآخر بما فيها من أناس وممتلـكات ، نتيجةً لحرب أو مصاهرة أو تنفيذاً لمعاهدة .. وكان اللورد يفعل ذلك كله دون أن يحاسبه أحد . وظلت الحال على هـذا المنوال مئات السنين . وكان التحالف والتحالف المضاد بين الملوك واللوردات والنبلاء وسائل مألوفة فى ذلك الوقت . ولئن كان الأوروبيون قد غيروا

نظامهم الاجتماعية الآن ، فإن هذا التغيير إنما جاء أخيراً فى العصور الحديثة بعد قرون طويلة ، كان المجتمع الأوروبى خلالها خاضعاً لنظام الطبقات .

ولقد انعكست هذه النظم الاجتماعية على العلاقات الدولية الاوروبية ..
فنى مجال العلاقات الدولية ، كان النظام الإقطاعى يتطلب تكوين جيوش قوية ، وعقد معاهدات بين الأمراء المتنافسين ، وقيام زيجات ومصاهرات لا غرض لها سوى تبادل المنافع وضمان التوازن بين القوى المسلحة كوسيلة من وسائل ضمان الاستقرار السياسى الذى كان مزعزعا دائماً .. وتطورت نظم الحكم الأوروبى بعض الشىء ، فقامت العروش ، ولكن هذه العروش كانت تمثل ذلك النظام الاجتماعى ذاته . وبخضوع النبلاء لسلطة الملوك ، ازداد عدد المقاطعات الكبيرة التى كانت تُنشأ إما بالغزو أو المصاهرة ، وكانت هذه المقاطعات تخضع لمحالفات شخصية وعائلية ، وتزداد قوتها تبعاً لميزان القوى وازدياد نفوذ الأسرة المالكة ...

ثم اجتاحت أوروبا ثورات عدة ، شأنها فى ذلك شأن دول كثيرة من دول العالم ، فى القرون الأخيرة . وتغير نظام المجتمع الأوربى تغيراً كبيراً ، ولكن العلاقة القائمة بين المواطنين ظلت كما هى نتيجةً لنظام الطبقات والامتيازات الفردية التى تتولد عن الاعتقاد بأن فرداً ما قد وُلِد ليحكم ، ونتيجةً للمعاهدات الشخصية وتمجيد القوة الحربية وحق التصرف فى الممتلكات والناس ، والإيمان بفكرة توازن القوى بين الدول ،

والالتجاء إلى الحروب كوسيلة للمحافظة على قوة المَلِك — الدولة الآن — فآراء « آل هوهنزلرن» أو القياصرة ، أو « آل هابسبورج » في عام ١٩١٤ لم تكن تختلف كثيرا عن آراء أسلافهم في عام ١٨١٤ أو ١٧١٤ . بل إن حقوق الدولة كقوة استعمارية توسعية في بلد مثل فرنسا أو بريطانيا لا تختلف كثيراً عن مبدأ الطبقات الإقطاعية القائل بأن شخصا ما قد وُلِد ليحكم .

حقيقة أن الثورات التي اجتاحت أوروبا قد غيّرت من شكل المجتمع ، ولكن هذه الثورات لم تعدِّل كثيراً في جوهر ذلك المجتمع . فقد بقيت المبادىء والتقاليد القديمة قائمة تحت السطح . فعندما اطاح الفرنسيون مثلاً بعرش « لويس الرابع عشر » ، أقاموا مكانه حكومة نابليون والجمهورية الفرنسية ... وعندما قضى البلاشفة على سلطة القيصر « نيقولا الثاني » العسكرية ، أقاموا مكانهـا قوةً أكبر هي روسيا الستالينية ... ولعل هذه الثورات لم يكن في وسعها أن تفعل أكثر من ذلك ، بحكم نظرتها إلى العالم من زاوية محدودة هي التقاليد والأفكار التي كانت تسود نظم الحكم خلال القرون السابقة على ذلك ...

أما الولايات المتحدة ، فإنها تقف بمنأى عن هذه التقاليد والأفكار لأنها لا تفهمها ولا تسيغها . بل إن الأمريكيين لا يستطيعون أن يدركوا طبيعة الأسباب القهرية التي أدت إلى قيام مثل هذه التقاليد والأفكار

والمبادىء . فالأمريكيون لم يعرفوا على الإطلاق مجتمعاً يزعم أحد أن الأرادة الإلهية شاءت لطبقة من النبلاء أن تحكمه . بل إن الأمريكيين — باستثناء اتجاهات ضيقة النطاق فى الجنوب — لم يعرفوا على الإطلاق نظام الطبقات . حقيقةً كان الأمريكيون يؤمنون بولاء سياسى لبعض الحكام ، ولكن هذا الولاء كان إلى حين ، ولم يكن معناه أن الحاكم يتمتع بحقوق النبلاء ... لذلك قامت تقاليد الأمريكيين والتزاماتهم على أساس مختلف .

ولئن كانت مظاهر المجتمع الأمريكى قد تغيّرت ، فإن هذه التغيرات لم تشمل الاتجاهات والمبادىء الأساسية ، فقد ظلت هذه الاتجاهات وتلك المبادئ قوية صامدة لم تتغير ولم تتبدل فى جوهرها . كذلك جاءت العلاقة بين الأفراد الامريكيين مختلفةً عن العلاقة بين الأوروبيين . فهذه العلاقة قد صاغتها وشكّلتها روح المغامرة والهجرة من قارة إلى قارة . كذلك صاغت هذه الروح شكل الحكومة ونظام الحكم ، فأقامت الحكم على أساس أن المحكومين رجال متساوون ، فالحكومة الامريكية تخص الأمريكيين ولكنها لا تملكهم . فالأمريكيون هم الذين صنعوا هذه الحكومة . ولذلك فإنها حكومتهم ، لا تخص ملكاً ، لأنه لا يوجد بينهم ملك ، ولا تخص الحاكم أو رئيس الجمهورية ، لأن الحاكم ورئيس الجمهورية من صنع هذا الشعب .

ولقد عبّر « تشارلس بينكنى » من (كارولينا الجنوبية) عن ذلك بقوله

« لقد علمونا هنا فى هذه البلاد ، أن الحقوق تخص الناس جميعاً ، وأن حكامنا هم خدام الشعب ، وخاضعون لإرادة الشعب ولم يتولوا مقاليد الحكم إلاّ لخير هذا الشعب . . فياله من فرق كبير بين حكومتنا الأمريكية وحكومات أوروبا » .

كذلك عبّر « اردبل » (من كاروليا الشمالية) عن الفكرة القائلة بأن الحكومة من صنع الشعب واختياره ، ومن ثم فإنها تخضع للتعديل حسب رغبته . . . عبّر « اردبل » عن هـذه الفكرة بقوله « المعروف بالتأكيد أن الشعب هو الذى صنع الحكومة باختياره . والحكام الذين يحكمون ، هم خدام الشعب ووكلاء عنه . ولذلك فإن الشعب يملك حق تغيير نظام الحكومة متى وجد ذلك ملائماً له ، ومتى اعتقد أن نظاماً جديداً من نظم الحكم ، من شأنه أن يحقق له مزيداً من الرفاهية والخير » .

ولقد تعرض مجتمعنا (الأمريكى) لتغيرات كثيرة فى المائة والخمسين سنة الأخيرة ، ولكن القيم التى تولدت عن تعمير هذه القارة المتسعة التى كانت غُفلاً لم يستثمرها أحد ، ظلت كما هى ، لم يعتورها تغيّر أو تبدّل . فالمغامرون الذين هاجروا إليها من أوطانهم الأوروبية ، حافظوا خلال ثلاثة قرون من الزمان قضوها فى قهر البرارى ، على روح المغامرة . فقد تخلى المهاجرون الذين وفدوا من أوروبا عن أحقادهم وتقاليدهم القديمة التى ورثوها عن تقاليد الاقطاع وعاداته ، واتحدوا معا ، ليسيطروا على السهول

المتسعة و الغابات الممتدة التى كانت تحتاج إلى عنادهم و خشونتهم و إصرارهم . ومن هنالم يعرفوا لوردات وسيدات مجتمع ، و إنما كوّنوا لأنفسهم مجموعة جديدة من المعتقدات و القيم .

وهكذا تُمثِّل القيم الأخلاقية الأمريكية خلاصة ماورثه هؤلاء المهاجرون عن أوروبا ، بعد تطعيمها بما أحرزوه من نجاح أوفشل ، وما استوعبوه من الجهد الذى استغرق قرونا فى عالم جديد . فكل ما أصابه الأمريكيون فى الدنيا الجديدة قد صاغ طريقة حياتهم داخل منازلهم وخارجها . ومن ثم أصبحت هذه القيم الجديدة طريقةً فى الحياة لا مذهباً أو مبدأ ، وهو أمر من العسير تفسيره تفسيراً مفصلاً أو تقييمه على نحو دقيق .

وكل ما نستطيع أن نفعله ، هو أن نستخلص من طريقة الحياة الأمريكية بضعة التزامات واعية ، أصبحت على مرِّ الزمن من مميزات الشعب الأمريكى . والالتزام هو نوع من القهر الباطنى ، ولكنه ليس منهجا أو سياسة معينة . فالالتزام يفرض على المرء أن يتبع سبيلاً معينا دون أن يفرض عليه مبدأ مبوباً معينا . و يمكن على وجه التقريب حصر الالتزامات الأمريكية حصراً جزئياً فيما يلى :

أولاً : التزامنا أمام رجل الشارع (المواطن العادى) :

ليس البطل الذى يتطلع إليه رجل الشارع الامريكى (المواطن العادى)

هو الملك أو الأمير أو اللورد أو النبيل ...

وليس هو بالرجل العريض الثراء مثل « كرو يسس » أو قائداً حربيا عظيما مثل نابليون ، كما أنه ليس فيلسوفا مثل كونفشيوس أو معلما دينيا مثل بوذا ... إنه الرجل العادى الذى ارتاد البلاد الجديدة ، أو هو على وجه التخصيص راعى البقر . إنه رجل مستقل ، حر ، ذو مقدرة ، ولا يخضع لرجل آخر ... إنه يحيا حياة المغامرة ، مطالبهُ فى الحياة قليلة ، لا يطوى صدره على حقد أو شر ، يعتقد أنه متساوٍ مع كل فرد آخر ، ويقف دائماً إلى جانب القانون ، ويحمى الضعيف حتى ولو دفع حياته ثمنا لذلك .

ثانياً : التزامنا بفكرة المساواة للجميع :

نحن (الأمريكيين) نؤمن — وفقا لما درجت عليه ثقافتنا — أن النفوس جميعاً متساوية ، وليس لأحد أن يتدخل فى شخصية أحد أو ينكرها . ومن هنا ينبغى أن يُسمح لكل فرد بأن ينمو ملء قامته . وليس لفرد ما أن يحرم أحدا من الفرص التى تسنح له . كما أننا لا نحابى أحداً أو نخلع عليه امتيازات خاصة . ونحن لا نسمح لأية سلطة بأن تنتقص من كرامة أى فرد . وإذا ما عجزنا أثناء تطبيق التزاماتنا ، عن بلوغ مثلنا وغاياتنا — كما يحدث كثيراً — فإننا نعترف بخطئنا

الذى يثقل ضمائرنا ، ونعلن أمام الجميع أننا لم نكن فى ذلك نقصد الإضرار بأحد ...

ثالثاً : التزامنا نحو الكيان الفردى :

نحن (الأمريكيين) نعتقد أن خبرة الفرد الخاصة لا تعوض ... ففى مجال ثقافتنا ، يأتى تبصرنا وأصالتنا التى تنبعث من تبصرنا ، نتيجةً لما يبذله كل فرد من جهد مثمر . ونحن نعترف بأن كل فرد يستوعب من شتى ضروب ثقافتنا المختلفة ما يقيم له كيانا خاصا من المعرفة وحصافة خاصة به ، يجعلانه مختلفاً عن غيره من الناس ، وهو أمر ينبغى ألا يُنكر .

رابعاً : التزامنا أمام عالم متعاون :

ومادامت الحكمة والحصافة فى متناول كل فرد ، فإن السياسة العامة يجب أن تتشكل بمقتضى مناقشات حرة و بمقتضى التوفيق بين مختلف الآراء . ونحن نوفق بين الفردية والصالح العام المشترك عن طريق مناشدة كل فرد أن يشارك بمعارفه الخاصة فى الوصول إلى قرار مقبول . ولما كنا نؤمن بأن خبرة الجميع ضرورية للوصول إلى فهم كاف لمشاكلنا العامة ، فإننا نطالب إلى كل فرد أن يسهم بخبراته الخاصة التى يملكها من أجل تحقيق الخير للجميع . ونحن نلجأ إلى هذه الطريقة فى كل مشاكلنا . وما أقل المجتمعات فى العالم — إذا صح أن هناك مجتمعات

على الاطلاق من هذا الطراز — التى تناشد كل فرد بالـكيفية التى تناشد بها أفرادنا ، أن يُعبِّروا تعبيرا عاماً حراً عن الحقيقة التى تنطوى عليها نفوسهم .

فشتى ضروب سياستنا العامة — وبصرف النظر عن مدى قيمتها — تُعالَجُ عادةً عن طريق اجتماعات شبه رسمية تعقدها الجمـاعات لاتخاذ قرارات فيها . ويمتد الامريكيون الذين ألفوا مثل هذا النظام إلى ذلك فى الاجتماعات التى تعقدها عشرات الألوف من المنظمات والنقابات وأعضاء الغرف التجارية ومتطوعى الصليب الأحمر وجمعيات الرفق بالحيوان ، فنحن نناقش كل مسألة ونقترع عليها .

خامساً : التزامنا نحو التسامح العنصرى :

فى خلال المائة والثلاثين سنة الأخيرة ، استوعبت الولايات المتحدة قرابة أربعين مليوناً من الأجانب القادمين من شتى أنحاء العالم . وعلى ذلك ، يمكن القول مجازاً ، إن جميع شعوب العالم أسهمت فى إنماء الشعب الأمريكى . ومن ثم اشتمل تكوين الشعب الأمريكى على انجليز وايرلنديين واسكتلنديين وإيطاليين وبولنديين وروس ودانيمركيين وسويديين وفنلنديين وبلغاريين وأتراك وأرمن وصينيين وزنوج ومكسيكيين وألمان ومثلين لكل جنس ولسان فى العالم ... فى المصنع الواحد

أو الجالية الواحدة ، يستطيع المرء أن يحصى عشرين جنسا مختلفاً . وما أن انقضى جيل واحد على قيام المجتمع الأمريكى ، حتى صار الجميع أمريكيين . ومن هذا الخليط من العناصر المختلفة ، تكوّن جنس واحد ، هو الجنس الأمريكى . حقيقةً أبدت بعض العناصر مقاومة لفكرة التخلى عن أصلها ، ولكنها الآن تفاخر بأنها أمريكية . فالتصاهر والمدارس العامة قد أتيا بنتائج طيبة . فمنذ أكثر من خمسين سنة ، اختفى ذلك التمسك بأصل الجنس ، وازدادت نسبة الاندماج . حقيقةً أن الزنوج كانوا أقل تأثراً بالاندماج فيما مضى ، غير أن نسبة اندماجهم آخذة فى الزيادة . ومن يَقُلْ بغير هذا ، لا يمكن أن يكون مُلِماً بالقوى الاجتماعية فى الحياة الأمريكية . ذلك أنه ما من فئة من الناس تريد أن تعيش بمعزل عن الجماعة . فكل فرد يريد أن يصبح جزءاً من المجموع ، ومن ثم فإن عجزنا عن استكمال الاندماج مرجعه إلى قصر الوقت ، لا إلى عدم الرغبة فى الاندماج أو إنكار شخصيتنا العامة . ذلك أن اتحادنا ينبعث أساساً من الاختلافات التى تميز كل واحد منا عن الآخر .

سادساً : التزامنا أمام الديمقراطية كطريقة أكثر من كونها نظرية للحكم :

لا نُقارَنُ ديمقراطيتنا (الأمريكية) بالديمقراطيات الأخرى . فهى

مُحَصَّنَةٌ ضد التيارات والمؤثرات الأجنبية الخارجية . ذلك أن الديمقراطية الأمريكية عادةٌ وطريقةٌ فى الحياة ومنحىً متطورٌ من مناحى العلاقة الاجتماعية . وهى ليست فى أساسها نظرية من نظريات الحكم ، وإنما هى طريقة من طرق الحكم يوافق عليها كل المحكومين بما فى ذلك أولئك الذين قد يعارضون ضروباً معينة من ضروب السلوك التى تلجأ إليها الحكومة . ففى مجتمعنا (الأمريكى) يستطيع كل فرد أن يعارض كل سياسات الحكومة دون أن يفقد مع ذلك إيمانه بالديمقراطية . ذلك أنه فى ظل المجتمع الديمقراطى ، يملك كل صاحب شأن صوتاً له احترامه . وكل صوت لا يمثل إلاّ صاحبه فقط ولا يُعَدُّ إلا صوتاً واحداً . ومن خصائص المجتمع الديمقراطى ، أن يتمتع كل فرد بحق التصويت وبضميره الخاص الذى يعبر به عن صوته ، وبالحرية فى إبداء رأيه مهما كان هذا الرأى مستهجناً أو غير مقبول ، وبالأمانة فى إحصاء الأصوات . ثم يأتى بعد هذه العناصر ، الإيمان بأن خبرة الغالبية أكثر شمولا من خبرة الأقلية ، وأن صوت الشعب من صوت الله ، وأن ما يطلبه الشعب هو ما يحتاج إليه فليس هناك مَنْ يعرف احتياجات الشعب فى وقت ما غير الشعب ذاته .

كما أنه من المهم فى المجتمع الديمقراطى أن يتمتع الفرد بحق الخطأ كما يتمتع بحق الصواب . فإذا تعذّر على المرء الإعراب عن الخطأ ، فلن يمضى وقت طويل حتى يتعذر عليه الإعراب عن الصواب أيضاً . وهذه العناصر

كلها لا تقوم إلاّ حيث تكون الديمقراطية عادة . ومن هنا ، فإن هذه العناصر تكتسب أهمية أكثر فى الولايات المتحدة حيث الديمقراطية عادة وطريقة من طرق الحياة .

سابعاً : التزاماً نحو حكومة ذاتية محلية :

ليس هذا الالتزام التزاماً نحو حكم ذاتى فحسب ، وإنما هو التزام نحو حكم ذاتى محلى فى الوقت ذاته . فالحكومة الفيدرالية (الاتحادية) ترتكز على ثمان وأربعين ولاية ، وتشتمل كل ولاية على مقاطعات كثيرة ، كما تتكون كل مقاطعة بدورها من عدد كبير من البلدان . وعلى ذلك فان السلطة الحكومية تنبعث من الوحدات الصغيرة ، فالوحدات الكبيرة ... فالمقاطعة تحكمها البلدان الصغيرة ، والولاية تحكمها المقاطعة ، والحكومة الفيدرالية تتكون من حكومات الولايات .

ولقد ظل هذا النظام قائماً وسليماً رغم زيادة قوة الحكومة الاتحادية فى السنوات الاخيره . فحكومة المقاطعة تنشد موافقة البلدان الصغيرة . والولاية تنشد موافقة غالبية المقاطعات . والحكومة الفيدرالية (الاتحادية) تخضع للكونجرس الذى يستجيب لرغبات ممثلى الدوائر الانتخابية فى شتى أرجاء الولايات ، ولأعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتخبهم الولايات . ولعل أهم ما يميز السياسة الأمريكية هو قوة الجهاز السياسى

المحلى لا قوة سلطة رئيس الجمهورية . فسلطة رئيس الجمهورية ترتكز أساساً إلى سلطة المنظمات السياسية المحلية . كما أن انتخاب رئيس الجمهورية ومدى سيطرته على الكونجرس يتوقفان على تأييد المنظمات السياسية المحلية، الأمر الذى يفسر لنا كيف أن رئيس الجمهورية لا يملك حق فرض سيطرته بصفة كاملة على الكونجرس حتى فى حالة الطوارىء . وهذا هو السبب الذى من أجله يتعاون أحياناً «ديمقراطيون» كثيرون مع «جمهوريين» معارضين على إسقاط رئيس ديموقراطى ، أو العكس . كما أن هذا هو السبب الذى من أجله تُعتبر الأحزاب القومية نظاماً فيدرالياً غير متماسك من رؤساء الأحزاب المحلية . فحكومتنا (الأمريكية) تتمتع بالاستقرار بسبب ضعف سلطة الأحزاب بالقيـــــاس إلى قوه الأجهزه السياسية المحلية .

ومن هنا يحدث كثيراً أن يخرج المراقبون الأجانب بنتائج مخطئة عن نفوذ الحزبين السياسيين الرئيسيين، فكثيراً مايفوتهم أنه توجد تحت السطح فى كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى عوامل مختلفة متباينة قد تؤدى فى ظروف متباينة إلى تشكيل عده أحزاب سياسية مختلفة عنهما . وقدلا يحدث شىء من هذا ، لسببين واضحين فى الحياة الأمريكية ، أولهما أن القرارات المحلية تُناقشُ وتُعالج محلياً . ذلك أن الصفة الحزبية لها طابعها القومى .

فمثلاً ، لايجتمع ديمقراطى محافظ من ولاية ميسيسبى مع ديمقراطى حر من نيو يورك إلا حين إصدار قرارات قومية . وأما السبب الثانى ، فهو أن ظهور أحزاب ثالثة فى الولايات المتحده أمر مؤقت . فبمجرد أن يظهر حزب ثالث ينال عدداً معينا من الأصوات ، تتطلـــع إليه الأحزاب الكبرى القديمة وتتبنى برنامجه ثم تضمه إليها .

ونذكر على سبيل المثال « حركة جرانجر » و« حركة المعاش للعجائز » فقد تبنت الأحزاب الكبرى القديمة هذه الحركات واستوعبتها على الفور . فالأحزاب الكبرى ، رغم ما قد تتسم به من تضييق وتحديد ، ترحب دائما بتبنى الحركات التى قد تحقق لها مزيداً من الأصوات الانتخابية . ولهذا استطاعت هذه الأحزاب ، أن تحتفظ بقوتها ونفوذها بضم أصوات جديدة إليها لتساعدها على الفوز فى الانتخابات .

هذا إلى أن جزءاً من هذا النظام يمثل ديمقراطية اقتصادية مرنة عاصرت الحياة الأمريكية لفترة طويلة . فكل ضرب من ضروب النشاط الاقتصادى فى البلاد محكوم بنظم خاصة . فهناك منظمات كبرى للعمال ذات نشاط متضارب متفاوت ، ومنظمات أخرى لأصحاب الأعمال ورأس المال ، تحاول كل منها كسب الرأى العام إلى جانبها . وهناك أيضا جماعات تطالب بفرض تعريفة معينة ، تعارضها جماعات أخرى . كذلك يصطدم

المستوردون باصحاب المصانع ، كما تصطدم شركات النقل المائى بشركات النقل بالسكك الحديدية . . . ولا ترضى السكك الحديدية عن نشاط شركات النقل البرى . . . بينما يقف الجميع ضد الاعانة التى قد تمنح لشركات النقل الجوى . . . وهناك أمثلة عديدة أخرى . فمصالح رجال الزراعة تتعارض مع مصالح رجال الصناعة ؛ وزرّاع قصب السكر على غير وفاق مع زراع البنجر . . . كل هذا يوضح لنا كيف أن تضارب المصالح فى اولايات المتحدة ينتج عن تضارب المنافع . فلكل ضرب من ضروب النشاط الاقتصادى منظماته الخاصة التى تحاول — وكثيراً ماتوفق فى ذلك — الاستحواذ على عطف الرأى العام . وبمثل هذه الطريقة ينفسح المجال أمام التنافس الاقتصادى الذى يؤثر على توزيع الدخول واقتسام الايراد . فليس فى الولايات المتحدة ، والحالة هذه ، شخص واحد أو فئة واحدة يستطيع أن يسيطر على الحياة الاقتصادية . ذلك أن كل هــــذه الفئات المختلفة تتولى الرقابة على بعضها البعض .

ومن هنا ، كان تأثير كل هذه العوامل على تكوين وتشكيل الديمقراطية الأمريكية قوياً . فهذه الديمقراطية حساسة وأداة فعالة من أدوات السياسة العامة . وقد يُعزى اليها افتقار السياسة الأمريكية إلى عنصر التماسك ، ولكنها تؤدى على أية حال إلى تثبيت الحرية ونقل

موازين القوى كلما اقتضت الضرورة الملحّة ذلك .

ولاشك أن هذه القوى المتضاربة تقتضى مساواة أمام القانون ، كما تقتضى إقامة وزن كبير للرأى العام ، كى يمكن بذلك تحقيق التوازن بين المصالح الشخصية والمصالح العامة ، الأمر الذى خلع على النظام القضائى الأمريكى والمحكمة العليا بصفة خاصة معنًى ليس من اليسير على الأجانب فهمه . كذلك يتطلب قيام هذه القوى المتضاربة ، حريةً كاملةً فى التعبير عن الرأى ، ولن يُقدَّر لمثل هذا التركيب الاقتصادى والإجتماعى المعقد أن يعيش ويبقى ، ما لم تُتَحْ لكل ذى مَظْلَمَة فرصة الإعراب عن مظلمته ، وما لم تُتَحْ لكل جماعة من الجماعات فرصة التأثير فى الرأى العام . فالديمقراطية الأمريكية لا تستطيع أن تعمل وتباشر مهمتها إلاّ فى ظل حرية الخطابة والصحافة والاجتماع . وقد يقال إن مثل هذه الحرية التى تقوم فى الولايات المتحدة ، يمكن أن تقوم فى أى تركيب اجتماعى شبيه — من ناحية الكبر والتنوع — بالمجتمع الأمريكى . حقيقةً جاءت أحيان من الدهر كانت الحريات العامة تخضع فيها لبعض القيود ، ولكن هذه القيود كانت موقوتةً ومحصورة فى أضيق نطاق . ذلك أن الحرية ضرورية للاقتصاد الأمريكى ، وللحياة الأمريكية العامة ؛ ومن ثم يؤمن بها المحافظون والأحرار المتطرفون على السواء . . . يؤمنون بها لأنفسهم ولغيرهم من الناس .

غير أن هذا التركيب المعقد لايمكن أن يعيش ويبقى إلاّ على أساس افتراض أن الغاية من قيام الحكومة ليس القهر بل التوفيق والتقريب بين وجهات النظر المتباينة . ولاشك أن هذا يفسر لنا روح الزمالة التى تأتى فى أعقاب المنافسات الانتخابية ومعاركها الحامية . فما من مرشح من المرشحين الأمريكيين يعتقد أن هزيمته فى الانتخابات تعنى نهاية برنامجه ؛ وانما هو على النقيض من ذلك يعتبر اليوم اللاحق لإنتهاء المعركة الانتخابية بدايةَ الاستعداد للمعركة المقبلة . ذلك أن الديمقراطية الأمريكية بالنسبة للأمريكيين منهج ووسيلة يتمثلان فى محاولة التقريب والتوفيق بين الاعتبارات الصغيره المختلفة ، وفى الإستمالة . والترغيب بالحديث الكثير ، ولكن بدون مرارة أوأحقاد . فاذا كان أحد الاشخاص قد أخطأ اليوم ، فنحن أيضاً قد اخطأنا بالأمس ، وإن كان من اليسير أن يعترف الإنسان بخطأه . كذلك تتميز المنافسات السياسية عند الأمريكيين بأنها مؤقته ، فشتى البرامج التى توضع موضع المنافسه موقوتة بالوقت الراهن . فليس هناك معركة انتصار كبيرة نكسبها . فعندما تنتهى الانتخابات و يتولى حزب آخرمقاليد الحكم ، فانه يتابع خير ما فى البرنامج الذى كان ينتقده بالأمس ، لالشىء إلا لأنه قد يخسر أنصاره إذا ماغيرّه أوعدله بشكل لايحقق رغبات الشعب .

ثامناً : التزامنا نحو مجتمع عصامى (غير موروث) :

فالحياة الأمريكية لا يسودها نظام طبقات أو عائلات ، وليس للارستقراطية بيننا محل . حتى العائلات القليلة التى تخلع على نفسها طابعاً أرستقراطياً ، لم تولد إلا بالأمس ، وسوف تمضى غداً . فلو أننا تأملنا قائمة بأسماء القادة الأمريكيين البارزين ، لوجدنا أن آباءهم كانوا مزارعين أو عمالاً أو صناعاً أو كتبة محامين ، جاءوا فى طفولتهم ، ولم يعتمدوا إلا على قدراتهم الشخصية وثروة المجتمع الصناعى النامى . كذلك تكشف لنا مثل هذه القائمة عن أرستقراطيين انزووا بين الناس العاديين ، ولم يعد فى الإمكان تمييزهم عنهم . ففى الحياة الأمريكية لا تقاس أهمية المرء بحسبه ونسبه ، وإنما تقاس بعمله . فليس فى أمريكا من يستطيع أن يعيش طويلاً على ذكرى آبائه وأجداده ، وإنما ما يفعله المرء هو محك حياته . فارتفاع بعض الأشخاص ، يقابله انحدار بعضهم الآخر . ومهما بدت الثروه ذات أهمية ، فإنها مؤقته وليست دائمة . فبعض عائلات الأمس الغنية ، صارت اليوم فقيره معدمة . وقد نقرأ فى الصحف نبأ وفاة شخص فقير ينتمى إلى عائلة كانت ثرية منذ جيلين .

ومن هنا ، يتحتم على كل جيل من الناس ، أن يثبت استحقاقه للشرف والثقة والقوة التى ينسبها لنفسه . فليس فى قانوننا ما يتسامح مع طبقة من

الطبقات لا لشيء إلا لأنها ذات امتيازات . كما أن نظامنا الاجتماعي لا يسمح إلا بالامتيازات المفتوحة للمتنافسين من شتى طبقات المجتمع . فأي طفل من أطفال المهاجرين قد يصبح عمدة على مدينة كبيرة ، أو محافظا لولاية ، أو عضوا بمجلس الشيوخ ، أو وزيرا من الوزراء ، أو رجلا من رجال الصناعة الكبار ، أو زعيما للعمال . . . غير أن أبناءه لن يبلغوا شيئا من هذا كله إلا إذا برهنوا على أنهم يملكون من المواهب والصفات ما كان من نصيب أبيهم .

تاسعاً : التزامنا بإقامة حياة إنسانية مثالية :

إن من خصائصنا ، أننا قد ننطلق بطائرة عبر البحار لننقذ حياة طفل واحد . وقد نتبرع بأموال طائلة في شكل تبرع عام أو تبرع خاص ، لنخفف من آلام ضحايا زلزال في اليابان أو فيضان في الصين أو مصابين بالحمى الصفراء في البرازيل . وأمامنا مؤسسة « روكفلر » التي تنهض دليلاً على مجهودات الأمريكيين في إنقاذ الحياة البشرية . كذلك ترجع المبالغ الطائلة التي أنفقناها بمقتضى مشروع مارشال أو مشروع النقطة الرابعة ، إلى شعورنا الطبيعي بالمسؤلية إزاء أولئك الذين جاء حظهم في الحياة ضئيلا . فمشاركتنا لهم بتقديم بضائعنا التي يحتاجون إليها وبذل الجهود التي تخفف عنهم آلامهم ، وتثقف الأميين منهم ، هي جزء من حياتنا الطبيعية .

ومؤسسة « فورد » مظهر حديث آخر من مظاهر هذا الالتزام . ولعل من أقوى الأمثلة فى هذا الصدد ، الجهود العديدة التى بذلها ملايين من الجماعات الكبيرة والصغيرة فى حقل الحياة الانسانية منذ أجيال عدة . فالرغبة فى تحسين الحياة الانسانية ، انفعال خلقى ودينى مستمر ينبض به قلبنا .

عاشرا : إلتزامنا بالتسامح الدينى :

إن ما يقوم فى أمريكا فى حقل حرية العقيدة ، لهو أكثر من مجرد حرية . فالمعتقدات الدينية التى جاءت إلينا من العالم القديم ، لم تترك حرةً فحسب وانما قام فى كنفها رجال أمريكيون طوروا هذه المعتقدات وابتكروا معتقدات جديدة إزدهرت على أيديهم . ذلك أن الطبيعه الأمريكية تعضد كل عقيدة جديدة ، وتسمح لها بالنماء والازدهار . ومن الأمثلة فى هذا الصدد كنائس المرمون ، وكنائس « العلم المسيحى » التى تكشف عن مدى إفساح المجال أمام العقائد على إختلاف أنواعها . كما توجد طوائف أخرى كثيرة متباينة . ففى « لوس أنجيلوس » مثلا معتقدات ومذاهب وطوائف لاحصر لها . ذلك أن كل دين لا يستمتع بحرية النماء والازدهار فحسب ، وإنما يُفسَحُ المجال أمام كل مذهب وعقيدة وطائفة . وهكذا لا تُنكَرُ حرية العبادة على أحد . بل إن طرق تمجيد الله فى الولايات المتحدة

مختلفة متباينة، حتى ليستطيع أى فرد أن يصلى فى أى نوع من الهياكل ودور العبادة بحلوله، وأن يقرأ صلاته بأية لغة يريد.

وحسبنا فى هذا الصدد، أن نشير إلى أن طريقة «التعميد» عند الزنوج فى الجنوب من جانب، وطريقة «التعميد» عند المنتمين إلى الكنيسة اليونانية من جانب آخر، لتوضحان لنا الفارق بين العقائد فى بلادنا، ولتوضحان لنا مدى تمتع كل طائفة من طوائفنا الدينية بحريتها فى العبادة ومباشرة الطقوس الدينية.

حادى عشر: التزامنا بمعالجة الأمور حال وقوعها:

لعل هذا الالتزام الذى يتمثل فى «عبور الكوبرى متى بلغناه، وتحتم علينا ذلك»، مرجعه أن نظرتنا إلى الحياة تتمثل بأجلى معانيها فى إيماننا بأن أهم ما يتحتم علينا أن نفعله، هو أن «نكتفى اليوم شره»، فنحن لا نرسم خططاً ضخمة للمستقبل غير المحدود، لأننا نعرف أننا نعيش فى حاضرنا، وأن خطوتنا التالية تنبعث من هذا الحاضر، وأن ما سنفعله غداً، يتحدد على أساس ما نفعله اليوم. فالوسيلة عندنا تحدد الغاية. ونحن نحدد لأنفسنا ما نستطيع أن نعمله، ونعلم أن ما نعمله يتشكل وفقاً لطبيعة الأشياء التى نقوم بها. فإذا كان علينا أن نقدّر الطريق الذى نسلكه، وأن نسترشد بحاسة التوجيه، فإننا ننظر إلى الخلف

لنرى من أين أتينا . وهكذا نؤمن بأن الحاضر القائم بالفعل ، هو الذى يتطلب منا عملاً سريعاً ، كما نؤمن بأن قوتنا والقيم التى تحركنا ، صنعتها أعمالنا الماضية أكثر مما تصنعها وعود المستقبل الذى لا سيطرة لنا عليه ، ولا نستطيع أن نروضه حتى إذا حاولنا ذلك . ومن ثم نؤمن بأن حاضرنا هو ما نستطيع أن نعمله اليوم .

ثانى عشر : التزامنا بالاعتقاد بأن الشر يمكن علاجه :

تتمثل حياتنا كلها فى بذل المحاولات من أجل تطوير الأشياء وجعلها أفضل وأسهل . ومن ثم تتعارض فكرة الجمود مع طريقة تفكيرنا ، فإدراكنا للحياة الاجتماعية السياسية والصناعية ، وكل اتفاق أو قرار أو حكم قضائى أو اختراع ، يمثل نقطة مؤقتة على خط متحرك . فنحن نقف بين الجمود والغليان ، فالجمود ينطوى على انكار لنظام حياتنا ، كما ينطوى الغليان على تخريب لها . ومن هنا كان مجهودنا المتواصل من أجل معالجة الشر ، هو الذى جعل ثقافتنا متحركة . فنحن لا نأخذ الأمور كما هى ، ولا نقبل أى شىء على أنه بلغ مرتبة الكمال ، ولا نعرف أى شىء على افتراض أن هذا التعريف حتمى نهائى ، فالسيارة والقنبلة الذرية وإطالة عمر الانسان والتوسع الكبير فى الانتاج وتوفير الدراسة لملايين الأطفال فى المدارس والكليات ؛ كل هذه الأمور ، نتاج تكريس نفسنا لعمل الأشياء التى يمكن عملها .

ثالث عشر : التزامنا بعدم الإيمان بالمبادىء الجامدة والخيالات والتعصب والشكلية :

اننا نعتبر « المدينة المثالية » (يوتوبيا) حلماً أكثر منه حقيقة . كما نعتبر المبادىء الجامدة إنكاراً لتحرك الحياة الاجتماعية . وعندنا أن الشكلية تقف عائقاً فى طريق الخبره والتجربة ، كما نعتبر التعصب ارتدادا خلقياً .

ذلك أن المدينة المثالية تبدو للكثيرين منا قصة خيالية طويلة ، لأننا قوم عمليون ، نريد أن نعيش فى مدينة يمكن إقامتها لا تخيلها . ونحن لا نؤمن بالنظريات والمبادىء الجامدة الثابتة ، لأننا جُبِلنا على التساؤل . كما أننا لا نتعصب ، لأننا نؤمن بأن كل إنسان يعبد ربه بالطريقة التى تروقه ، ولأننا نؤمن بأنه ما من إنسان واحد يكون على صواب دائماً ، ولأننا نؤمن بأنه لا يمكن قيام الحرية والصدق فى مجتمع لا يُسمح فيه للفرد بارتكاب الخطأ فى سبيل بلوغ الصواب . ونحن لا نقبل الفكرة القائلة بأن الايمان بمدينة مثالية نقيمها فى المستقبل يبرر ارتكاب الشر فى الحاضر . فنحن نؤمن بأن الشخص الذى يرتكب الشر متذرعاً بالعمل من أجل الخير فى المستقبل مملوكٌ للشر . ونحن نؤمن بأن المبادىء الحتمية التى تسعى إلى تحديد مصير البشرية فى هذا العالم ، مناقضة للخبرة والتجربة . فنحن نعلم أن الوسيلة الوحيدة لبلوغ

الحياة الطيبة الصالحة هى عمل الخير الذى نستطيع أن نعمله .

رابع عشر : التزامنا بالمساواة القانونية والسياسية بين شتى الولايات :

جاءت السياسة الخارجية الأمريكيـــة وليدة حقيقة ثابته هى أنه فى الولايات المتحدة ، تتساوى ولاية صغيرة مثل ولاية « رود ايلند » مع ولاية أخرى كبيرة مثل تـكساس ، كما جاءت وليدة القرار السياسى التاريخى الذى اتخذه مؤســو الجمهورية الأمريكية وتم بمقتضاه إعطاء صوت سياسى متساوٍ بمجلس الشيوخ لـكل ولاية ، سواءاً كانت كبيرة أم صغيرة ، وتقسيم الشمال الغربى إلى ولايات تتمتع بصوتها السياسى حالما تستكمل شروطا معينة مثل تعداد السكان والشكل الدستورى . ويبدو أن هذا القرار السياسى كان أهم قرار اتخذ فى حياتنا ، لأنه جعل من الممكن تنظيم قارة بأسرها تحت لواء حكومة فيدرالية ، وأزال الفوارق الفردية بين الولايات ، وجعل الحقوق القانونية والسياسيـة متساوية للولايات جميعاً بصرف النظر عن كبرها أو صغرها .

* * *

ولا ريب فى أن هذه الالتزامات — وهى مجردأمثله لم ترد على سبيل الحصر — نابعة من كياننا ، وتمثّل الحياة الأمريكية أو ما يحلو لنا أن نـسميه « الفلسفة الأمريكية » . فهذه الالتزامات لاتمثل سياسة أو إجراءات ،

لأنها وراء كل سياسة و إجراء ، ولأنها مقومات الشعب الأمريكى التى على أساسها قام الفارق بين تقاليد الولايات المتحدة والتقاليد الأوربية الموروثة عن عهود الاقطاع ، فى المجالين القومى والدولى .

غير أن هذه المعتقدات المثالية لم تحلْ بيننا وبين خرقها فى بعض الأحيان . فكثيراً ماخرجنا على مبدأ التسامح العنصرى ، بانكارنا على الزنوج حقهم فى المساواة أمام القضاء ، وبتحاملنا على بعض الطقوس الدينية الغريبة عنا ، وبافساد الانتخابات الشعبية العامة ، وباعطائنا بعض الامتيازات للأثرياء ، وبانحرافنا عن مبدأ تكافؤ فى الفرص ، وبانتهاكنا حرمة بعض الأمم الصغيرة . إننا نعترف بأننا ارتكبنا مثل هذه الأخطاء فى حق مُثُلِنا والتزاماتنا ، ولكننا لم تأخذنا العزة بالاثم مطلقاً ، ولم نتشبث بأخطائنا أو ندافع عنها .

فنحن نعترف بخطئنا علانية ، عندما نخطىء ، وندع العالم يسمع اعترافنا بالخطأ ، ذلك أن الضمير الحى يسود شتى ضروب سلوكنا . ولئن كانت أخطاؤنا تبدو كبيرة فى نظر الرأى العام فى بلادنا ،فما ذلك إلا لأننا ندرك فى قرارة نفوسنا أن الخطأ المنسوب الينا ، جاء مناهضاً لمعتقداتنا ، ووقع على الرغم من احتجاجنا عليه . ونحن — فى الحقيقة — نعلن للعالم عن أخطائنا وفشلنا ، بدافع من الشعور بالذنب والتأنيب القومى . فكلما وقعنا فى خطأ مرجعه إنكار العدالة ، أعلنا ذلك على العالم

كله ، لكى لا يتكرر مرة أخرى . فنحن نعلم أنه يتحتم علينا ألاّ نقع فى مثل هذا الخطأ مرةً أخرى ، لأن وقوع الخطأ يُخجِلُنا أمام أنفسنا .

وينبغى على من يريد أن يفهم دور أمريكا فى العالم ، ألاّ يخلط بين أخطائنا والتزاماتنا . فهذه الالتزامات تُعتبر بالنسبة لنا حقائق لا نزاع فيها ، ونحن نفصح عنها بلا وعى وننشرها خارج حدود بلادنا . فنحن نقيم علاقاتنا مع الدول الأخرى على أساس هذه المبادىء التى نحيا بها . بل إننا فى الحقيقة لا نستطيع أن نفعل إلاّ هذا...

ولقد عبّر الرئيس « ويلسون » عن هذا فى خطابه الذى ألقاه فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ بقوله « إن العلاقة التى تربطنا ببقية الدول الأمريكية (يعنى أمريكا اللاتينية) هى أولاً علاقة الأسرة الانسانية ، فهى التزام بتنمية حريةٍ دستوريةٍ حقيقية . وسنكون — لا محالة — غير أمناء لتقاليدنا ، إذا بدر منا ما يدل على أننا غير أمناء لأصدقائنا » .

وإن هذا التقليد ، ليوضحه إيماننا بأن للفرد حقوقاً أساسية حصل عليها الانسان قبل ظهور الحكومات ، كما يوضحه إيماننا بأن الحكومة تقوم على أساس رضاء المحكومين ، وبأنها تُنظّم بواسطتهم لخدمتهم ، وأن سيادتها محدودة لأنها محكومة بدستور يجب أن يحترم حقوق الفرد الأساسية . وليس فى مُكْنَةِ الفرد أن يتخلى عن هذه الحقوق حتى

لو رغب فى ذلك ، ومن ثم تصبح الدولة اتحادا (شركة) ذا قوة محدودة . ومن هنا كان النظام الفيدرالى بدوره اتحاداً مكوناً من ولايات ذات حقوق متساوية . وتعمل الحكومة الاتحادية فى ظل دستور ذى سلطات جاءت وليدة تنازل كل ولاية من الولايات عن بعض حقوقها من أجل تحقيق الصالح المشترك .

وهكذا تجرى تقاليدنا على أن يسبق الفرد الولاية ، كما تسبق الولاية الحكومة الفيدرالية . ومن تقاليدنا أيضا أن الديمقراطية ترتكز على أفراد ذوى حقوق متساوية ، بينما تتسم حكومة الولاية والحكومة المحلية والحكومه الفيدرالية بميسم اتحادات محدودة تحكمها سلطات نابعة من صميم دساتيرها . فلا السلطة التشريعية ، ولا السلطة التنفيذية ، تملك سيادة مطلقة ، لأن السلطة القضائية تراقبهما وتقف كل واحدة منهما عند حدودها .

وعلى هذا ، فإن الصورة التى تُرسم للولايات المتحدة فى الخارج تُمثل عالماً يشمل أفراداً متمتعين بحقوق أساسية وحكومات ذات سلطات محدودة ، تعمل فى ولايات ذوات حقوق متساوية .

وليس ثمة شك فى أنه ما من حكومة تستطيع فى مجال علاقاتها الدولية ، أن تحيا على مبادىء مجردة . فتناقضات الحياة اليومية خليقة أن تجعل أية فلسفة تبدو غير كاملة ولا كافية . وهذا القول يصدق على

حكومة الولايات المتحدة بوجه خاص . فهى لا تسترشد بفلسفة واضحة معينة فحسب ، ذلك أن نظامنا الديمقراطى يستقر على دعائم من العادات والمشاعر تكمن خلفها كل هذه الالتزامات التى تحدثنا عنها من قبل ، وهى التزامات تقوم بدور الرقيب دون أن يحس بها أحد . ولو أن هذه الالتزامات لم تُخْتَزَل إلى مبادىء رسمية ، لبقيت غير عاملة . فهذه الالتزامات طافية دائما فوق السطح ، وتؤثر فى كل القرارات الهامة التى نتخذها فى الازمات الدولية . ومن هنا ، فإنه يتعين على سياستنا لكى تكون متمشية مع مُثُلِ الشعب الأمريكى أن تكون مناهضة للاستعمار. ذلك أن إنتها كها لهذه المبادىء والمُثُل خليق بأن يصبح خطوة فى الطريق إلى الاستعمار .

ويبدو هذا المنهج جلياً فى العلاقات التى تربطنا بالفيلبيين مثلاً . فالتعليمات التى صدرت من رئيس الولايات المتحدة إلى البعثة التى تسلمت مقاليد الأمور من السلطات الحربية فى الفلبيين ، قد اشتملت على مبادئ وُصفت بأنها « مبادئ عظيمة للحكم ... نراها ضرورية لتمكين حكم القانون واصيانة الحرية الفردية » . ولقـــد وُصِفت هذه المبادئ الدستورية بأنها « قواعد الحكم » كما وُصِفت بأنها « غير قابلة للنقض » .

وتقول هذه المبـادىء « ... ينبغى ألا يُحَرم أى فرد من الحياة

أو الحرية أو الملكيه بدون حكم قانونى ، ولا يُستولى على الممتلكات الخاصة من أجل المنافع العامة بدون تعويض ، ويجب أن يتمتع المتهم بالحق فى محاكمة علنية سريعة ، وأن يُواجَه بالشهود الذين يشهدون ضده ، وأن يُلزِم من يشاء من الشهود بالحضور إذا رأى فى ذلك فائدة له ، وأن ينيب عنه محامياً يتولى الدفاع عنه ، وألاّ يُطَالَب بدفع كفالة كبيرة ، وألاّ تُفْرَض على المتهمين غرامات فاحشة ، وألا يُوقَّع عليهم عقاب قاس أو شاذ ، وألاّ يُعاقَب إنسان مرتين بسبب جرم واحد ، وأن يتمتع المتهم بالحق فى إبطال أى تفتيش غير معقول وأى قبض عليه يتسم بالعنف ، ويجب ألا يقوم الرق أو عمل السخرة باستثناء ما قد تنص عليه العقوبة على الجريمة . ويجب ألا يصدر قانون بمصادرة أملاك ، وألا يصدر قانون ينتقص من حرية الخطابة والصحافة والاجتماع السلمى وحق الناس فى رفع المظالم إلى الحكومة لرد الظلم ، ويجب ألا يصدر قانون من شأنه التدخل فى شئون العبادة والطقوس الدينية ... » .

ولقد وصفت المحكمة العليا هذه المبادىء الدستورية بقولها : « ليست هذه الكلمات غريبة على آذان المحامى الأمريكى أو طلاّب التاريخ الدستورى ، فهى مدونة فى صيغة « وثيقة الحقوق » مع تعديل شكلى ؛ وهى مدونة فى التعديلات التسعة لدستور الولايات المتحدة مع

حذف حق المحاكمة أمام هيئة من المحلفين وحق الناس فى حمل السلاح ، و إضافة البند الوارد فى التعديل الثلاثين بشأن تحريم الرق وأعمال السخرة إلاّ ما كان عقاباً على ارتكاب جريمة ... ولقد اختيرت هذه المبادىء من دستورنا ، وهى تحتوى على الضمانات الكفيلة بحماية الحياة والحرية ».

كذلك أطلقت المحكمة العليا على هذه المجموعة من الحقوق التى نُصّ على الأخذ بها فى الفليبيين اسم « الحقوق الأساسية » . كما قضت المحكمة العليا بأن « هناك حقوقاً أساسية معينة معترفاً بها ومعلنة ، ولكنها لا تُوهب ولا تمنح بمقتضى الدستور ، ومن ثم تُحاط بضمانات تكفل عدم خرقها أو الانتقاص منها سواء أكان هذا الخرق من جانب الولايات المتحدة أو الولايات الأخرى مهما يكن الأمر .

وهكذا نجد « الاستعمار » فى أمريكا نفسه مشلولا بقوة هذه « الحقوق الأساسية » التى لا يستطيع أن يخرقها الشعب الأمريكى أو ينكرها على أحد . ومن هنا ، فإن هذه الحقوق ، تهزم فى النهاية أية سياسة استعمارية أو توسعية .

ولا شك أن الأخذ بهذه « الحقوق الأساسية من شأنه أن يقمع كل دوافع الغزو ، لأن النتيجة الوحيدة التى تترتب على مثل هذا الغزو من جانبنا ، ستكون إثقال كاهلنا بالمهمة الشاقة ، ألا وهى تأمين حقوق الفرد الأساسية فى الدول التى نضمها إلى بلادنا » .

كذلك تؤدى صيانة هذه الحقوق فى نهاية الأمر ، إمّا إلى ضم الأرض التى نغزوها إلى بلادنا لتصبح ولاية من ولايات الاتحاد ، وإمّا إلى منح البلاد المقهورة استقلالها . ففى الحالة الاولى ، تنال البلاد المقهورة حقوقاً مساوية لحقوق الولايات الأخرى مع الاشتراك فى حكم الآخرين ، وفى الحالة الثانية — كما حدث فى الفيلبين — يكون الغزو قد هزم نفسه . على أنه ينبغى أن يُلاحَظ أن التمييز الذى حددته المحكمة العليا بين البلاد « المضمومة وغيرها » لم يؤثر فى قواعد الحقوق الاساسية وأحكامها . بل إن ذلك قد سهّل عملية منح الفيلبين استقلالها . فلو أن الفيلبين اعتُبرت بلاداً غير مضمومة ، لقامت صعوبات دستورية فى وجه تحرير الفيلبين .

ومن الواضح ، أن أخذ الولايات المتحدة بمبدأ « الحقوق المتساوية » يجعل من الصعب عليها أن تصبح استعمارية . وعدا ذلك ، فان تجاربنا مع المكسيك تبين كيف أن هذه المبادىء تصبح حاجزا يعترض طريق صيرورتنا أمة استعمارية — حتى لو حاولنا ذلك — عن طريق اتباع سياسة غير حكيمة أو عن طريق اجراءات غير حكيمة لحماية رؤوس أموالنا هناك . كما أن المنازعات الطويلة المريرة مع المكسيك ، قد أوضحت لنا أنه عندما تتأزم الأمور ، فان أحداً ان يجنح إلى استخدام القوة لحماية استثمار رؤوس الأموال الفردية . وما دمنا لا نفعل ذلك ، فاننا فى الحقيقة لا نستطيع أن « نحمى » مَنْ يفيدون من الاستعمار غير المباشر .

وهكذا، يُعتبرُ اشتمال نظامنا الدستورى على « الحقوق الأساسية » حافزاً ومثالاً لما ينبغى أن تكون عليه العلاقات بين الدول الصغيرة . وهذا ما يحدث فى الواقع ، على الرغم مما قالته المحكمة العليا فى أحد أحكامها من أن « الدستور لا يتبع العَلَمَ » . ذلك أن هذا المبدأ ذاته يتضمن أيضاً اعترافا بأن الحقوق الأساسية تسبق العلم وتتقدمه . فالكونجرس يملك بمقتضى الدستور حق حكم بعض الأراضى فى بعض الأحيان ، ولكن على شريطة أن يصون الحقوق الأساسية . وهذا من شأنه أن يجعل من الحكم فى هذه الأراضى وصاية مؤقته باهظة التكاليف ونوعاً من البذخ لا فائدة منه . وما دام الأمريكيون متمسكين بعقائدهم ومبادئهم التقليدية فانهم لن يسيروا فى طريق الاستعمار ، ولن يقيموا امبراطورية اقتصادية على أساس استخدام القوة .

ولقد حرمنا أنفسنا — بذلك — من المقومات التى أقامت الامبراطوريات الرومانية والاسبانية والبريطانية والفرنسية . ولكننا سعداء بذلك ، فالتوسع الأمريكى لا يعنى بالضرورة إنشاء امبراطورية تقوم على أساس من القوة . وقد يُقال إن هذا الموقف ليس الاّ موقفاً سلبيا ، ومظهراً من مظاهر الدعوة إلى العزلة التى كانت تقليداً شائعاً قوياً فى الولايات المتحدة وإنه موقف — مهما كانت بواعثه المجردة — لا يمكن فهمه أو هضمه فى هذه الأيام .

إن الولايات المتحدة — فى الحقيقة — لا تستطيع أن تعفى نفسها من مسئولياتها حتى لو أرادت ذلك . فالفراغ الناشىء عن تدمير دول الأمس القوية — المانيا واليابان — وضعف بريطانيا (العظمى) وايطاليا وفرنسا ، يجب أن يُملأ ، وما لم تملأه روسيا ، فانه يتعين على الولايات المتحدة أن تملأه . وليس لنا فى الواقع — خيار فى ذلك . ولن يستطيع الشعب الأمريكى أن ينكمش أو ينعزل عن الدور العالمى الذى شاءت له المقادير أن يلعبه . ولكن يستطيع الشعب الأمريكى أن يضطلع بهذا الدور المحفوف بالمخاطر إذا هو — على وجه اللزوم — لجأ إلى طريقة تتمشى مع تجاربه الخاصة وتتلاءم مع مُثُله الخاصة . حقيقةً أن تحميل أمريكا مسؤلية تولى زمام القيادة بهذا الشكل الفجائى ليس من صنع أيدينا ، ولكن الظروف التى يتعين علينا أن نباشر فى ظلها المسئوليات الملقاة على عواتقنا ، سوف تكون بحكم الضرورة ظروفاً من صنع أيدينا نحن .

إن المدخل إلى الدور الذى سنلعبه فى المستقبل ، يمكن الاهتداء إليه، من خلال معرفة ما فعلناه ، وما حاولنا أن نفعله فى الماضى . حقيقةً أن الشعب الأمريكى ، منذ الحرب العالمية الأولى وقبيل ذلك ، قد قدّم براهين قوية على ميله إلى قيام منظمة دولية من نوع ما . كذلك يمكن أن يُقال إن الشعب الأمريكى كان إمّا يهرب من العالم ، وإمّا ينظمه على أساس من

التعاون المشترك . ولقد كان كل ميل من هذين الميلين يعمل فى وقت من الأوقات . فاذا كانت العزلة أمراً مستحيلا — كما هى الحال دائما — فان التعاون المشترك هو السياسة البديلة الوحيـــدة التى تحظى باهتمام متزايد .

و يمكن الوقوف على أمثلة لهذا المنحى الذى يلح علينا ، فى تطور المحكمة الدولية وعصبة تعزيز السلام ورابطة الدول الأمريكية وعصبة الأمم ثم الأمم المتحدة أخيراً . ولقـــد كان من الضرورى شرح الميل الملح إلى قيام نظام عالمى ، لأن سلوك أمريكا فى هذ الصدد - ما لم يُهزم هزيمة مطلقة — لن يتخذ غير هذا الشـكل ، ولن يُقدَّر له إلاّ أن يكون كذلك . ولاشك أن الجواب الواضح العاجل عن هذا اللغز المحير ينبع من ايماننا وخبرتنا بالنظام الفيدرالى كأساس للحكم . فنحن ، حينما نفكر فى علاقات دائمة وقابلة للتنفيذ بين الدول ، نجد أنفسنا منساقين بتجاربنا المنبثقة من نظامنا الفيدرالى .

غير أن للنظام الفيدرالى الأمريكى سمات خاصة به تخلع عليه مغزىً خاصاً فى العالم الحديث . فالنظام الفيدرالى الأمريكى — من ناحية — يرتـكز على مبدأ المساواة بين الولايات ، ومركز الولاية المتساوى مع مركز أية ولاية أخرى فى الاتحاد الفيدرالى . فليس هناك ولايات كبيرة وأخرى صغيرة فى الاتحاد الأمريكى .

كما يرتكز النظام الفيدرالى الأمريكى — من ناحية أخرى — على المبدأ الدستورى القائل بأن الحكومة الاتحادية محكومة بالسلطات المفوضة لها ، وأنه لا يمكن تقسيم أية ولاية أو إدماجها فى أية ولاية أخرى إلا برغبتها ، وأنه لا يمكن تجريد أية ولاية من صوتها السياسى المساوى لصوت أية ولاية أخرى فى مجلس الشيوخ بغير رغبتها ورضائها . وهكذا ، فأن النظام الفيدرالى الأمريكى قوامه « اتحاد لاينفصم ولايتحطم » على أساس قيام ولايات متماسكة لا تتحطم .

وأخيراً ، فإن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لا تملك إلا سلطات (سيادة) محدودة ، فالأولى تتمتع بهذه السيادة المحدودة على الولايات ، بينما تتمتع الثانية بهذه السيادة المحدودة على الأفراد الذين يتمتعون « بحقوق أساسية » لا يستطيع أحد أن ينكرها عليهم ولا يستطيعون هم أن ينزلوا عنها حتى لو أرادوا ذلك . ولما كانت الولايات المتحدة قد أعاقتها التزاماتها عن السير فى الطريق الاستعمارى العتيق ، كما أعاقها عن ذلك تاريخها وتجاربها ، فإنها حينما تفكر فى منظمة دولية ، تفكر فى منظمة عمادها دول ذات حقوق متساوية . فهذا هو البديل الوحيد للعزلة .

فإذا كان مُقدرا للولايات المتحدة أن تلعب دوراً نشيطاً فى العالم

فإنه يتعين عليها أن تبشّر بنظام يسوده التعاون المشترك بين الدول الأخرى. ولن يُتاح للقيادة الأمريكية أن تحقق ما تشاء إلاّ في نطاق المثل والسياسة الأمريكية . فالشعب الأمريكي قد عاش منذ البـــداية في ظل هذه المثل واضطلع بهذه المُثُل وصــاغ منها تعاوناً مشتركاً بين الولايات المتحدة .

الفصل الثانى

الدولة «التآزرية»

أساس الفيدرالية الأمريكية

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية — رغم صغر سنها — أقدم مجتمع دولى إذا استثنينا سويسرا . كما تُعتبر أضخم مجتمع دولى أيضاً . فهى تتكون من ثمان وأربعين ولاية ، كل منها «ذات سيادة» و«غير قابلة للانقسام أو التحطيم» . ويكفى لتوضيح هذه النقطة أن نقارن بين ولاية «رود ايلند» الصغيرة وولاية «تكساس» الكبيرة أو بين «نيفادا» بسكانها الذين لا يزيد عددهم على ٢٠٠ ألف نسمة وولاية «نيويورك» التى يزيد سكانها على ١٤ مليون نسمة . فليس هناك ثمة تمييز بين أية ولاية وأخرى من حيث الحقوق . فالسناتور «وبليام بوراه» مثلاً الذى يمثل ولاية صغيرة من الولايات الأمريكية لعب دورا خطيرا فى سياسة أمريكا الخارجية لمدة سنوات . وفى الولايات

المتحدة الأمريكية يستطيع مندوب أصغر عضو فى « الاتحاد » أن يتحدث بالنيابة عن الجميع دون أن يلحظ أحد أنه جاء من أصغر الولايات مساحة وأقلها سكاناً . ولقد نبع هذا التقليد السياسى عن إيماننا بمبدأ المساواة القانونية والسياسية بين جميع الولايات . فبدون هذه المساواة ، لما قامت دولة على أساس نظام فيدرالى ، لتشمل قارةً بأسرها ، ولما نمت هذه الدولة وأصبحت لامجرد أقوى دولة فحسب ، بل وأكثر دول العالم قاطبة استقراراً فى المجال السياسى .

ولقد كان من المحتم أن تقوم هذه المساواة السياسية والقانونية أول ما تقوم فى الولايات المتحدة ، وإلاّ لما قامت هذه الدولة على الإطلاق . ولقد اثيرت هذه المسألة أول ما أثيرت فى مرحلة العمل على توحيـــــد « المستعمرات » (الولايات) . ففى عام ١٧٦٥ ، اجتمع مندوبو هذه المستعمرات فى « مؤتمر الدمغة » على أساس أن المستعمرات متساوية فى الحقوق . ولكن حدث عندما انعقد المؤتمر الأول للقارة الأمريكية فى عام ١٧٧٤ ، أن اعترضت الولايات الكبرى على أن تتساوى مع الولايات الصغرى فى التصويت ، ووقف « باتريك هنرى » يقول إنه رغم إيمانه بأنه « لم تعد ثمة فوارق أو امتيازات بين أهل فرجينيا وأهل بنسلفانيا ، وأهل نيويورك وأهل نيوانجلند ، فإنه لا باعتباره من فرجينيا وإنما باعتباره أمريكياً يصر على أنه « ليس من العدالة أن تُعطى مستعمرة صغير وزناً مماثلاً

لما يُعطى لمستعمرة كبيرة » . وأيده فى ذلك زميله « بنيامين هاريسون » (من فرجينيا) فوقف يقول إنه « يخشى ألا تجاس المستعمرات الكبرى مع المستعمرات الصغرى فى أى مؤتمر آخر فى المستقبل » إذا صممت الولايات الصغرى على مبدأ المساواة . ولكن الأزمة التى كانت قد جمعت بينهم لم تكن لتسمح لهم بأن يتجادلوا فى مسألة قانونية كهـــذه . وسلكت المستعمرات الصغرى طريقها ، وقام مبدأ المساواة فى التصويت والاقتراع .

وعندما انعقد مؤتمر القارة الأمريكية الثانى فى عام ١٧٧٦ ، لمناقشة قرارات الحرب والاستقلال ، تمسكت المستعمرات الصغرى بحق المساواة الذى دافعت عنه من قبل ، ووقف « وترسبون » أحد كبار مفكرى « برنستون » — وكان يمثل نيوجرسى — يقول « إذا رفضتم مبدأ المساواة فى التصويت ، فإن المستعمرات الصغرى سوف تصبح مجرد توابع للمستعمرات الكبرى » ؛ وانبرى « واطسون آدامز » — من ماساتشوستس — يرد عليه قائلا « إن المساواة فى التصويت تلحق بالمستعمرات الكبرى ضرراً بالغاً » . ووقف « ستيفن هو بكنز » مندوب « رود ايلند » يقول إنه إذا بُنى التصويت فى الحكومة على أساس تعداد السكان ، فإن المستعمرات الأربع الكبرى سوف تتحكم فى المستعمرات التسع الصغرى » . وعندما قال أحدهم إنه فى سبيل تكوين الاتحاد ينبغى تناسى المنازعات السياسية

ردّ عليـــــه « هو بكنز » قائلاً فى إصرار وكأنه يتنبأ « إن سلامة الجميع تتأثر بمدى ما عساه قد يقوم بين المستعمرات من تفاوت و « تمييز » .

وتجلى هذا التأكيد فى قول « الماجور سوايفان » إن « المستعمرة الصغيرة تواجه المصير ذاته الذى تواجهه مستعمرة كبيرة » .

ودارت المناقشات حول نصوص الاتحاد فى جلسات متقطعة استغرقت من يوليو ١٧٧٦ حتى نوفمبر ١٧٧٧ ، ولم يتم التصديق على الوثيقة التى قدمت للمشرعين المحليين إلا فى عام ١٧٨١ . وكانت النتيجة ، تأليف « عصبة صامدة للصداقة » يتحقق فى ظلها احتفاظ كل حكومة (ولاية) بسيادتها وسلطاتها ، وحقوقها ، واختصاصها ، ما دامت هذه السلطات غير مخوّلة — بموجب هذا الاتحاد — للولايات المتحدة المجتمعة فى هذا المؤتمر . وبإعلان وثيقة الاستقلال ، باشرت كل ولاية سيادتها الكاملة ونصت ولايات مثل « ماريلاند » و« نورث كارولينا » و« ماساتشوستس » و « نيوهامشير » ، فى دساتيرها على أن سلطات السيادة عادت مرة أخرى إلى الشعب ، « ومن الناحية النظرية أصبحت سيادة الولاية كاملة » .

ولقد كان المؤتمر الأول للقارة الأمريكية بمثابة اجتماع عقده ممثلون

دبلوماسيون . ولم يكن لهذا المؤتمر — باعتباره اجتماعا دبلوماسيا دوليا — سلطة تشكيل جيش ، ولم يكن له دخلٌ خاصٌ به . ومن ثم كان عليه أن يطلب « مساعدات » من الولايات ، لأنه لم يكن يشرف على جهاز يستطيع تنفيذ قوانينه ، ولم يكن يملك سيطرة على مندوبيه وأعضائه الذين كانت حكوماتهم تستطيع أن تستدعيهم فى أى وقت .

وأعلن « توماس جيفرسون » أنه ما دام غرض التحالف (وهو الدفاع ضد الهجوم البريطانى) قد تحقق ، فإن الرباط الذى جمع بين مندوبى المؤتمر « يزول من تلقاء نفسه ، وتصبح كل ولاية مستقلة وذات سيادة فى كل مجال من مجالاتها » .

وأصاب الوهن المؤتمر الذى ضعف بعض الشىء على أثر « الصلح » الذى تم بمقتضاه الاعتراف بالولايات المتحدة . وسرعان ما تضاعفت الفوارق بين الولايات ، حتى لقد باتت بعض الولايات أضعف من أن تحافظ على الأمن الداخلى فيها . ومن ثم كان الغرض من المؤتمر الدستورى الذى عُقد فى فيلادلفيا فى ٢٥ مايو ١٧٨٧ هو معالجة هذه المصاعب . وضم المؤتمر أكثر رجال القارة خبرة وتعقلا حينذاك . وبدلاً من أن يقتصر عمل المؤتمر على تعديل نصوص ميثاق الاتحاد ، تحول إلى وضع دستور جديد . وكان المندوبون يمثلون « ذاتيات » سياسية ذات سيادة ،

وكانت كل ولاية — كما حدث فى المؤتمر الأول — تتمتع بالمساواة فى التصويت .

ولقد أشار « جيمس براون » إلى ذلك المؤتمر بقوله « إنه مؤتمر دولى » ، فقد تألف من مندوبين رسميين يمثلون ١٢ ولاية من الولايات المستقلة الحرة ذات السيادة البالغ عددها ثلاث عشرة . وكان هؤلاء المندوبون يعملون وفقاً لتعليمات صدرت إليهم ، كما كانوا مجتمعين من أجل غرض واحد مُلحّ ، هو تعديل نصوص ميثاق الاتحاد « بغية جعل الدستور الاتحادى قادرا على تهيئة الحكم الصالح ، وصيانة الاتحاد » .

ولقد أوضح « ويليام باترسون » — من نيوجرسى — ذلك فى الخطاب الذى ألقاه فى ١٦ يونيو ١٧٨٧ وقال فيه « إن جميع الولايات تقف على قدم المساواة فى السيادة . . . فهذه المساواة هى جوهر كل المعاهدات » ولكن الصعوبة كانت تكمن فى هذه المسألة . فالمؤتمر قد انعقد لكى يجد المجتمعون وسيلة من شأنها أن تسهِّل قيام حكومة أكثر قدرة وقوة مما كان ميثاق الاتحاد يسمح به . لقد كان على المؤتمر الدستورى الوصول إلى حل وسط مقبول لما تطالب به الولايات الصغرى من سلطات متساوية مع سلطات الولايات الكبرى ولمعالجة انكار المساواة فى التصويت فى شئون الحكم ، على الولايات الصغرى . وفى الحق أن محاولة حرمان

الولايات الصغرى من حق المساواة فى التصويت ، كانت قد بدأت قبل أن تجتمع غالبية المندوبين فى « فيلادلفيا » . فقد تناقشوا كثيراً فى أن نظام الحكم الصالح « لا يمكن أن يقوم إلاّ على أساس إنكار مطالب الولايات الصغرى فى المساواة » .

ففى اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو ، اقترح « ادموند راندولف » (من ولاية فرجينيا) أن يكون التمثيل فى المجلس التشريعى القومى « على أساس نسبة المساهمة أو عدد السكان الأحرار » ، وأُجلت المناقشة فى هذا الموضوع لأن مندوبى « ديلاوير » لم يكونوا قد تلقوا تعليمات بمناقشة أى موضوع سوى موضوع « المساواة فى التصويت » . ولم يكن هناك ثمة بديل لذلك إلاّ انسحاب هؤلاء المندوبين ، مما يهدد المؤتمر الدستورى فى أيامه الأولى بخطر كبير . وخشى البعض أن تحذو بعض الولايات الأخرى حذو مندوبى « ديلاوير » ، فينفرط عقد الاجتماع قبل مناقشة الموضوع الأساسى الذى انعقد من أجله . وظل موضوع المساواة فى التصويت موضع مجادلات ، إلى أن اهتدى المؤتمرون إلى حل وسط تم الاتفاق عليه .

وجاء هذا الحل الوسط عن طريق اقتراح تقدم به « جون ديكنسون » (من ديلاوير) فى اليوم الثانى من شهر يونيو ، فقد اقترح أن « يؤخذ بالمساواة

فى التصويت فى مجلس واحد على الأقل من مجلسى التشريع » ، وقال إنه يأمل أن يتحقق ذلك .

ولـكن هذه المسألة ظلت موضع مناقشات كادت تؤدى إلى إرفضاض المؤتمر قبل الاتفاق على هذا الاقتراح . فالولايات الـكبرى ، قد دافعت عن وجهة نظرها على أساس العدالة والمصالح ، بحجة أنها تضم عددا كبيرا من الناس ، ولها ممتلـكات أكبر ، ومن ثم يجب أن تتمتع بنفوذ يتناسب مع امكانياتها . ونادت بأن الغالبية هى التى تتحكم فى الحـكومة دائمًا ، وليس من الصالح أن تَحْـكمَ الولايات الغنية بوساطة ولايات صغيرة . وكان بعض المندوبين على استعداد للموافقة على استبعاد الولايات الصغرى استبعادا كاملاً ، فقال « جوفرنير موريس » (من بنسلفانيا) إنه إذا لم تتحد الولايات الصغرى على أساس عادل فإن الاتحاد سيتم فى النهاية بحد السيف ، واقترح « ناثانيل جورهام » (من ماساتشوستس) أن تضاف ولاية « ديلاوير » إلى ولاية بنسلفانيـــــا ، وأن تُقسم نيوجرسى بين نيو يورك و بنسلفانيا .

ورأى « جيمس ديكسون » (من بنسلفانيا) أن يُغَضّ النظر عن « حجم » الولايات فى انتخابات الشيوخ ، وأن يُقسم الاتحاد إلى مناطق مكونة من الولايات الصغرى وأجزاء من الولايات الـكبرى لهذا الغرض

ووجد « بنكنى » (من جنوب كارولينا) حلاً لهذه الصعوبة يقضى بتقسيم الولايات إلى فئات مختلفة تستحق ثلاثة أصوات أو صوتين أو صوتا واحدا على التوالى ، ودلّل « الكساندر هاملتون » على أن أى نظام لا يقوم على أساس التمثيل النسبى مصيره الفشل بقوله « إنه مخالف للطبيعة البشرية أن توافق فرجينيا أو أية ولايات كبيرة على التصويت المتساوى » .

و إزاء الاصرار على فكرة التمثيـل النسبى كوسيلة وحيدة لإقامة حكومة الولايات المتحدة المستقبلة ، اقترح « بريرلى »(من نيوجرسى) أن تُجمّع كل الولايات ثم تقسّم جميعاً إلى ثلاثة عشر قسما متساويا حتى يكون لكل قسم منها صوته المتساوى . ولكن هذه الفكرة لم تلقَ قبولا من الولايات الكبرى . وأبدى « ويلسون » رأيه فى هذه الفكرة بأنها غير عملية ، وقال ماديسون « إن عدم التجانس الموجود فى القوانين والطباع والعادات والميول فى الولايات المختلفة ، يقوم عائقاً أمام هذه المحاولة » : وبالرغم من تعضيد « ماديسون » القوى لمطالب الولايات الكبرى لأنه « لا يرى احتمال قيام أى نظام فعال غير مؤسس على فكرة التمثيل النسبى » ، فإنه شعر بالمسئوليات الحقيقية للولايات المستقلة فى نطاق الاتحاد ، وقال « إنه يرعى حقوق الولايات باعتناء كما يرعى المرء عدالة المحاكة بوساطة المحلفين » . ولم تفلح أية مناقشات فى زحزحة الولايات

الصغرى عن موقفها الذى يتمثل فى حصولها إمّا على صوتٍ مساوٍ للولايات الـكبرى ، أو ينحل التحالف .

وحينما هدد « ويلسون » بأن الولايات الـكبرى لن توافق على مبدأ المساواة ، وأنها ستقيم حكومة اتحادية من بين أفرادها ، ردّ عليه « باترسون » قائلاً « فليفعلوا هذا ... ولـكنهم لا يملـكون سلطة ارغام الولايات الأخرى على الاتحاد ، فولاية نيوجرسى لن توافق على ذلك حتى لو ابتُلِعت ، فإن الخضوع لملك أو طاغية خـــير من الاستسلام لهذا المصير »

ودنا موعد اتخاذ القرار ، فقال « كاننج بدفورد » (من ديلاوير) إن الولايات الـكبرى لن تجرؤ على حل التحالف ، « وإذا فعلت ، فإن الولايات الصغرى ستبحث عن حليف أجنبى أكثر شرفا وإيمانا ، يمسك بيدها ويجرى العدل بينها » .

وبدا ظاهراً ، أن وجود الولايات الصغرى كان سببا فى نجاح النظام الفيدرالى الأمريكى ، فقال « مارتن » (من ماريلاند) إن الولايات ، باعتبارها متساوية ، لن تتخلى عن المساواة فى التصويت بدون أن تفرّط فى حريتها ، ففرجينيا وماساتشوستس وبنسلفانيا مجتمعه « سوف تمثل بمقتضى التمثيل النسبى ٤٢ صوتا من ٩٠ ، وبذلك تستطيع هذه الولايات الثلاث أن تفعل ما تشاء دون أن تعبأ بالاتحاد مع الولايات

العشر الأخرى ، وإن السلطة الكبيرة التى تتاح للولايات الكبرى ستؤدى إلى قيام محالفات بين الولايات الصغرى دفاعاً عن نفسها » . وبيّن « بدفورد » أن ولاية « ديلاوير » لن يكون لها إلا $\frac{١}{١٩}$ من الأصوات بينما تحصل « بنسلفانيا » و « فرجينيا » على ثلث عدد الأصوات ، ثم قال إن مندوبى الولايات الكبرى « يرمون إلى أن يكون لهم نفوذ عملاق » .

وأوضح « بريرلى » فى ضوء تجارب الماضى ، ماقد يسفر عن نجاح الولايات الكبرى فى فرض وجهة نظرها على المؤتمر الدستورى قائلا « إذا تقرر مبدأ التصويت النسبى ، فستكون نسبة فرجينيا إلى جورجيا كنسبة ١٦ إلى ١ ، وستكون هناك ثلاث ولايات كبرى وعشر ولايات صغرى . وستجرف « ماساتشوستس » و « بنسلفانيا » و « فرجينيا » كل شىء أمامها وسيكون هناك خطر التكتل ، فجورجيا بصوتها الأوحد ، والولايات الصغرى الأخرى ، ستجد نفسها مرغمة دائماً على الدوران فى فلك احدى الولايات الكبرى حتى يكون للولاية الصغيرة شأن ، وسيقود هذا إلى قيام نظام توازن القوى بين الولايات ، أو كما قال « وليام باترسون » سوف يؤدى ذلك إلى تضخم الولايات ، ذلك أن « اعطاء الولايات الكبرى نفوذا يتناسب مع كبرها ، من شأنه أن يسفر عن نتيجة حتمية ، هى أن تزداد مطامعها نسبيا ، وعندئذ تفقد الولايات الصغرى كل شىء » .

لذلك كانت وجهة نظر مندوبى الولايات الصغرى تتمثل فى أن صيانة النظام الفيدالى واجتناب التكتل بين الولايات بقصد توازن القوى بينها ، والحيلولة دون تآمر الولايات على بعضها البعض . . . كل ذلك يتوقف على قبول مبدأ المساواة لكل ولاية فى الاتحاد المزمع انشاؤه .

وكان الحل الوحيد الذى يمكن أن تقبله الولايات الصغرى كحل وسط ، هو أن يكون التصويت « نسبيا » فى مجلس النواب ومتساويا فى مجلس الشيوخ . وتقدم بهذا الاقتراح مندوبون من « كونيكتيكت» هم « وليام صموئيل جونسون » و « روجية شرمان » و « اوليفر ايلزورث » قالوا « إن كل شىء يتوقف على هذا الأمر ، فان الولايات الصغرى لن توافق أبداً على أى مبدأ سوى مبدأ التصويت « المتساوى فى هذا الصدد » وأضاف « إيلزورث » قائلاً : إذا قدِّر لهذه الولايات أن تتحد ، فانه لا مفر من المساواة فى التصويت فى شئون الحكم العامة ؛ فعندما تجتمع الولايات الصغرى مع الولايات الكبرى ، فان الشىء الوحيد الذى يحمى الولايات الصغرى ، هو المساواة فى التصويت . وإذا لم تكن الولايات الكبرى مستعدة لقبول هذا المبدأ . . . فستنفصل إلى الابد » . وتحرج الأمر وتأزمت الحالة عندما تحدث مارتن قائلا « يجب أن تعطوا كل ولاية صوتاً متساويا و إلاّ اعتبرنا الاجتماع قد انفرط عقده » . ولتجنب ارفضاض المؤتمر وما قد يترتب على ذلك من تفكك يصيب التحالف الأمريكى ،

شُكلت لجنة للوصول إلى مخرج من هذا المأزق ، وقدمت اللجنة تقريرا فى صالح الولايات الصغرى ، ولكن الولايات الكبرى اعترضت على التقرير. وعندما أُخذت الأصوات ، جاءت متساوية لكل من الفريقين .

غير أن مندوب « جورجيا » الشاب «ابراهام بولدوين » رجّح كفة الولايات الصغرى حين صوّت فى صالحها ، ذلك أنه كان قد ولد فى « كونكتيكت » وتعلم فى « ييل » ثم أقام فى « جورجيا » .

وعالج « جون فيسك» فيما بعد تاريخ « كونكتيكت » الفيدرالى ، فشرح كيف أنه فى « مؤتمر هارتفورد » الذى عُقد عام ١٦٣٩ ، اتحدت « وندسور » و« هار تفورد » و« وستر فيلد» على مبدأ المساواة ، ووضعت أول دستور أمريكى مكتوب . وكان هذا الدستور يعطى كل مدينة صوتاً متساوياً فى المحكمة العامة . أما فيما يتعلق بانتخاب المحافظ ، فقد أُتبع نظام الأغلبية البسيطة . وعندما احتدمت المناقشات فى المؤتمر الدستورى ، اقترح مندوبو « كونكتيكت» الثلاثة — كوسيلة لحل الأزمة — الأخذ بالنظام الذى ساد فى « كونكتيكت » منذ أمد بعيد ، فاقترحوا كما رأينا ، المساواة فى التصويت فى مجلس الشيوخ والأخذ بنظام التصويت النسبى — بنسبة عدد السكان — فى مجلس النواب ، وبذلك تحصل الولايات الكبرى على الغالبية فى أحد المجلسين ، بينما تحصل الولايات الصغرى

على الغالبية فى المجلس الآخر ، وأدرك بنجامين فرانكلين (من مندوبى بنسلفانيا) مدى الحكمة فى ذلك الاقتراح ، فوافق عليه ، ولكن الولايات الكبرى تمسكت بوجهة نظرها ، واقترعت ضد تقرير اللجنة ، ففازت الولايات الصغرى نتيجة لتعضيد صوت مندوب «جيورجيا» الذى عاش تحت نظام « كونكتيكت » قبل أن ينتقل إلى الجنوب .

وهكذا غدا نظام الحكومة التآزرية الأساس الذى اقيمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا يعنى فى الواقع أن الولايات الصغرى تستطيع أن تتغلب على الولايات الكبرى فى مجلس الشيوخ ، مثلما تستطيع الولايات الكبرى أن تتغلب على الولايات الصغرى فى مجلس النواب .

وهكذا تتحقق المساواة ، لأنه لا يمكن إصدار أى تشريع أو أى قانون إلا بموافقة المجلسين . وهكذا تستطيع الولايات الصغرى أن تلعب دوراً حاسماً فى العلاقات الخارجية ، إذا ما أعطت صوتها كولايات ، وإن كان التصويت لا يتم على هذا النحو . وهكذا حالت « المساواة » دون أخطار التكتلات بين الولايات التى حذر « باترسون » و « بريلى » المندوبين من قيامها .

وفى الحق ، أن قبول مبدأ الحكومة « التآزرية » قد أقام بناء

سياسيا فريدا . فالنظام الفيدرالى (الاتحادى) مكون من ولايات متساوية حاكمة مرتبطة بقصد إقامة حكومة أقوى . ولكن الاتحاد لم يدمر كيان الولاية ، فقد بقيت الولاية أساس الدولة والحكومة القومية . وبدا هذا واضحا لآبائنا المؤسسين ، فقد كانت المناقشات الطويلة المريرة تدور حول هذا المحور . وأبدى بعض المعارضين للحكومة القومية مثل « باترك هنرى » و « مارتن » مخاوفهم من أن يؤدى ذلك إلى تدمير الولاية ، فينفتح الباب أمام الطغيان . غير أن الذين كافحوا من أجل ذلك الدستور ، ردّوا على ذلك بإيمان عظيم قائلين إن المحافظة على كيان الولاية كان ضروريا لحفظ الاتحاد ، وإن الولايات لن تهدم بواسطة الحكومة الفيدرالية لأنها ترتكز عليها .

وفى هذا قال « الكسندر هاملتون » دفاعاً عن الدستور « يبدو أن هؤلاء السادة يخشون أن تُلغى حكومات الولايات . ولهؤلاء السادة أقول إن بقاء هذه الحكومات ليس رهناً بقوانين الولايات المتحدة . فالكونجرس لا يستطيع أن يلغى حكومات الولايات . وبالمثل، لا تستطيع حكومات الولايات أن تحل الاتحاد » . وأضاف قائلا « إن الولايات لن تفقد سلطتها أبداً إلاّ إذا فقد كل سكان أمريكا حرياتهم ، فهذان الأمران يسيران معاً ، يعضد أحدهما الآخر ، ويتقابلان فى نفس المصير » .

وما أكثر الحجج التى قيلت دفاعاً عن النظام الفيدرالى . وفى هذا قال « أوليفر وولكوت » (من كونكتيكت) إن الدستور يحمى الولايات وحقوقها ، ويلتزم بحمايتها لذاتها ، لأنها الدعائم التى يرتكز عليها النظام العام .

وحسبنا للوقوف على طرف من وجهات النظر التى تذهب إلى أن حفظ كيان الولايات ضرورى لبقاء الاتحاد نفسه ، أن ننقل مقتطفات من أقوال « داڤى » (من كارولينا الشمالية) . فقد قال « لقد اقتنع المؤتمر الاتحادى ، كما اقتنع أعضاء هذا المجلس ، بأن حكومات الولايات ، أمر ضرورى لازم لقيام الحكومة الفيدرالية ، فهذه الحكومات هى الدعائم التى يرتكز عليها نظامنا السياسى . وإننا لمعتقدون بأنه إذا ضعفت هذه الحكومات بمرور الوقت ، أو أُلغيت ، فإن الحكومة الاتحادية مآلها الانهيار » .

ونحن نؤكد هذه النقطة لأنها هامة ، ليس فقط لإدراك طبيعة النظام الفيدرالى الأمريكى فحسب ، وإنما لأنها توضح فكرة الحكومة التآزرية التى ترسم الخطوط الأولى لسلوكنا خارج حدودنا ، فالحكومة القومية ترتكز على الولايات وتعتمد عليها . ونحن نميل إلى نسيان هذا الأمر أحياناً لأننا نعتبره من البديهيات . ولعله من المفيد أن نقتطف بعض ما قاله « جيمس برايس » فى هذا الموضوع ، لأن كلامه جاء واضحاً ومعبراً

لأنه نظر إلى الأمر من « الخارج » . . . قال « إن أمريكا هى رابطة (كومنولث) كل الروابط ، وجمهورية كل الجمهوريات . . . إنها «ولاية» كبيرة مكونة من ولايات أخرى لازمة لوجود هـذه الولاية الواحدة أكثر من لزوم الأخيرة لها . وليست الولايات مجرد « توابع » للاتحاد ، كما أنها ليست من صنع الحكومة القومية مثل المقاطعات فى انجلترا وفرنسا فهذه الولايات قد وُجدت قبل أن توجد الحكومة الاتحادية أصلاً . بل إن هذه الولايات تستطيع أن تقوم بدون حكومة . . . حقيقةً أن هذه الولايات « داخلة » فى الاتحاد وتخضع له ، غير أن الاتحاد فى ذاته أكثر من مجرد مجموعة من الولايات ، كما أن الولايات فى ذاتها أكثر من مجرد أجزاء فى الاتحاد . فهذا الاتحاد قد يزول ، بينما تستطيع الولايات — إذا حصلت على مزيد من القوة — أن تبقى كمجتمعات مستقلة ذوات حكم ذاتى » .

غير أننا ننسى أحياناً أننا مجتمع دولى ، ذلك لأننا لا نتشاحن على حقوق الإشتراك فى اتخاذ قرار مشترك ، ونغض النظر عن كوننا اتحاداً مكوناً من ذاتيات سياسية كثيرة تختلف كثيراً فى الحجم وعدد السكان والعادات الاجتماعية ، لأن الفرق فى الحجم والثروة بين الولايات ليس ذا أثر ملحوظ على السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

ولقد زوّدت هذه الخاصية الولايات المتحدة بقوتها وحيويتها واستقرارها

و كان «ديكنسون» بعيد النظر حينما قال « إن أحد مصادر استقرارنا ، هو مجلسنا التشريعي المزدوج ؛ والمصدر الآخر لاستقرارنا، هو أن دولتنا تتكون من ولايات لكل منها كيانها الخاص . . . فالتنازع بين السلطات المختلفة ، يؤدى إلى قيام رقابة متبادلة » .

وإذا كانت هذه الترتيبات السياسية قد مهدت لقيام الاتحاد الفيدرالى ، فإن مبادىء «نورث اوردينانس» (القانون الأساسى لولايات الشمال الغربى) هى التى أدت إلى توسيع الاتحاد الفيدرالى حتى بلغ المحيط الهادى . ذلك أن «نورث وست اوردينانس» يأتى فى المرتبة التالية للاتحاد الفيدرالى ذاته، باعتباره أهم قرار فردى اتخذه الشعب الأمريكى . فانضمام ولايات الغرب للاتحاد ، كان أمراً ضروريا لقيام الاتحاد ذاته . غير أن تقسيم هذه الرقعة الواسعة إلى ولايات منفصلة ، ثم قبولها كاعضاء فى الاتحاد على قدم المساواة، لم يكن حدثاً سياسياً جديداً فحسب ، وإنما كان عملاً يدل على حكمة عالية. فبفضل هذا القرار ، أصبح فى الإمكان تنظيم قارة بأكلها فى هيئة اتحاد مفرد ، والإبقاء على هذه الحكومة الاتحادية التى أصبحت الآن من أعرق حكومات العالم وأكثرها رسوخاً وثباتاً . وإن هذا العمل ، ليكشف عن التزامنا بمثالية الحكومة التآزرية . ولقد كان البعض يخشى خطر ضم هذه الرقعة الواسعة للاتحاد ، كما كان يخشى خطراً أعظم ، هو أن يؤدى هذا الضم إلى تفوق هذه الولايات تفوقاً عددياً على الولايات الثلاث عشرة

الأصلية التى حصلت على استقلالها وتألفت منها الحكومة ، مما يؤدى إلى إخضاع الولايات الأصلية لسلطان ولايات لم تكن قد وُجدت بعد .

ولقد كان فى الإمكان إخضاع هذه الرقعة الواسعة لسلطة الاتحاد كأرض تابعة ، كما كان فى الإمكان ضمها إلى الاتحاد على اعتبار أنها ذات أهمية ثانوية لأنها أعضاء أقل أهليةً من الولايات القديمة التى اكتسبت مكانتها بفضل تضحيات غالية بذلها الأعضاء الأوائل فى الاتحاد ، ولكن هذه المخاوف كلها تبددت ، وقام الاتحاد قوياً راسخاً . أما مبدأ الحكومة التآزرية ، فقد ساد وانتصر .

ولقد كان « توماس جفرسون » هو الذى قدّم مسودة مشروع « نورثوست اوردينانس » (قانون الشمال الغربى) فى عام ١٧٨٤ . وقد اقترح فيه قبول الولايات التى تتكون من الأراضى الغربية على قدم المساواة مع الولايات التى كان يتألف منها الاتحاد حينذاك . وتقدم «ثيودريك بلاند» ثم « الكسندر هاملتون » بمشروع قرار يقضى بأن تصبح هذه المناطق الجديدة ولاية منفصلة حرة ذات سيادة ، وأن تُضم إلى الاتحاد على هذا النحو على أساس حصولها على شتّى الامتيازات والحصانات المكفولة للولايات التى يتكون منها الاتحاد الآن . وصدر القرار الأخير فى عام ١٧٨٧ محققاً لهذه الأهداف ومقرراً قيام حكومة ديمقراطية لستين ألفا من السكان » .

ومع ذلك ، فعندما عُرِضَ الأمر على المؤتمر الدستورى ، قامت معارضة قوية ضد مبـدأ المساواة . وخشى «هيو ويليامسون» مغبة قبول ولايات جديدة من الغرب لأنها ستكون صغيرة « ولن تـكون إلا عبئاً على التجارة والاستهلاك » .

وكان « جوفر نمور يس» أكثر ايجابية فى معارضته . فقدخشى أن يؤدى ذلك إلى فقدان الولايات الأصلية سلطانها ، وقال « يجب وضع شروط للحيلولة دون التغلب — بفضل القوة العددية » — على الولايات البحرية عند التصويت ، وليس من سبيل إلى ذلك إلاّ بتحديد عدد ثابت من الأصوات للولايات الشرقية ، وتحديد عدد الأصوات التى تُعطى لـكل ولاية جديدة ، ذلك أنه إذا تغلبت هذه الولايات عددياً على الولايات الأصلية ، أثناء التصويت ، فإن اقتصاد الأطلنطى كله سوف ينهار » .

ولقد أيّد كل من « جون راتيلدج» و «روفس كنج » هذه الحجة ، كما طالب « بيرس بتلر » بأن يقوم نوع من توازن القوى بين الولايات الجديدة ، وقال جورهام «... إن ولايات الأطلنطى (القديمة) ، بسيطرتها على الحـكومة ، ستصبح قادرة على حماية مصالحها عن طريق منح ولايات الغرب تمثيلاً نسبيا مأمو نا » .

وقدم « البريدج جيرى » (من ماساشوستس) اقتراحا يقول « لضمان عربات الولايات التى اتحدت ، فإن عدد مندو بى الغرب فى مجلس النواب

يجب ألا يزيد على عدد مندوبى الولايات القديمة » وهذا يعنى أن الثلاث عشرة ولاية ستُمحى إلى الأبد من قوة الولايات الجديدة » .

ومن الملاحظ ، أن عدداً كبيراً من مندوبى الولايات الكبرى عارضوا فى قبول المبدأ الذى أقره « المؤتمر القارى » عندما وافق على « نورث وست أوردينانس » (قانون ولايات الشمال الغربى) . بيد أنه عندما حلت المرحلة النهائية ، فاز مبدأ « الاتحاد التآزرى » بين الولايات كما فاز هذا المبدأ من قبل عندما تم الاتفاق على منح الولايات الصغرى حق المساواة فى التصويت . ولعله من المفيد أن نستعيد بعض الحجج التى عُرِضت تعضيداً لقانون « نورث وست أوردينانس » لأن هذه الحجج تُلقِى مزيداً من الضوء على المبادىء التى تتحكم فى سياستنا الخارجية ...

فمثلاً ، أعاد « ماديسون » أثناء نظر مسألة الولايات الغربية ما قاله من قبل فى « المؤتمر القارى » من أنه « من الواضح والثابت أنه ينبغى ألا تقوم أيه تفرقة غير عادلة سواء فيما يتعلق بالعدالة أو السياسة » .

وقال « ماسون » إن الولايات الغربية ... ينبغى أن تُتَعامل على قدم المساواة وألا تخضع لأية تفرقة تقلل من شأنها » ، ورأى أنه مالم تحصل

الولايات الغربية الجديدة على مركزها « التآزرى » ، فإن توسع الولايات المتحدة صوب الغرب سيكون محفوفاً بالخطر إن لم يصبح مستحيلاً ، لأن هذه الولايات الغربية « بما يسيطر عليها من كبرياء ومشاعر مشابهة لكبريائنا ومشاعرنا ، سوف لاتتحد معنا وربما انسحبت من الاتحاد إذا لم تكن — فى كل مجال — متمتعة بالمساواة مع شقيقاتها الولايات الأخرى » .

وعالج « راندولف » الموضوع من وجهة النظام الديمقراطى ، مؤيداً « ماسون » فيما قاله من أن إنكار حق المساواة على الولايات الجديدة سوف يعرِّض الحكومة الأمريكية للخطر ، وأوضح أنه « إذا لم يقم تمثيل عادل للناس ، فإن عدم عدالة الحكومة سوف يهز الاتحاد من أساسه ، فالكونجرس قد وعد الولايات الجديدة بأنها سوف تُقْبلُ فى الاتحاد على أساس المساواة ؛ ويجب ألا نقبل غير هذا » .

وكان « بينكنى » (من فرجينيا) قد قال قبل ذلك : « إن الغزو أو التفوق ليس هدفنا ، ويجب ألاّ يكون أبداً هدف النظم الجمهورية »

وقال « روبرت موريس » إنه يجب أن تُعَامل شعوب الولايات الغربية على أساس « مساواة تجعل منهم أصدقاء لا أعداء » . وهكذا انتصر مبدأ « الحكومة التآزرية » بالنسبة لولايات الغرب .

ولقد طبِّق هذا المبدأ ذاته على الأراضى التى ضُمت للاتحاد بعد شراء « لويزيانا ». فقد نصت المعاهدة التى انتقلت بموجبها تلك الأراضى من ملكية فرنسا إلى أمريكا ، فى المادة الثالثة على أن « يندمج سكان الأراضى التى تم التنازل عنها ، فى الاتحاد ، ويُقبلون فى أسرع وقت على أساس مبادىء الدستور الفيدرالى ، ويتمتعون بكل حقوق وامتيازات وحصانات سكان الولايات المتحدة ، وينبغى فى الوقت ذاته أن يحاطوا بالحماية ، وأن يُمَكنوا من الاستمتاع بحريتهم وممتلكاتهم وديانتهم التى يؤمنون بها » .

ولقد وردت هذه المبادئ ذاتها فى « معاهدة عبر القارة » التى تفاوض بشأنها « جون كوينسى آدمز » مع أسبانيا ، كما طُبِّقت هذه المبادئ على الأراضى الشاسعة التى حصلت عليها الولايات المتحدة عن طريق الحرب ضد المكسيك . كما أن مبدأ « الحكومة التآرزية » قد نُص عليه فى الدستور الذى قضى بأنه لا يُسمح بتجزئة ولاية كبيرة ، ولا باتحاد ولايتين مع بعضهما دون موافقة هذه الولايات.. وعلى هذا الأساس فقط، أمكن إخضاع قارة بأكملها لنظام فيدرالى دائم .

ولم يكن «دانيال وبستر» مغالياً حينما قال : « إنى أشك فى وجود قانون أو مشروع ، قديم أو حديث ، أتى بآثار أكثر وضوحاً وظهوراً وبقاء من قانون الشمال الغربى عام ١٧٨٧ » .

ويُلاحظ فى هذا القانون مبدأ جديد ينظّم العلاقة بين « المستعمرات » والولاية الأم . ففى الماضى كانت المستعمرات إمّا فى وضع « التابع » وإمّا مستقلة تماماً .

ولـكن قانون الشمال الغربى « نورث وست أوردينانس » جاء بمبدأ الاتحاد على أساس حكم متساوٍ ، يربط بين الولايات القديمة والولايات الحديثة . ومن هنا ، فإن فـكرة الاستعمار تتعارض تماماً مع مبدأ الحـكومة التآزرية » .

ولقد أثارت المساواة القانونية والسياسية للولايات « الغير قابلة للانقسام » خلافاً متبايناً فى الرأى حول مسائل تتعلق بالمصالح والسياسة ، دون أن يؤدى ذلك الخلاف إلى القضاء على الاتحاد . « فالشىء الذى لم نتشاحن عليه هو حق كل ولاية فى المشاركة التامة فى حكم مشترك وفى تـكوين سياسة مشتركة ، وهنا يتمثل العنصر الأساسى فى العلاقات الدولية » ، كما قال « جون فيسك » .

وليس ثمة شك فى أن « المبدأ الأساسى » للعضوية التآزرية داخل الاتحاد الفيدرالى ، قد نتج عن قانون « كالهون » القائل بقيام رابطة لا تنفصم بين الولايات وفى الحرب الأهلية . ولايزال الجنوب يتحدث عما يسميه « الحرب مع الشمال » ، ولـكن هذا المبدأ نفسه يفسر لنا

الحدث السياسى الفذ الذى أسفر عن إعادة قبول الولايات المهزومة ، واتحادها مع الولاية الظافرة على قدم المساواة . وإذا كان الاتحاد قد قدّر له أن يعيش، فليس هناك من وسيلة غير هذه . فالاتحاد الفيدرالى القائم على مبدأ المساواة فى السيادة لن يكون وسيلة لقيام حكومة عسكرية ولن يكون وسيلة لإنكار الحقوق والحصانات على الولايات الفردية التى تطالب بهذه الحقوق والامتيازات . ففكرة الحكومة التآزرية تتعارض بطبيعتها مع الاستعمار .

———————

الفصل الثالث

الحكومة التآزرية ومبدأ مونرو

كان الأمريكيون — كما رأينا فى الفصل السابق — واقعين تحت تأثير فكرة المساواة فى السيادة بين الولايات . فهذه الفكرة هى التى تسببت فى قيام الثورة ضد بريطانيا العظمى ورسمت الخطوط الرئيسية لسياسة التوسع ؛ وهى التى أقامت أسس السياسة الخارجية الأمريكية . فمبدأ مونرو وشتى القرارات الأخرى التى اتخذت فى مجال السياسة الخارجية منذ ذلك الحين ، ليست سوى انعكاس لهذا المبدأ السياسى الأساسى .

وحتى قبل ظهور « مبدأ مونرو » بعامين ، صرح « جون كوينسى آدامز » الذى كتب الصيغة النهائية لهذا القانون بأن « المنشآت الاستعمارية أصبحت تتعارض مع طبيعة نظمنا الأساسية » ، وأن الوقت قد حان « لوضع حد للاستعمار » . وباعلاننا هذا القانون الجديد ، آثرت حكومتنا أن « تعمل منفصلة » عن بريطانيا (العظمى) لا بالاشتراك مع بريطانيا ، كما كان « كاننج » قد اقترح فى الأصل .

ولقد استشار الرئيس « مونرو » الرئيسين السابقين عليه : « جفرسون » و « ماديسون » فى مقترحات « كاننج » فوافق « جفرسون » على الاقتراح القائل بأن « نحتج على الانتهاك المقوت لحقوق الدول الذى بدأه بونابرت باستهتار ، ولا يزال معمولاً به بمقتضى تحالف غير قانونى يخلع على نفسه اسم « التحالف المقدس » . . وقال جفرسون أيضاً « إننا لا نهدف إلى الحصول على تلك الممتلكات الأسبانية السابقة وسوف نعارض بكل ما نملك من وسائل فى تدخل أيه دولة تدخلا عنيفا فى شئون أيه دولة أخرى » . أما « ماديسون » فقد توسع فى تفسير التصريح المناهض للتحالف المقدس ، حتى أصبح يشمل لا جمهوريات أمريكا اللاتينية فحسب وإنما أسبانيا واليونان أيضاً . ومن ثم ينبغى أن يُقرأ تصريح « مونرو » فى ضوء نزعته المناهضة للاستعمار والتوسع الاستعمارى ، باعتبارها نزعة أمريكية رئيسية .

ولقد أكد « مبدأ مونرو » معارضة الولايات المتحدة لأى مظاهر من مظاهر الاستعمار الأوروبى فى نصف الكرة الغربى ، ولأى نوع من التدخل فى شئون الجمهوريات التى أقيمت حديثا .

ولكن « جون كوينسى » و « هنرى كلاى » ، كانا على أتم استعداد لأن ـ سعا دائرة هذا القانون حتى يتحول من « سياسة فردية » إلى سياسة جماعية تقوم على أساس تأكيد مبدأ عدم تدخل أيه دولة فى شئون

أية دولة أخرى . ومن ثم اقترح الرئيس « جون كوينسي آدامز » فى رسالة لمجلس الشيوخ فى ٢ ديسمبر عام ١٨٢٥ أن تعرب الولايات المتحدة عن « رغبتها فى عقد اتفاقية تلتزم بموجبها جميع الأطراف ذات الشأن بأن تحُولَ كل دولة بكل ما وسعها من جهد دون قيام أية مستعمرات أوروبية فى المستقبل داخل حدود أراضيها » وأضاف إلى ذلك عبارات ذات رنين تكشف عن « الجيرة الطيبة » فقال « ولقد وضعنا أساساً لعلاقتنا مع الدول فى المستقبل ، يتمثل فى النظرية القائلة بتبادل الشعور القلبى والصداقة الأخوية . . . ولا شك أن منح هذه الصداقة للشعوب الأخرى فى الأجيال القادمة ، أمر ضرورى وحيوى لسياسة الاتحاد العليا ، بقدر ما هو أمر ضرورى وحيوى لهذه الدول وازدهارها » .

ولقد حَثَّ الرئيس « كوينسى » على الأخذ بهذه المبادىء مرة أخرى فى ١٥ مارس عام ١٨٢٦ فى رسالة له ، بمجلس النواب ، طالب فيها بتخصيص اعتمادات مالية لوفود الولايات المتحدة . ولئن كان قد أبدى تحفظا فى تلك المرة ، فإن تحفظه ذلك كان مرجعه الى المعارضة العنيفة التى ثارت فى وجهه فى مجلس الشيوخ . غير أن فكرة الاشتراك مع دول أمريكا اللاتنية فى سياسة مشتركة ترتكز على مبدأ مونرو ، قد ظلت قائمة .

فقد قال « لقد أبدت معظم الجمهوريات الأمريكية الجديدة موافقتها على مبدأ مونرو . . . ويبدو أن إصدار تصريح مشترك عن فحواه ، هو كل ما تتطلبه المناسبة » .

ومن الواضح أن « جون كوينسى آدامز » الذى لعب هذا الدور الكبير فى تطوير مبدأ مونرو ، كان على استعداد لأن ينشره على نطاق عالمى بين دول نصف الكرة الغربى بدلاً من جعله محصوراً فى مجال فردى .

بل إن «هنرى كلاى» قد أوضح — أكثر مما فعل غيره — كيف أن مبدأ « مونرو » كان يُنظر إليه فى أيامه الأولى ، على أنه مجرد سياسة مقصورة على نصف الكرة الغربى . فقد قال «هنرى كلاى » فى التعليمات التى أصدرها لمندوبى الولايات المتحدة باعتباره وزيراً للخارجية ، فى مجال حديثة عن المعاهدات « إن هذه المعاهدات يجب أن تضع الأساس لصداقة أبدية وجيرة صالحة » . . . ثم قال « . . . ونحن نطالب باصدار تصريح مشترك من جانب الدول الأمريكية العديدة ، تتعهد فيه كل دولة من هذه الدول بأن تكون ملتزمة فى نطاق أمكانياتها الخاصة وحدود أراضيها ، بألا نسمح بقيام أيه مستعمرات أوروبية فى المستقبل .

وإذا كان « كلاى » قد عمد فيما يتعلق بقضية كوبا ، إلى تأكيد عدم التحول عن هذا المبدأ ، باقتراحه مقاومة الولايات المتحدة لقيام

المكسيك وكولومبيا بغزو كوبا ، فإنه فى الوقت ذاته ، قد وضع شروط استقلال كوبا بطريقة تكشف عن فلسفة سياسية تتفق تماماً مع المبادىء الأمريكية . فقد قال « إذا كانت كوبا قادرة على المحافظة على نظام مستقل فى شكل حكم ذاتى ، فإننا نفضل أن نراها كذلك ، لأننا نريد للآخرين ما نريده لأنفسنا من سعادة ؛ ولأننا نؤمن بأنه فى الإمكان تحقيق ذلك بوساطة حكومة محلية تنبعث مباشرةً من رغبات الشعب وتتمشى تماماً مع رغبات ومصالح المحكومين » .

ولعل ما ألمع إليه « كوينسى » فى تصريحه عن مبدأ عدم التدخل لا من جانب الدول الأوروبية فحسب وإنما من جانب جميع الدول ، هو أهم ما انطوى عليه تصريحه من أهداف. فقد أوضح لمندوبى «مؤتمر بناما» أن الولايات المتحدة « بعدم سماحها بأى تدخل فى شئونها الداخلية لتحرص فى الوقت ذاته على أن تنأى بنفسها عن التدخل فى شئون الدول الأخرى المستقلة » . ثم قال « إنكم مكلفون بأن ترعوا واجباً صارماً مفروضاً على جميع الدول، هو أن ترفض كل دولة كل تحكم أجنبى فى شئونها الداخلية » . ولا شك أنه من العسير التعبير عن مبدأ عدم التدخل بأسلوب أكثر حسماً وتأكيداً وشدةً من هذا الأسلوب .

ولقد انقضى أكثر من قرن من الزمان ، قبل أن يعيد « ديلانو فرانكلين روزفلت » و « كورديل هل » و « سومنر ولز » مقترحات

« جون كوينسى آدامز » و « هنرى كلاى » لتصبح حجر الأساس فى نظام العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتنية . غير أنه من خطل الرأى أن نفترض أن هذه المبادىء كانت فى زاوية النسيان قبل أن تدب فيها الحياة من جديد .

وإنه لمن الجلى ، أن المبدأ الذى يقضى بألا تتدخل الدول الأوروبية فى شئون الدول الأخرى ، لم يُعَبّر عنه — باستثناء تصريح روزفلت المشهور — بأفضل مما عُبِّر عنه على هذا النحو الذى يعطى الولايات المتحدة حق حراسة الشئون الأمريكية . ولعل هذه النقطة تحتاج إلى تأكيد . فإن مقاومة التدخل الأوربى ، لم تؤخذ على أنها ذريعة تتذرع بها الولايات المتحدة للخروج على قانون عام أو قاعدة عامة .

ولقد كان « مبدأ مونرو » غير ذى شأن عظيم مابين ١٨٢٦ و ١٨٤٨ . وفى عام ١٨٤٨ ، فسر الرئيس « بولك » هذا المبدأ فى رسالته السنوية الأولى ، بأنه يعنى « أن دول أمريكا ذات سيادة واستقلال متساويين مع سيادة واستقلال الدول الأوروبية » .

أما « وليام سيوارد » فقــد كان الشخص الذى أطلق « المبدأ الأساسى للدولة التآزرية » ، أثناء مطالبته الفرنسيين بأن يسحبوا قواتهم من المكسيك ، بحجة أن التدخــل يتعارض ويتناقض مع « السيادة والاستقلال » .

فقد قال « إذا كان لدولة ما الحق فى التدخل فى شئون دولة أخرى بحجة العمل على إقرار النظام ، جاعلةً من نفسها القاضى والحكم ، فإن كل دولة أخرى تملك الحق نفسه فى التدخل فى شئون أية دولة أخرى باعتبارها فوق درجة التحكيم ، سواء من ناحية الزمن أو الظروف . وهكذا ، فإن مبدأ التدخل ، إذا ما أُخذ به على هذا النحو ، من شأنه أن يجعل من السيادة والاستقلال وحتى السلام العالمى بأسره والصداقة ، أموراً غير مؤكدة وزائفة » . ولئن كان هذا التصريح يبدو أشبه بتصريح فلسفى واسع المعنى ، فإن « سيوارد » قد تمسك بمضمونه كمظهر من مظاهر السلوك الأمريكى . فعندما خضع الفرنسيون لضغط الولايات المتحــــدة عليهم ليسحبوا قواتهم من المكسيك ، طالبوا بإلحاح بأنه إذا كان من المحتم عليهم أن يأخذوا بقاعدة « عدم التدخل » فإن شرف الفرنسيين يقتضيهم « أن يتوقعوا أن يلتزم الأمريكيون أنفسهم بهذا القانون الذى أقاموه » ... ولقد أجاب « سيوارد » على ذلك بقوله « إن التجارب التى مرّت بها حكومتنا منذ البداية ، لتنهض ضماناً لكل الدول على احترام الشعب الأمريكى لسيادة الشعوب الحرة فى كل دولة أخرى ... إن هذا المبدأ فى الحقيقة هو العامل الرئيسى فى سياستنا الخارجية طيلة تاريخنا » .

وهكذا يبدو واضحاً أن قانون عدم التدخل ، ليس شيئاً حديث العهد أو جديداً فى الولايات المتحدة · فورود هذا القانون فى ثنايا السياسية الأمريكية التى كانت تقوم على أساس الجيرة الطيبة لم يكن شيئاً جديداً . بل إن عبارة « الجار الطيب » ليست جديدة فى ذاتها ، فقد استخدمها — كما قلنا من قبل — هنرى كلاى ، كما استخدمها « تشارلس سومنر » فى عهد حكومة الرئيس « جرانت » ، إنما الجديد فى الأمر ؛ هو أن هذا المبدأ قد سُجِّل فى معاهدة رسمية مكتوبة . وقد يكون صحيحا ما تردد كثيرا من أن « مبدأ مونرو » لم يشتمل على نص يحرِّم على الولايات المتحدة ذاتها التدخل . ولكن من الواضح أن شتى التصريحات التى تتعلق بهذا المبدأ قد أكدت أن مقاومة الاستعمار الأوربى والتدخل الأوربى ، لم تكن مجرد ذريعة يتذرع بها الأمريكيون للقيام بأعمال يلومون الآخرين على ارتكابها .

ويكشف التقرير الذى يعالج سياسة أمريكا القومية إزاء أمريكا اللاتنية عن التزام الدبلوماسية الأمريكية بأهدافها ومبادئها أيضاً . فنحن قد أيدنا منذ البداية المبدأ الذى يقضى باحترام سيادة الدول الأمريكية واستقلالها .

ولقد استرعى « هاملتون فيش » انتباه الرئيس «جرانت » فى خطاب

بعث به إليه ، إلى أن « الواجب الذى يقضى بعدم التدخل ، كان موضع اعتراف من جانب جميع رؤساء الجمهورية » كذلك كرر الرئيس «جرانت» هذه الفكرة حينما تكلم عن « كوبا» وأعرب عن أمله فى أن تصبح المناطق غير المستقلة الخاضعة للحكم الأوروبى دولاً مستقلةً فى الأسرة الدولية ، فى الوقت المناسب .

بل إن « ريتشارد أولنى » قد دان بهذا المبدأ ذاته . فقد تفاخر فى مجال حديثه عن نزاع «فنزويلا» مع بريطانيا « العظمى » بأن « القانون الذى ترعاه الولايات المتحدة هو القانون الذى يقضى بسيادة القانون على الرعايا فى هذه القارة » . كذلك قال « إن قانون مونرو لا يسمح بأى وجه من الوجوه بالتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة أمريكية » ولقد أكد بأسلوب لا يقل روعة وقوة عن الأسلوب الذى تميزت به المناقشات فى المؤتمر الدستورى « أن الولايات المتحدة تحترم وتقدس الأراضى الإقليمية لأية دولة مهما كانت صغيرة ، مثلما تحترم وتقدس أرضها . . . فهى (الولايات المتحدة) تعتبر الدول الصغرى مساويةً تماما حتى لأكبر الدول » .

ولقد تَرَك للرئيس « تيودور روزفلت » بصفة مؤقتة ، أمر التحول بمبدأ « مونرو » إلى أبعد من دوره التاريخى . فقد قال « مهما يكن الأمر ، فان الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تزاول مهمة قوة بوليس دولية

فى منطقة البحر الـكاريبى . غير أن هذا التعاظم من جانب « روزفلت » قد لطّفته التقاليد الأمريكية الأساسية .

فعلى الرغم من أن اسم «روزفلت» قد اقترن بسياسة « العصا الغليظة » فى مجال السياسة الخارجية ؛ وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة إلى اتجاه « توسعى » . . . على الرغم من هـــذا كله ، فان « روزفلت » لم يكن فى وسعه أن يتحرر من قوة الفـكرة القائلة بأن الولايات كلها « متحدة متآزرة » و بأنها جميعاً متساوية فى المرتبة والـكرامة، و بأن التدخل فى شئون الولايات مهما كانت صغيرة ، ومحاولة اخضاعها ، أمور متعارضة مع التقاليد الأمريكية ومناهضة لها .

ومن ثم ، قال « روزفلت » فى خطابه السنوى أمام الـكونجرس عام ١٩٠١ «ينبغى أن يكون مبدأ مونرو الصفة الرئيسية للسياسة الخارجية لـكل دول الأمريكتين ، مثلما صار الصفة الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية » . . . وهذا هو ما ذهب إليه « جون كوينسى آدامز » و « هنرى كلاى » .

ولـكن « روزفلت » ذهب إلى أبعد من ذلك . فقد قال « إذا كان مبدأ مونرو يعارض فى أى غزو أجنبى يقع على أية دولة من دول نصف الـكرة الغربى ، فانه فى الوقت ذاته لا ينهض ذريعة لحماية أى هجوم تشنه أية دولة من دول العالم الجديد على دولة أخرى » . وقال على وجه التأكيد

« ليست لدينا أدنى رغبة فى حماية أرض دولة ما على حساب جيراننا » .
وقال فى رسالته السنوية الثانية « ما من دولة مستقلة فى أمريكا ، يحق لها البتة أن تخشى هجوماً عليها من جانب الولايات المتحدة » .

وفى عام ١٩٠٤ ، وسّع روزفلت نطاق مبدأ مونرو بما أطلق عليه « سياسة روزفلت » ليبرر التدخل فى شئون دول البحر الكاريبى ، « فى حالة وقوع أخطاء مزمنة ، أو ظهور نزعات من شأنها فصم عرى العلاقات التى تربط بين المجتمع المتحضر » . ولم يكن روزفلت ، وهو ينادى بذلك ، يطالب بمنح الولايات المتحدة حق الغزو أو حتى حق التدخل الدائم ، فهو القائل : « إذا نمت الجمهوريات الواقعة إلى جنوب أرضنا نمواً منظماً وثابتاً ومزدهراً ، فإن كل حاجة تدفعنا إلى نزعم مبدأ مونرو ، سوف تندثر وتختفى . فالولايات المتحدة لن تعمد بأية حال من الأحوال إلى اتخاذ مبدأ مونرو ذريعةً للتحكم أو الضغط على الدول » .

وكان النقد الشديد الذى وُجِّه فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية إلى الانحراف الذى طرأ على مبدأ مونرو على يد روزفلت ، سبباً فى فتح عينى روزفلت على أن يعتذر عن سوء فهم سياسته . فقد نفى أن « الاضافة » التى ألحقها بمبدأ مونرو ، تحمل فى طياتها أى نزوع الى وضع الدول المجاورة الضعيفة تحت حماية الولايات المتحدة . ووصف هذا النزوع بقوله : « ليس هناك ما هو أبعد عن الصدق من هذا الفهم السياسى » .

وعلى أية حال ، فان سياسة « روزفلت » لا تنهض دليلا كافياً « على أن التقاليد الأمريكية القديمة قد نبذت . . . فني عهد رئاسة « روزفلت » الجمهورية ، أدلى وزير خارجيته « ايليهوروت » بتصريحه التاريخى عن موقف الولايات المتحدة من دول أمريكا اللاتينية ، فى الخطاب الذى ألقاه فى « ريو دى جانيرو » أثناء انعقاد المؤتمر الدولى الثالث للدول الأمريكية فى يوليو ١٩٠٦ . فقد قال « إننا نحيط استقلال وحقوق أصغر وأضعف دولة فى الأسرة الدولية،بالاحترام ذاته الذى نحيط به أكبر الامبراطوريات شأناً . . . فنحن لا نطالب بحقوق أو امتيازات أو سلطات ، ولا نرغب فى شىء من هذه الحقوق كلها التى نتنازل عنها طواعية لأية جمهورية أمريكية » . ولاشك أن هذا التصريح البليغ قد أضاف إلى ثروة اللغة التى صيغت بها تقاليد « الحكومة الاتحادية التآزرية » ثروة جديدة .

وحدث بعد ذلك — فى خلال العام ذاته — أن عبّر الرئيس « ودرو ويلسون » عن هذه الأفكار ذاتها بعبارات استرعت انتباه العالم كله . فقد أوضح الطريق الذى نسلكه دائماً بقوله « إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى شىء فى وسط وجنوب أمريكا ، سوى سعيها من أجل تحقيق المصالح الأبدية لشعوب القارتين » . . . وقال فى مناسبة أخرى ، يوم ٢٧ أكتوبر من العام ذاته « إنكم لا تستطيعون أن تكونوا أصدقاء إلا على أساس واحد هو المساواة . . . إن الولايات المتحدة لن

تحصل أبداً على قدم واحد من الأرض عن طريق الغزو ... لأن علاقتنا الحقيقية بدول أمريكا ، هى العلاقة التى تربط بين أعضاء الأسرة الإنسانية » .

ولا شك أن هذه التصريحات مؤثرة و بليغة ، ولكن مغزاها الحقيقى يفصح عنه ما ذهب إليه ويلسون حينما قال : « لاشك أننا نبرهن لأنفسنا على عدم وفائنا لتقاليدنا ، إذا نحن برهنا لأصدقائنا على أننا لسنا أصدقاء أمناء لهم » .

ولقد كان « ويلسون » يدرك — رغم أنه خلال سنوات الحرب لم يكن يعمل دائماً وفق فهمه للعلاقة بين أمريكا ودول البحر الكاريبى الصغيرة — أن العلاقات الخارجية الأمريكية كانت دائماً بمثابة « تعبير باطنى » غير واعٍ عن التقليد الأمريكى السياسى المتمثل فى « الدولة الاتحادية التآزرية » . ولعل هذا هو السبب فى أنه كان يتحدث بمثل هذا الوثوق ، وفى أنه حاز تأييد الشعب الأمريكى .

وفى عام ١٩١٥ ، اقترح « ويلسون » خلع الطابع الرسمى على فكرة « العضوية الاتحادية التآزرية فى نصف الكرة الغربى » عن طريق عقد معاهدة تضمن سلامة أراضى الدولة الأمريكية وصيانة استقلالها السياسى حتى يمكن بذلك — كما قال « الكولونيل هاوس » — أن « يصبح

مبدأ مونرو مرعياً من جانب الجمهوريات الأمريكية كلها ، لا من جانب الولايات المتحدة وحدها » .

ولئن كان « تشارلس افانز هوز » لم يعبِّر عن ذلك بمثل الفصاحة التى عبَّر بها ويلسون ، فان تصريحاته لم تكن أقل وضوحا وإفصاحا عن العلاقات الخارجية الأمريكية . فهو — شأنه فى ذلك شأن ويلسون — قد تمسك بالتقاليد الأمريكية حينما قال « إن أى شخص يعرف طبيعة شعبنا على حقيقتها ، خليق به أن يدرك أن آخر شىء فى الدنيا نرغب فيه ، هو أن نجعل من أنفسنا مسئولين عن الشعوب الأخرى » .

كما عبَّر — شأنه فى ذلك شأن وزراء الخارجية الذين سبقوه — عن أمله فى « أن يكون مبدأ مونرو موضع تأييد من شتى الجمهوريات الأمريكية ، كما تحدث بدوره عن كيف أن « الاتحاد الأمريكى مبنىٌّ على أساسٍ من المساواة بين الولايات الأمريكية » .

وليس ثمة شك فى أن النقد المستمر الذى وُجِّه إلى سياسة «روزفلت» فى الولايات المتحدة وفى دول أمريكا اللاتينية والمقاومة الشديدة لتدخل الولايات المتحدة فى بلاد البحر الكاريبى ، قد أديا إلى مراجعة معانى « مبدأ مونرو » مراجعة رسمية . فقد اقترح الرئيس « هربرت هوفر » و « روبرت كلارك » وزير خارجيته فى عام ١٩٢٨، إعداد مذكرة رسمية وافية عن هذا المبدأ . ولقد جاء فى هذه المذكرة التى نشرتها الحكومة

فى عام ١٩٣٠ ، أن الحكومة ترفض رسمياً « إضافة روزفلت » التى ألحقها بمبدأ مونرو ، وأن الحكومة تقرر مرةً أخرى أن هذا المبدأ يهدف أول ما يهدف إلى حماية جمهوريات أمريكا اللاتينية من أى تدخل أو غزو من جانب أوروبا ، وأن هذا المبدأ لا يهيىء للولايات المتحدة أية سلطة تبيح لها التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية .

وجاء فى هذه المذكرة على وجه الخصوص أن « إضافة روزفلت » ، لا يمكن أن تكون قد انبثقت من مبدأ مونرو . فهذ المبدأ لا يبرر ما ذهب إليه روزفلت ، لأنه (المبدأ) يُعْتَبر بالنسبة لأمريكا اللاتينية فى الحاضر — كما كان فى الماضى — حامياً لها . فهو ليس أداة عنف أو غزو ، وإنما هوضمان بلا مقابل صادر عن إرادة حرة ، وهونافذ المفعول تماماً ، لحماية حرية هذه الدول واستقلالها ، وسلامة أراضيها ضد أغراض أوروبا الاستعمارية .

وهكذا يمكن القول إن سياسة « الجيرة الطيبة » هى نتيجة طبيعية منطقية لتقليد قديم قدم حكومتنا ، تحدّث عنه وباشره عملياً رجالٌ من أمثال « جون كوينسى آدامز » و « هنرى كلاى » . ثم كان لابد أن تنتظر هذه الأفكار — التى تبلورت فى مؤتمر بناما عام ١٨٢٦ — ، ما أتى به قرن من الزمان من أحداث وما أتت به الحرب العالمية الثانية من محن قبل أن تسجل فى معاهدات رسمية تقيم ضماناً جماعياً لدول نصف

الكرة الغربى . ولقد عبّر « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية عن مغزى هذه المعاهدات وما انطوت عليه من « وضع تآزرى » بقوله إن الهدف كان « الاستقلال الكامل ، والسيادة الكاملة ، والمساواة الكاملة والوحدة السياسية التى لا تتجزأ لكل دولة ، صغيرة كانت أو كبيرة » .

وعلى هذا النحو ، تحول مبدأ مونرو من سياسة فردية إلى سياسة جماعية ، وتحقق بذلك أمل « ودرو ويلسون » الذى تضمنته المعاهدة التى اقترح عقدها عام ١٩١٥ . وجاء هذا التحول نتيجةً لسلسلة طويلة من القرارات ، بدأت بمبدأ عدم التدخل الذى نادى به روزفلت عام ١٩٣٣ ، ثم بسلسلة القرارات التى بدأت بمؤتمر هافانا عام ١٩٤٠ ، وتوّجت بمعاهدة « ريودى جانيرو » التى عُقدت عام ١٩٤٧ ، وبميثاق منظمة الدول الأمريكية الذى وُقّع فى مؤتمر « بوجوتا » عام ١٩٤٨ .

وأخيراً ، فإن الجهود التى بذلها « بوليفار » عام ١٨٢٦ لتشكيل اتحاد فيدرالى للدول الأمريكية قد بُعثت على يد « جيمس بلاين » الذى دعا إلى عقد مؤتمر إمريكى فى وشنجطن عام ١٨٨٩ . وقد استجابت للدعوة ثمان عشرة دولة . وقال « جيمس بلاين » فى خطابه الافتتاحى ماسبق أن قاله كل سياسى أمريكى من « أن هذه الدول تجتمع معاً على

قدم المساواة المطلقة » ، ومن أن الروح التى تسيطر على الجميع هى « روح التسامح لا روح الغزو » . ولقد نمت هذه المنظمة خلال السنوات الثلاث والستين التى عاشتها ، وازداد نفوذها ، ونمت هيبتها ، وتطورت قوانها على الدوام . كذلك كانت المعاهدات وللمواثيق التى تم الاتفاق عليها ، تحرز مزيداً من الأهمية على مَرّ الزمان ، ثم غدت هذه المعاهدات والمواثيق ، منذ اجتماع « مونتفيديو » عام ١٩٣٦ أكثر قوة بفضل المعاهدات الجديدة ، حتى أصبحت فى آخر الأمر أداةً للضمان الجماعى فى نصف الكرة الغربى .

وهكذا أثمرت الخطط التى رُسِمَت أول مارُسمت فى مؤتمر بناما عام ١٨٢٦ . ولقد أمكن بفضل المعاهدات التى أسفرت عنها المؤتمرات الجديدة التى عقدتها دول أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٣٦ ، خلع طابع قانونى على مبدأ « الاتحاد التآزرى » . فهذه الجهود كلها قد عززت وبلورت مبادىء عدم التدخل ومبدأ الوحدة التى لاتتجزأ . كما أنها حوّلت مبدأ مونرو من مجرد سياسة فردية إلى سياسة جماعية ، وأدخلت على القانون الذى يحكم العلاقات بين الدول الأمريكية ، المبادىء ووسائل التنفيذ التى تكفل الضمان الجماعى ضد أى عدوان خارجى وأى عدوان يأتى من داخل نصف الكرة الغربى .

ولقد حدث هذا كله ، لأن « الولايات الامريكية » حينما

اجتمعت معاً لتحقيق الاتحاد ، اجتمعت وعملت على قدم المساواة . فبدأ (الولايات المتآزره) الذى تضمنه الدستور الأمريكى ، والذى انطلق نحو دول نصف الكرة الغربى على يد « كوينسى آدامز » و « هنرى كلاى » قد امتد أثره إلى نصف الكرة الغربى . وهكذا تحقق ما قاله فرانكلين روزفلت عام ١٩٤٠ ، من « أننا ، نحن الذين نعيش فى هذا النصف من الكرة الأرضية ، ليست بنا حاجة للسعى إلى نظام دولى جديد ، فقد اهتدينا بأنفسنا إلى هذا النظام الجديد» .

الفصل الرابع

« مبدأ الدولة التآزرية » والشرق الأقصى

إن تاريخ علاقتنا بجزر الفيلبين يوضح « الالتزام الداخلى » الذى يحدد شكل سياستنا الخارجية . حقيقةً كان ضم الفيلبين إلى الولايات المتحدة من قبيل المصادفة وليس ثمرة خطة موضوعة . ففى أثناء مناقشة المعاهدة الاسبانية التى تم بمقتضاها تسليم الفيلبين إلى الولايات المتحدة ، قال « السناتورتلر » إن « تعديل تلر » الذى تم الاتفاق عليه أثناء الحرب ينص على أن « تُترك الحكومة وإدارة الجزيرة لسكانها » وإن هذا النص كان منصبا على جزيرة كوبا ، « ولكن هذا النص — من ناحية المبدأ — يمكن تطبيقه أيضا على كل الممتلكات التى تؤول إلينا عن طريق الحرب » . ولو أن السناتور « تلر » اقترح أن يشتمل تعديله على أن تُضاف إلى كلمة كوبا العبارة التالية « أو أية ممتلكات أخرى تؤول إلينا عن طريق هذه الحرب » ، لقوبلت هذه الاضافة بمثل ما قُوبل به التعديل كله من موافقة إجماعية من مجلس الشيوخ والنواب ، وكذا

من جانب رئيس جمهورية الولايات المتحدة . ولقد قال « السناتورهور »
(من ماساشوستس) إنه كان فى الامكان إضافة مثل هذه العبارة إلى
التعديل ، وكان من الممكن أن تحظى هذه الاضافة بالتأييد »

ولقد شرح الرئيس « ماك كنلى » كيف كان مضطربا عندما ووجه
بضرورة اتخاذ قرار بشأن الفيلبين ، فهو لم يكن يستطيع أن يتركها تقع
فريسةً لدولة أخرى ، كما أنه لم يكن يعتقد أن أهل الفيلبين قادرون على
حكم أنفسهم بأنفسهم . وأخيراً ، وضع الرئيس ثقته فى مندوبين من لجنة
الإرساليات التى أقامتها الكنيسة الاسقفية ، أطلعهم على المشكلة ،
ثم أسلم الأمر إلى الله . وهاك ما قاله ، عن هذه التجربة « لقد ركعت
على ركبتى ... وصليت إلى الله القدير أكثر من ليلة أن يلهمنى الإدراك
والرشاد . وفى إحدى الليالى ، تراءى لى أنه لم يعد فى وسعنا ما نستطيع
أن نفعله سوى أن نأخذ الفيلبين ونعلم سكانها ونرفع مستواهم ونهذبهم ،
ونلقنهم المسيحية ، ونعمل بهدى من الله كل ما فى استطاعتنا لخيرهم
كأخوةٍ لنا مات المسيح من أجلهم ... ثم آويت إلى فراشى ونمت نوما
عميقاً . » غير أن هذا الوصف « الروحانى » لاستعمار اضطرت البلاد
إليه اضطراراً ، لم ينزل من نفوس بعض الناس منزل الاستحسان ، فقد
اعتبره الشعب الأمريكى « امتهاناً للشعور الدينى » . وسرعان ما أعلنت
« الرابطة المناهضة للاستعمار » التى كانت تمثل جزءاً لا بأس به من الرأى

العام الأمريكي ، وكانت تضم « السناتور هور » (من ماساشوستس)
و « كارل شورز » (من الينوى) وعدداً من المواطنين ذوى النفوذ
مثل « أندرى كارنيجى » و« فيلكس أدلر » ؛ أعلنت هذه الرابطة
رأيها الذى قالت فيه « لقد كانت الولايات المتحدة تحتج دائماً على
مبادىء القانون الدولى التى تسمح باخضاع الضعيف للقوى وأنها
(أى الولايات المتحدة) لا تستطيع الأخذ بالمرطقة العتيقة التى تؤمن بأن
القوة تصنع الحق » .

وبينما كان الرئيس يشرح الالهام الذى جعله يتنكر « للمبدأ
الأساسى » ، أخذ « فوراكر » أحد كبار معاونيه فى مجلس الشيوخ يقول
« لست أعرف شخصاً ابتداء من الرئيس حتى أصغر تابع له يقر اللجوء
إلى القوة والضغط لأخذ هذه الجزر والاحتفاظ بها إلى الأبد » .

وحتى السناتور « لودج » الذى كان بالاشتراك مع « تيودور
روزفلت » من أكثر التوسعيين تطرفاً فى الحكومة ، أعلن أن « ضم
الفيليبين إلى الولايات المتحدة لا يسمح للولايات المتحدة بالسيطرة على
الشعب الفيليبيني رغم إرادته طيلة الوقت » .

كذلك لم يفُزْ القرار الخاص بضم الفيليبين إلى الولايات المتحدة
إلا بغالبية صوت واحد . ولا شك أن هذا الفوز المزيل يرجع إلى الأنباء

التى تواترت عن ثورة بعض أهل الفيلبين ضد الولايات المتحدة فى اليوم السابق على التصويت على ذلك القرار .

وضُمت جزر الفيلبين للولايات المتحدة ، غير أن المناقشات التى دارت حول هذا القرار تدل على مدى مقاومة الشعب الأمريكى للاستعمار فى ذاته ، كما تدل على مدى إيمان الشعب بمبدأ « الدولة التآزرية » والمبدأ القائل بأن الولايات المتحدة لا تملك حق ضم أى أرض إليها إلاّ بمحض اختيار أهل هذه الأرض ، وعلى شريطة أن تصبح جزءاً من الاتحاد الأمريكى المستمتع بالحكم الذاتى . كذلك تضمّن قرار ضم الفيلبين للولايات المتحدة وعداً صريحاً بأن تحصل الفيلبين — بعد ضمها للولايات المتحدة — على حق مباشرة الحكم الذاتى فى الوقت المناسب .

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، قدّم السناتور « فيست » (من ميسورى) مشروعاً بقرار جاء فيه « يقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب فى اجتماع كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية ، أنه ليس من سلطة الحكومة الفيدرالية — بمقتضى الدستور الأمريكى — امتلاك أو حكم أية منطقة من المناطق بصورة دائمة كما لو كانت هذه المنطقة مستعمرةً لها ... ذلك أن النظام الاستعمارى الذى درجت عليه الدول الأوروبية لا يمكن أن يُطَبَّق فى ظل الدستور الحالى . أما الأراضى

التى تحصل عليها الحكومة باستثناء مواقع قليلة لازمة لانشاء محطات وبن الفحم ونعديل الحدود وما شابه ذلك من الاغراض الحكومية ، فإنها « تؤخذ وتحكم من أجل غرض نهائى قاطع هو تنظيمها فى شكل ولايات صالحة للاشتراك فى الاتحاد الأمريكى » .

وعندما وقف « فيست » يدافع عن اقتراحه هذا ، ندد به تلامذة الاستعمار الجديد الذين يعتقدون أننا نستطيع أن نفرض سيطرتنا على شعوب أخرى على اعتبار أن هذه الشعوب « رعايا لا يحق لهم أن يصبحوا مواطنين » ... ولكنه رد عليهم قائلاً إن « وثيقة الاستقلال » نصت على « أن جميع الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين » وما دمنا قد التزمنا بهذا الميثاق ، فإنه يستحيل علينا أن « نحكم ملايين الأفراد بدون موافقتهم كما لو كانوا قطيعاً من الغنم نتصرف فيه وفق هوى ومشيئة الدولة الأم » .

ومضى « فست » يقول ، معضداً اقتراحه ، إن الاستعمار لايتفق مع الدستور الأمريكى ولا يتمشى مع مبادئه . واستشهد على ذلك بفقرة من قرار « درد سكوت » الذى وافق عليه قضاة المحكمة العليا . وتقول هذه الفقرة « من المؤكد أن الدستور لا ينص على إعطاء الحكومة الاتحادية أية سلطة تخوّل لها إقامة مستعمرات مجاورة للولايات المتحدة أو على مقربة منها أو الاحتفاظ بمثل هذه المستعمرات ، بقصد حكمها

وفق هواها . كذلك لا يخوّل الدستور للحكومة سلطة توسيع حدود أراضيها بأية صورة اللهم إلا عن طريق ولايات جديدة تنضم للاتحاد ، فإذا ما رغبت أية ولاية فى الانضمام إلى الاتحاد ، فإن الأمر لا يستدعى إصدار تشريع جديد من الكونجرس لأن الدستور ذاته قد حدد الحقوق والسلطات والواجبات الخاصة بالحكومة الاتحادية . غير أن الحكومة لم تمنح أية سلطة تخول لها الحصول على أرض جديدة تسيطر عليها وتحكمها بصفة دائمة ... »

ومضى فقال إن شتى الحكومات وشتى الرجالات البارزين لم تعارض فى هذه الفقرة من قرار « دريد سكوت » منذ صدوره حتى الستة شهور الماضية التى شهدت ما يبدو أنه « جنون نحو التوسع استولى على شعب الولايات المتحدة » .

وذهب السناتور « فست » إلى أن « نورث وست أوردينانس » (قانون الشمال الغربى) الذى تقدم به « توماس جفرسون » قد نص على منح الحكم الذاتى فى الوقت المناسب لشتى الأراضى الجديدة التى تنضم إلى الاتحاد . وقال إن « قانون الضم » الذى صدر بشأن لويزيانا وفلوريدا وألاسكا ، قد اشتمل على قواعد مماثلة . ثم قال « متى ... وأين .. وكيف ، قدّر لنا أن نفرّط فى المبدأ العظيم القائل بأن الاتحاد الأمريكى اتحاد مكون من ولايات ذات سيادة ؟ .... إن دستورنا

لا يعرف إلاّ أربعة أنواع من الحكومات هي — الحكومة القومية وحكومة الولاية وحكومة الاقليم ومنطقة كولومبيا ... ولست أنكر على الحكومة الاتحادية حق الحصول على الأراضى وحكمها ، ولكننى أنكر عليها حق الحصول على الأراضى لحكمها على أساس أنها مستعمرات » .
ثم قال « إنه لمن المناقض لنصوص دستور الولايات المتحدة أن نحكم ملايين الناس الذين ليسوا مواطنين أمريكيين والذين ننكر عليهم فرصة الانضمام إلى الولايات المتحدة . إن الاستعمار لا يتمشى مع القانون الأمريكى لأنه من أدران الحكم الفردى (الملكى) ولأنه ينطوى على تحطيم للنظم الحرة ... إن الاستعمار يقتلع أساس كل النظم الجمهورية القائلة بأن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من رضاء المحكومين » .

وهكذا أدلى خصوم الاستعمار برأيهم . فنحن لا نملك حق الحصول على أيه أراض لا تصبح فى الوقت المناسب عضواً بالاتحاد الأمريكى المتمتع بالحكم الذاتى . ولقد استنكر خصوم الاستعمار فكرة ضم أراض جديدة للولايات المتحدة لأسباب دستورية وسياسية أيضاً . غير أن دعاة الاستعمار لم يقبلوا هذا الأمر بسهولة . فأمثال « بيفردج » زينوا فكرة ضم أراض جديدة للولايات المتحدة بحجج مختلفة مثل التفوق العنصرى والصالح القومى وما شا كل ذلك من تعلات وذرائع .

وكان لابد أن يدافعَ عن « نظرية التوسع » رجل من رجال القانون ومحامٍ قدير يستطيع أن يبرهن على دستورية ضم أراضٍ جديدة إلى الولايات المتحـــــدة . وكانت هذه هى مهمة « السناتور بلات » (من كونكتيكت) ، فقد وقف يقول « للدولة حق لاحدود له فى الحصول على أراض جديدة لأن هذا من ألزم لوازم حقوقها القومية . ومن هنا ، فان انكار هذا الحق على الحكومة يعتبر انكاراً لقوميتنا » . . . ثم قال « لست اعتقد أن هناك حداً لحقنا فى الحصول على أراض جديدة » . وأصر على أن الحكم الذاتى امتياز محدود ، وليس هناك ثمة ما يجعله حقاً طبيعياً بالضرورة . وفى الحق ، أنه كان يوشك أن ينكر الأساس الأمريكى القائل بأنه لكى تكون الحكومة عادلة ، يتحتم عليها أن تستمد سلطانها من رضاء المحكومين . ولكن مثل هذا الموقف ، كان عسيراً على محارب من « كونكتيكت » أن يتخذه لنفسه . فعندما وقف السناتور « الن » من نبراسكا يقول « أليس الحكم الذاتى حقاً طبيعياً مكفولاً لكل أمريكى سواء كان أمريكياً بالولادة أو التجنس أو بحكم ولايتنا عليه ولاية قانونية ؟ هل نستطيع أن نحرم أى أمريكى من الاستمتاع بحقوقٍ وامتيازاتٍ نستمتع بها نحن ؟ » . . . عند ما وقف السناتور « الن » يعلن هذا ، رد عليه السناتور « بلات » زعيم المدافعين القانونيين عن الاستعمار الأمريكى قائلاً « أعتقد أنه من حقنا أن نحكمهم . . . بطريقة تتناسب مع أحوالهم

وظروفهم . . . بطريقة تحقق ما فيه خيرهم ، وتعلمهم حتى يصبحوا فى وضع يستطيعون معه أن يحكموا أنفسهم » . غير أن هذا الذى ذهب إليه « السناتور بلات » لم يكن إلا ضربا من الولاية ، يقود حتما فى النهاية إلى حكم ذاتى واستقلال أو يقود إلى جعل الفيلبين ولاية تنضم فيما بعد إلى الاتحاد الأمريكى ؛ وبهذا لا يتيح لنا التوسع إلاّ أن ننتهى من حيث بدأنا دولةً ، لا امبراطورية استعمارية . ثم مضى « السناتور بلات » الذى لم يستطع أن يتنكر — رغم دفاعه عن التوسع — للتقاليد الأمريكية ، مضى فقال « إننى أوافق على أننا ، حينما نضع تشريعات للأراضى التى نحصل عليها الولايات المتحدة ، نخضع لتبعات أدبية تحتم علينا أن نهتدى بالمبادىء العظيمة التى تنطوى عليها نظمنا مثل الحرية والعدالة وحماية حقوق الفرد . . . ومن ثم يجب أن يكون تشريعنا منبثقاً من روح الحكم الجمهورى لا من روح حكم الفرد (الحكم الملكى) أو روح الحكم الاستبدادى . . . يجب أن يهدف التشريع إلى ضمان كل حق شخصى يستحق الفرد الحصول عليه والاستمتاع به . وهذا يعنى بلغة أخرى ، أنه يتحتم علينا أن نحقق لشعب أية أراضٍ تؤول إلينا ، أكثر الحكومات حرية وعدلا وصلاحية حتى يستمتع بها الشعب الذى نعمل على تطويره وتحسين حاله . ونحن نأمل أن يأتى يوم يصبحون فيه ، فى آخر الأمر ، أهلاً للاستقلال والحكم الذاتى » .

وكان « السناتور تيلر » (من كولورادو) أحد المؤيدين لسياسة التوسع ، ولـكنه كان فى الوقت ذاته مثقل الضمير . فقد كان من جانب يؤمن بضرورة المحافظة على التقاليد الأمريكية ... ولـكنه كان من جانب آخر يعتقد أنه ينبغى ضم الفيلبين إلى الولايات المتحدة بدافع من الشهامة والمجد . . . غير أنه كان يرى أنه « ينبغى أن نضع نصب أعيننا دائماً أن هؤلاء الناس سوف يتمتعون فى يوم ما بالحـكم الذاتى مثلنا ، أو يصبحون جزءاً من هذه الجمهورية ، لهم كل الحقوق التى لنا ، وعليهم جميع التبعات التى على كل مواطن أمريكى » .

* * *

هذا هو الوضع الأخلاقى والقانونى الذى ساد الاستيلاء على جزر الفيلبين . فمغامرتنا الخطيرة الأولى من أجل التوسع عبر البحار ، قوبلت بضمير مثقل بالندم وبالتزام عريض بالعمل على تمـكين شعب الفيلبين من الحصول على الاستقلال الـكامل أو المشاركة على قدم المساواة فى وضع تشريعات الولايات المتحدة فى يوم ما . ولقد روعى هذا الالتزام على الفور ، وبدا أثره واضحاً فى تاريخ جزر الفيلبين السياسى والإدارى .

ولقد قال الرئيس « ماك كينلى » فى تصريحه الذى حدّد فيه سياسة حكم جزر الفيلبين « ان سكان جزر الفيلبين إخوةٌ لنا . . وليس لنا أن نستغلهم ، فواجبنا هو تدريبهم على فنون الحـكم الذاتى » . ولقد احترم

الرئيس « ماك كينلى » هذا التصريح ، فقد جاء فى التعليمات التى وُجِهت للمشرفين على إدارة جزر الفيلبين ما يلى « يجب فى جميع الظروف والحالات، أن يختار الشعب الفيلبينى بنفسه جميع الموظفين المحليين الذين يديرون شئونه المحلية » وأوصى أيضاً بوجوب العمل على شغل الوظائف ذات السلطات الواسعة بالمواطنيين ما أمكن إلى ذلك سبيلا . وفى عام ١٩٠٣ ، أعلن « وبليام هوارد تافت » حاكم الفيلبين العام « أن جزر الفيلبين يملكها أهلها » وعندما هاجمته الصحف الأمريكية التى تصدر فى الفيلبين لأنه يفضل التوسع فى تمكين المواطنين هناك من شغل الوظائف العامة قال « سواء انتهى الأمر بمنح جزر الفيلبين استقلالها التام أو ما يشبه الاستقلال ، فان بلوغ هذا الهدف أو ذاك تقرره الإجابة على هذا السؤال : أى الوضعين يحقق مصالح أهل الفيلبين ورفاهيتهم ؟ .

وهكذا كان حاكم الفيلبين فى عام ١٩٠٤ يحرص على تنفيذ الوعد القاطع الذى صدر فى مناقشات عام ١٨٩٨ بمنح الفيلبين استقلالها ، تنفيذاً رسمياً .

ولقد كانت هذه الفكرة تملأ نفس كل حاكم أمريكى تولى إدارة جزر الفليبين . . . فعندما تولى « فرنسيس برتون هارسون » إدارة الفيلبين بتكليف من الرئيس « ودرو ويلسون » مثلاً ، قال إنه مكلف من الرئيس بأن يعلن لأهل الفيلبين « اننا نعتبر انفسنا أمناء ، على الفيلبين،

رائدنا العمل على خدمة أهل الفيلبين أنفسهم لا تحقيق مصالح الولايات المتحدة . . . فكل خطوة نتخذها تهدف نهائياً إلى الاستقلال » .

وكانت الخطوة الأولى هى إعطاء أهل الفيلبين الغالبية فى المجالس التى تتولى التشريع المحلى .

ولقد كان لهذه الاتجاهات صدى كبير تمثل فى التوسع فى اشتراك أهل الفيلبين فى شئون الحكم العامة والمحلية . فنى خلال الفترة ما بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٢١، تضاءل عدد الموظفين الأمريكيين من ٢٦٢٣ موظفاً إلى ٦١٤ موظفاً . وفى عام ١٩١٦ صدر « قانون جونز » الذى نص على وعد بأن تحصل الفيلبين على استقلالها الكامل وحكمها الذاتى . وتحقق هذا الوعد فى عام ١٩٣٦ . ولقد دارت المناقشات حول هذا « القانون » فى الوقت الذى كانت رحى الحرب العالمية الأولى دائرة فيه ، وفى وقت أدرك فيه الأمريكيون أن الصراع الدموى فى أوروبا مَثَلٌ من أمثلة شرور الاستعمار . وكانت المناقشات التى دارت حينذاك نذيراً بالمعتقدات التى دفعت بالشعب الأمريكى إلى خوض غمار الحرب ، ثم حملتهم فيما بعد على رفض الاشتراك فى عصبة الأمم .

ولئن كنا لا نستطيع أن نستعيد تفاصيل هذه المناقشات ، فإنه يتعين علينا على الأقل أن نستذكر مقتطفات من الخطب التى أُلقيت فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، لأن هذه الخطب — كما سيدرك القراء — تكشف

مرةً أخرى وفى أسلوب بسيط سهل عن الإيمان الواضح الذى تملّك نفوس الشعب الأمريكى ، وعن الالتزامات القديمة التى التزم بها هذا الشعب .

ولقد بدأت المناقشات فى مجلس الشيوخ فى ٥ يناير عام ١٩١٦ بخطاب ألقاه السناتور « شافروث » (من كولورادو) ، قال فيه بأسلوب يُعيد ذكرى خطبة لنكولن « لقد أعلنّا أن جميع الناس خُلقوا متساوين لا فى الإدراك أو القوة أو اللون ، وإنما خلقوا متساوين فى الحقوق . . ولقد قلنا إن هذه الحقوق لن يجترىء عليها الآخرون . . . ولن تزحزح من مكانها ، حتى لو كنا نحن الذين نحاول أن نفعل ذلك . . . ولقد أعلنا أيضاً أن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من رضاء المحكومين لا من رضاء الملوك ورؤساء الجمهوريات أو البرلمانات أو الكونجرس » . ثم مضى يقول « إن هذه الحقائق الأساسية سوف تظل على الدوام قائمة فى عقولنا لتبرهن لنا على انتها كنا لقانون وجودنا » .

وتحدث بعد ذلك « السناتور توماس » (من كولورادو) فضرب على النغمة القائلة « يجب أن نجعل منهم مواطنين . . . وإلا فاننا لن نستطيع أن نحكمهم على الاطلاق بغير الاعتداء على حكومتنا وخرق مبادئها . . »

كذلك تحدث السناتور « ليبيت » (من رود ايلند) فقال إن ميثاق الحزب الديمقراطى كان منذ عام ١٩٠٠ يدعو إلى استقلال الفيليبين .

وذكر السناتور (هتشكوك) أنه لم يكن ثمة تنازع بين الأحزاب على هذا الأمر .

و بالطبع تناولت المناقشات مسائل أخرى مثل صعوبة الدفاع عن جزر الفيليبين ونفقات صيانتها ، وقلة أهميتها التجارية ، ولـكن هذه النقط كلها لم تـكن أهم ما عالجته المناقشات من مسائل ، فلو أن هذه المسائل كانت كل مافى الأمر ، لـكان من المنطق منح الفيليبين استقلالها الناجز . فقد شعر مجلس الشيوخ أن هذه الجزر لم تكن مستعدة بعد للنهوض بأعباء الحرية السياسية الـكاملة ، ولقد مُنِحَ أهل الفيليبين مزيداً من السلطات السياسية والإدارية الداخلية ، ووُعدوا بالتمتع بالحـكم الذاتى الـكامل ؛ وحصلوا عليه بالفعل فى عام ١٩٣٦ .

وكان حتما على الحـكومة الأمريكية ، إدراكاً منها لشعورها بتأنيب الضمير ، وإيماناً منها بأنها لا تستطيع أن تزعم أنه فى الإمكان حرمان شعب من حقه فى الحـكم الذاتى بصفة دائمة ... كان حتما على الحـكومة الأمريكية — وهذه حالها — أن تمنح الفيليبين استقلالها القومى . وبذلك صار زعماء الثوار المناهضين للولايات المتحدة ، أصدقاء رئيسيين لنا .

وعند ما أُنزل العلمُ الأمريكى ليرفع فى مكانه العلم الفيليبينى ، أطلق أهل الفيليبين على علمهم اسم « العلم اليتيم » بعد أن اختفى توأمه العلم

الأمريكي . وفى عام ١٩٤٠ ، وعندما كنا نجتاز محنة خطيرة ، وقف الشعب الفيليبيني إلى جوارنا بدلاً من أن ينضم إلى أعدائنا . ذلك أن الإيمان بفكرة « العضوية التآزرية » كان يسود العلاقات التى ربطتنا بالفيليبين ، رغم الغزو والضم والإدارة الأجنبية .. فقد انبثق هذا الإيمان بالعضوية التآزرية من قلب الغزو نفسه .

ولا شك أن ما حدث يُعتبر دليلا بليغاً فصيحاً ـ بشكل ما أو آخر ـ على عدم قدرتنا على أن نعامل أية دولة معاملة « التابع » .. فقد انتهى الوعد بحصول الفيليبين على استقلالها التام عام ١٩٤٦ .

* * *

كذلك تُعتبر قصة « الباب المفتوح » فى الصين ، مثلاً رائعاً لسلوكنا مع شعوب العالم ، على الرغم من أن هذه القصة انتهت نهاية مؤسفة تمثلت فى حرب كبيرة وحزن عميق على « قضية ضائعة » . فذلك الذى فعلناه فى الصين خلال أكثر من قرن من الزمان ، يفصح عن تقاليدنا الأمريكية إفصاحاً تاماً ، حتى ليبدو أننا لم يكن فى مقدورنا أن نفعل إلا ما فعلناه . فما كان لنا أن نشترك فى تحطيم أمة بأسرها . ذلك أن التزامنا بمبادىء « الوضع المتساوى » و « وحدة الدولة التى لا تتجزأ » ، دفعنا إلى قبول التحدى الذى تمثّل فى حرب كبيرة باهظة الثمن . وفى الحق أنه لم يكن فى وسعنا أن نفعل إلاّ هذا .

وفى الحق أن موقفنا من الصين يرجع إلى ما قبل سياسة « الباب المفتوح » التى وضعها « هاى » بسبعين سنة . ففى عام ١٨٣٢ قال « ادوارد ليفنجستون » فى التعليمات التى أصدرها إلى « ادمند روبرتس » أول ممثل دبلوماسى لنا فى الشرق الأقصى ... قال له إنه يتعين عليه أن يخطر حكام هذه البلاد العجيبة « ... إنه لأمرٌ مناهض لمبادىء دولتنا انشاء حصون أو مؤسسات أمريكية فى بلاد اجنبية » و إننا « لا نعمد على الاطلاق إلى الغزو ، ولا نطلب إلى أية دولة أن تسمح لنا بأن نسلك فيها مسلك الانجليز والفرنسيين . »

ولقد كان مبعوثو الحكومة الأمريكية لا يوافقون أحياناً على السياسة القائمة على أساس عدم الاعتداء وعدم فرض مبادئنا بالقوة على شعوب أخرى ، مادامت تقاليدنا تتعارض مع تقاليد هذه الشعوب . فمثلا اقترح مستر « روبرت ماكلين » وزيرنا فى الصين عام ١٨٥٤ أن تشترك الولايات المتحدة مع بريطانيا (العظمى) وفرنسا فى سياسة عدوانية تهدف إلى تعديل العلاقة التى تربط الدول الغربية بالصين ، لضمان مزيد من الامتيازات التجارية . ولكن « ماكى » رد على وزيرنا فى الصين رداً مفحما كان يجدر بالوزير أن يعرفه دون أن يُخطَر به . فقد قال له إن رئيس الجمهورية الأمريكية يعارض معارضة شديدة فى قبول اقتراحه « لأن الدول التى يُطلب إلينا أن نتعاون معها — ولسنا نسميها دولا

حليفة — تنظر إلى المفاوضات نظرة تختلف عن نظرة حكومتنا ... وعدا ذلك ، فإنه لأمر عديم الجدوى أن نرسل قوة بحرية بالتعاون مع دول أخرى بغير أن نحصل على ترخيص بإرسالها ... وإذا كان لا بد من استخدام هذه القوة البحرية ، فلا مناص من الحصول على ترخيص بذلك من الكونجرس ... وإنه ليبدو مؤكداً أنه لا محل لعرض مثل هذا الأمر على الكونجرس لأنه ليس ثمة من أمل فى إمكان الحصول على ترخيص بذلك منه » .

بل إن موقف الولايات المتحدة من الصين قد حُدِّدَ بشكل أكثر وضوحا ، بما قاله « لويس كاس » وزير الخارجية لمستر « وليام ريد » وزير أمريكا الجديد فى الصين . ففى ذلك الوقت كانت بريطانيا وفرنسا تضغطان على الصين لحملها على القيام بإصلاحات من شأنها تحسين مركز الدول الأوروبية التجارى والدبلوماسى فى الصين . فقد طلبت هاتان الدولتان التمييز الدبلوماسى لدى امبراطور الصين ، وإنشاء مزيد من الموانى ، وتخفيض الرسوم الجركية ومنح جميع الأجانب فى الصين حرية دينيـــة ووقف أعمال القرصنة ، وطالبتا بأن تُعطى هذه الامتيازات ذاتها « لكل الدول المتحضرة » . وكانت الحكومة الأمريكية تميل إلى تحقيق هذه الاصلاحات ، فطلبت إليها بريطانيا أن تتعاون معها على تحقيقها ، ولقد أخطر « لويس كاس » وزير الخارجية مستر

« وليام ريد » علما بكل هذه الاعتبارات ، كما زوده بنسخ من خطابات « لورد نابير » وزير بريطانيا فى الصين . وقال وزير الخارجية لوزيره فى التعليمات التى وجهها إليه إنه يتعين عليه أن يتصل رأساً بوزيرى بريطانيا وفرنسا ليبحث معهما كل المسائل المشتركة حتى يتضح لهما أن الدول الثلاث تتحمل بالتساوى مسئولية تحقيق العدالة ومسئولية تحقيق مزيد من الحماية للتجارة مع الصين . غير أن وزير الخارجية قال لوزيرنا فى الصين إنه « يجب أن تتذكر دائماً أن هذه الدولة (الولايات المتحدة) ليست فى حرب مع حكومة الصين ولا ينبغى لها التدخل فى شئون الامبراطورية (الصين) إلا من أجل أغراض محدودة هى التجارة المشروعة ، وحماية أرواح الرعايا الأمريكيين وممتلكاتهم ... ولذلك يتعين عليك أن تخطر السلطات الصينية المسئولة بأننا لسنا شركاء فى الحزازات والعداوة ، ولسنا ننوى التدخل فى شئونهم السياسية أو تدعيم أقدامنا فى بلادهم ... وليس لنا أى شأن بالنظم السياسية المحلية فى الصين . كما أن أية محاوله تهدف إلى التدخل بالقوة فى شئون الصينيين سوف لا تكون عملا غير عادل فحسب ، وإنما قد تؤدى إلى فشل بلوغ الهدف الذى نسعى إليه أيضاً . »

كذلك أكدت الولايات المتحدة حرصها على وحدة أراضى الصين واستقلالها السياسى مرةً أخرى فى نهاية هذه الفترة . وجاء هذا التأكيد

مطابقا للموقف التقليدى الذى كانت الولايات المتحدة تقفه دائما من الصين . فقد ظهر بوضوح فى نهاية القرن التاسع عشر أن الدول الاستعمارية الكبرى على استعداد لتقطيع أوصال الصين . ففى عام ١٨٩٨ ، ألح « تشارلس دنبى » وزير أمريكا فى الصين على « جون شيرمان » (وزير الخارجية الأمريكية حينذاك) أن « لا تتردد الولايات المتحدة فى إعلان معارضتها للاعمال المنافية للعدالة والأعمال التى تنطوى على الخطأ فى الصين » .

غير أن « شيرمان » لم يأخذ بهذه النصيحة . ثم جاء خلفه « جون هاى » وزير الخارجية الأمريكية فلم يلبث أن عمد إلى تطبيق سياسة الولايات المتحدة التقليدية القائمة على أساس عدم الاعتداء على الصين ، رغم مراعاة نصيحة « تشارلس دنبى » التى كان قد اقترحها على وزير الخارجية السابق . ولقد كانت مذكرة « هاى » المؤرخة ٦ سبتمبر عام ١٨٩٩ بشأن « الباب المفتوح » مقصورة على « المساواة التجارية » لجميع الدول التجارية ، ولم تشر إلى تقطيع أوصال الصين .

وفى يوليو ١٩٠٠ عندما أدت « ثورة بوكسر » إلى زيادة خطر الاعتداء على الصين ، أوضح وزير الخارجية الأمريكية موقف الولايات المتحدة و برهن على أن أمريكا تنأى بجانبها عن أية مخاطرة . و بذل وزير الخارجية الأمريكية كل ماوسعه من جهد لكى يحصر التدخل الفعلى فى نطاق ضيق

هو القضاء على الثورة وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، والحيلولة دون الدخول فى حرب ضد الصين . وسُحِبت القوات الأجنبية من الصين على أثر اقرار النظام :

وشهدت هذه المناسبة مولد الاصطلاح الشهير الذى استخدمه « هاى » وصار وصفا لسياسة الولايات المتحدة إزاء الصين . فقد قال — « إن سياسة حكومة الولايات المتحدة هى البحث عن حل يؤدى إلى سلام دائم وأمان فى الصين ، ويحمى استقلال الأراضى الصينية ، ويحمى جميع الحقوق الممنوحة للدول الصديقة بمقتضى المعاهدة ومبادىء القانون الدولى ، ويحقق للعالم مبدأ المساواة فى التجارة ، والاتجار غير المتحيز مع جميع أجزاء الامبراطورية الصينية » .

وبعد عدة سنوات ، أشار « هنرى ستمسون » وزير الخارجية الأمريكية إلى هذه السياسة ، فقال « لم تكن هذه المبادىء جديدة على السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنها كانت منذ البداية المبادىء التى استقرت عليها تلك السياسة لسنين عديدة » .

وعندما تقرر أن تدفع الصين تعويضا قدره ٣٣٣ مليون دولار نتيجة لثورة « بوكسر » لم تطلب الولايات المتحدة إلا ٢٥ مليون دولار فقط ، وعمدت فيما بعد فى عام ١٩٠٧ إلى رد عشرة ملايين دولار منها للصين ، فما كان من حكومة الصين إلا أن خصصت هذا المبلغ للإنفاق منه على الطلبة

الصينيين الذين يتلقون العلم فى الولايات المتحدة . وفى أثناء « ثورة بوكسر » احتلت روسيا منطقة منشوريا ، ورفضت الخروج منها ، ما لم توضع هذه المنطقة تحت الحماية الروسية ، واحتج « هاى » على الاحتلال الروسى لمنشوريا ، كما أحتج (فى فبراير ١٩٠٢) على مطالبتها باحتكار امتيازات التعدين والسكك الحديدية ، واعترض كذلك على ما عمدت إليه روسيا من فرض احتكار تجارى ترتب عليه إغلاق الموانى (فى ابريل ١٩٠٣) وطرد القناصل الأجانب من منشوريا .

ولعل الانحراف الوحيد الذى طرأ على سياستنا طوال هذا القرن تجاه الصين ، جاء فى عهد « تيودور روزفلت » الذى ادخل تعديلات كثيرة من هذا الطراز على سياسة أمريكا الخارجية . فقد نص اتفاق « تافت — كوتوزورا » الذى عقد فى ١٠ يوليو ١٩٠٥ على اطلاق يد اليابان فى كوريا . كما قضى اتفاق « روت — تاكاهيرا » الذى عقد فى نوفمبر عام ١٩٠٨ بما أسماه البروفيسور « بميس » فيما بعد استعداد روزفلت لإطلاق يد اليابان فى منشوريا كما اطلقها فى كوريا .

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن هذين الاتفاقين كانا مجرد اتفاقين تنفيذيين لم يقدما لمجلس الشيوخ للتصديق عليهما ، ولكن « تافت » الذى كان مندوباً عن الرئيس روزفلت وافق على استيلاء اليابان على كوريا حتى يؤمّن الصين ضد مزيد من المخاطر . وعلى الرغم من أن الوسائل التى لجأ

إليها بدت غير مشجعة فإن مضمونها الحقيقى كان واضحا . فقد اقترح على بريطانيا أن تمنح الصين قرضا يساعدها على شراء سكة حديد منشوريا « . . . كوسيلة ناجحة لضمان تمتع الصين بكل حقوقهـــا السياسية فى منشوريا . . . » وكان القرض كافيا لتغطية شراء كل السكك الحديدية التى تقع فى أرض كانت خاضعة لحكم أجنبى يزعم أنه يهدف إلى ضمان سلامة الأراضى الصينية ووحدتها .

ولعل هـذا الاتجاه هو الذى دفع « تافت » فى عام ١٩١٢ إلى الموافقة على اشتراك أصحاب البنوك الأمريكية فى مؤسسة القرض الدولى التى كانت تحت التكوين حينئذ . فقد كان مأمولا أن يؤدى اشتراك الولايات المتحدة فى هذه المؤسسة إلى حماية الصين من احتمال تفكك وحدتهـــا . غير أن الرئيس ويلسون رفض الاشتراك فى هذه المؤسسة . فقبل انقضاء أسبوعين على تقلده منصبه فى ١٨ مارس عام ١٩١٣ ، أدلى بتصريح عام بعيد المدى أكد فيه الموقف التقليدى للشعب الامريكى من الصين فقد قال « نحن نرى أن شروط القرض المزمع منحه للصين يمس عن قرب إستقلال الصين . . . كما يتنافى مع المبادىء التى ترتكز عليها حكومتنا » ثم عرج إلى موقف أمريكا التاريخى من الصين ، فقال « إن مصالحنا تتركز فى سياسة الباب المفتوح . . . باب الصداقة

والفائدة المتبادلة ... فهذا هو البـاب الأوحد الذى نسمح لأنفسنا بالدخول منه » .

كذلك بدا هذا الموقف واضحاً عند ما قال مستر « بريان » وزير الخارجيةلليابانيين الذين عرضوا عليه فى عام ١٩١٥ مطالبهم الواحدة والعشرين من الصين « نحن لا نستطيع أن ننظر نظرة عدم اكتراث إلى افتراض قيام دولة أجنبية بفرض سيطرتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الصين » . كان ذلك فى ١٣ مارس . . . وفى ١٥ مايو عاد « بريان » إلى تأكيد هذا المعنى حين قال بإصرار إن الولايات المتحدة لاتعترف باتفاقات بين حكومتى اليابان والصين من شأنها أن تضر بالحقوق المكفولة بمقتضى المعاهدات للولايات المتحدة ورعاياها فى الصين أو تضر بوحدة الصين السياسية وسلامة أراضيها أو تضر بسياسة الباب المفتوح .

وفى عام ١٩١٧ ، نص « اتفاق لانسنج — ايشى » على أن « الجيرة تحتم قيام علاقات خاصة » . غير أن اليابان والولايات المتحدة أعلنتا « . . . أنه ليس من أغراضهما الحد بأى وجه من الوجوه من استقلال الصين ووحدة أراضيها .. »

وجاءت معاهدة الدول التسع التى أبرمت عام ١٩٢١ ، محققةً لموقف الولايات المتحدة التقليدى ، فقد نصّ على مبدأ « الباب المفتوح » فى هذه الاتفاقية الدولية التى وقعتها تسع دول منها اليابان وبريطانيا وفرنسا ،

فقد اتفقت هذه الدول على « احترام سيادة الصين واستقلالها ، ووحدة أراضيها ... كما تتعهد بأن تمنح الصين فرصة كاملة غير مقيدة تسمح لها بالاحتفاظ بحكومة ثابتة فعالة » .

أما فيما يتعلق باليابان ، فإن معاهدة الدول التسع واتفاقية باريس ، واتفاقية (كيلوج — بريان) كانت تكشف عن « عواطف طيبة » تتمشى مع طبيعة ظروفها. ذلك أن اليابان كانت «واقعية»، وكانت قد لعبت دورا دوليا كداعية من دعاة سياسة « اصطراع القوى » ظناً منها أنها تستطيع أن تلعب هذه اللعبة على أساس ما اسمته « الواقعية ». ولقد كانت اليابان ذات حرص شديد على « مصالحها القومية » بيد أنها لم تكن مثالية ، ومن ثم تحرزت من التصورات العاطفية . ولقد تعلمت درسها فى مدرسة الدبلوماسية الدولية بكفاءة واستمدت مصادرها من المذهب الميكافيلى ، فعندما حلت اللحظة الحاسمة على أثر ما أصاب الدول الغربية من وهن نتيجة للمصاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى ، وعند ما انقسمت عصبة الأمم على نفسها ، وعند ما سمحت بريطانيا والولايات المتحدة بخفض قوة أسطولهما عن الحد اللازم وفقاً لمعاهدة واشنطون البحرية . . . عند ما حدث هذا كله ، هاجمت اليابان منشوريا . . . فقد خيل لها أن هذا خليق بأن يحقق لها توسعاً شجاعاً حكيماً فى مصالحها القومية .

وكانت الصين ضعيفة كما كانت الولايات المتحدة مسالمة ومنعزلة . أما بريطانيا ، فلم تستطع أن تحارب وحدها اليابان من أجل الدفاع عن الصين ، بل لعل بريطانيا لم تكن ترغب فى محاربة اليابان . . وعارضت الولايات المتحدة . وذكّر «ستيمسون» وزير الخارجية الأمريكية، ذكّر اليابان بتوقيعها على معاهدات الدول التسع واتفاق « كيلوج — بريان » ولكن هذا الاحتجاج لم يترك أثراً ذا بال فى نفوس العسكريين اليابانيين .

كان ذلك فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣١ . وبعد ذلك بفترة قصيرة : فى ٥ أكتوبر ، قال « ستيمسون » أمام مجلس عصبة الأمم « إن الحكومة الأمريكية من جانبها ستعمل مستقلة وعن طريق ممثليها الدبلوماسيين ، وستحاول أن تعزز ما تبذله عصبة الأمم من جهود فى هذا الصدد » . ولم تفعل عصبة الأمم شيئاً ذا بال . فان العقد الثالث من القرن العشرين لم يكن بالوقت الملائم لقيام عصبة الأمم باجراء قوى حازم ، وعدا ذلك فان عصبة الأمم كانت ضعيفة لأنها لم تشيد بنيانها على أساس مبدأ المساواة التآزرية ، فقد كانت الدول الكبرى تريد استخدامها فى تدعيم نظامها القائم على أساس « توازن القوى » وفى الكسب على حساب هذه المنظمة . ولم تعبأ اليابان بذلك كله ، فمضت فى مغامراتها والسعى وراء « مصالحها القومية » غير ملقية بالاً لحكم الضمير العالمى عليها .

وفى يوم ٧ يناير ١٩٣٣ ، بعث وزير الخارجية الأمريكية بمذكرتين متشابهتين عُرفتا باسم «مبدأ ستيمسون» . وقد جاء فى هاتين المذكرتين أن الولايات المتحدة « لا تميل إلى الاعتراف بأية معاهدة أو اتفاقية قد تضر بسيادة الجمهورية الصينية أو وحدتها الإدارية أو وحدة أراضيها أو تضر بسياسة الباب المفتوح» . وجاء فى هاتين المذكرتين أيضاً أننا لن نعترف بأية اتفاقية قد تأتى عن طريق مناهض لاتفاقية باريس المعقودة فى ٢٧ أغسطس عام ١٩٢٨ ، التى وقعت عليها الصين واليابان والولايات المتحدة . وأعلنت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على « تقرير ليتون » الذى استنكر مسلك اليابان فى الصين . كذلك أعلنت الولايات المتحدة « تصديقها المبدئى » على التسوية التى اقتُرحت لحل النزاع . وعندما أدركت اليابان أن مسلكها العدائى فى الصين كان موضع معارضة عصبة الأمم انسحبت من العصبة وقاطعتها . وكان هذا المسلك من جانب اليابان يبدو متمشياً مع ما تزعمة لنفسها من « واقعية » وما تحرص عليه من « مصالح قومية » . وعاد الوفد اليابانى لدى عصبة الأمم إلى بلاده عن طريق الولايات المتحدة ، ليشرح للشعب الأمريكى أغراض اليابان السلمية المتحضرة .

وفى عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، كانت هذه القصة القديمة التى استمرت دائرةً لمدة قرن من الزمان تقترب من خاتمتها المفجعة . ولقد

كان الشعب الأمريكى ، لمدة خمسين عاما على الأقل ، باستثناء فترة الانحراف المؤقت الذى تم على يدى « تيودور روزفلت » متمسكاً بمبدأ « عدم العدوان فى الصين » والمساواة السياسية والأقليمية للصين . كما كان الشعب الأمريكى يحث غيره من الدول على اتباع مثل هذه السياسة .
وإذ استحكمت الأزمة ، عرضت اليابان عدم الدخول فى حرب إذا تخلينا عن سياسة الباب المفتوح ومبدأ وحدة الصين التى لا تتجزأ وعمدنا من جانبنا إلى « تجميد » الممتلكات اليابانية ، وفرضنا حصارا بحريا على شحنات البترول اليابانية واحتلت اليابان معظم أراضى الصين ، كما غزت الهند الصينية (الفرنسية حينذاك) . وفى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤١ ، حمل السفير اليابانى لمستر « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية مذكرة تتضمن الشروط التى وضعتها اليابان لتحقيق السلام فى منطقة المحيط الهادى . ووعدت اليابان بالانسحاب من الهند الصينية(الفرنسية) فى مقابل فك الحصار الاقتصادى المفروض على الزيت ، وإلغاء قرار تجميد الممتلكات والأموال اليابانية واستئناف العلاقات التجارية العادية مع اليابان .. وكانت هذه المطالب تبدو فى نظر اليابان بسيطة وواقعية . وليس ثمة شك فى أن الأخذ بهذه الشروط كان خليقاً بأن يخدم « المصالح القومية » اليابانية دون أن يلحق ضررا بالولايات المتحدة . ولكن « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية والشعب الأمريكى

أيضاً نظرا إلى الأمر من زاوية أخرى ... فإن فكرتهما عن « الواقعية » و« المصالح القومية » كانت مرتكزة على مبادىء جد مختلفة .

وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ ، بعث وزير الخارجية الأمريكية إلى الحكومة اليابانية برده على المقترحات اليابانية ... قال « مادامت حكومتا الولايات المتحدة واليابان مشتركتين فى ضمان السلام فى منطقة المحيط الهادى ، فإنهما تؤكدان أن سياستهما القومية تهدف إلى تحقيق سلام دائم واسع النطاق فى منطقة المحيط الهادى ، كما تعلنان أنه ليس لهما أية مطامع إقليمية فى هذه المنطقة ، وأنهما لا تنويان تهديد أية دولة أخرى أو استخدام القوة واللجوء إلى العدوان ضد أية دولة مجاورة ، وأنهما سوف تؤيدان بقوة المبادىء التالية :

« ١ — مبدأ عدم خرق وحدة أراضى وسيادة كل منهما ، ووحدة أراضى وسيادة جميع الدول .

« ٢ — مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

« ٣ — مبدأ المساواة ، ويشمل هذا المبدأ المساواة فى الفرص التجارية والمعاملة .

« ٤ — مبدأ الاعتماد على التعاون الدولى ، وفض المنازعات بوسائل سلمية ... وسحب القوات اليابانية كلها سواء منها البحرية والجوية والبوليسية من الصين والهند الصينية » .

ولكن اليابان ردت على هذه المقترحات بالاعتداء على « بيرل هاربور » يوم ٧ ديسمبر ... و بذلك حلت خاتمة القصة .

ومن الملاحـــظ أن البيان الذى ألقاه « كوردل هال » فى نوفمبر عام ١٩٤١ ، لم يكن يختلف اختلافا كبيرا عن البيان الأول الذى أدلى به « لفينجستون » فى يناير عام ١٨٣٢ ... فقد قال « لفينجستون » حينذاك « إنه لما يتعارض مع مبادىء دولتنا إقامة الحصون . . . فى دول أجنبية . ونحن لا نعمد إلى الغزو أبداً » .

وكان من الطبيعى أن ينفذ « روزفلت » و « كوردل هال » التزاما من الالتزامات الأساسية ، هو ألا تكون الولايات المتحدة طرفاً فى تحطيم دولة أخرى . فتلك كانت سياستنا إزاء الصين ، وهى سياسة كان دعاة مبادىء « اصطراع القوى » و « الحتمية الاقتصادية » يصفونها بأنها تفتقر إلى الواقعية . وعلى أية حال ، فإن اليابان كانت حرة فى اختيار أحد الطريقين . ولقد اختارت الطريق الذى قادها نحو « الانتحار القومى » .

فلماذا إذن كنا مثاليين إلى الحد الذى جعلنا نصر على ضرورة صيانة وحدة الأراضى الصينية فى وقت كانت تيـارات المستقبل تبدو فيه طاغية جامحة ؟ فقبولنا تحدى اليابان لنا ، دفعنا إلى الاشتراك فى خطر داهم و إلى تـكبد نفقات حربية ضخمة قد لا تبررها أية فوائد تعود علينا من سياسة « الباب المفتوح » . و بالإضافة إلى هذا ، فليس ثمة من برهـان على أن

تجارتنا مع الصين فى ظل سيطرة سياسية تباشرها عدة دول ، لن تكون أكثر رواجا مما كانت عليه فى ظل سياسة « الباب المفتوح » التى تمسكنا بها هذا التمسك الشديد .

أما الدول الأوروبية واليابان — وهى دول لم تكن ملتزمة بسياسة « الباب المفتوح » المثالية — فقد حصلت على منافع عدة . فتجارتها واستثمار أموالها فاقتا تجارة أمريكا واستثمار أموالها . ففى خلال الفترة المحصورة بين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ ، كانت استثماراتنا أقل من استثمارات كل من انجلترا واليابان وروسيا وألمانيا . وفى عام ١٩٣١ ، كانت هذه الاستثمارات مساوية لاستثمارات فرنسا ، ولكنها كانت أقل من استثمارات الدول الأخرى . أما فى عام ١٩١٤ ، فإن الاستثمارات الأمريكية لم تزد على ٤٢ مليون دولار (مع عدم احتساب مبلغ عشرة ملايين من الدولارات هى قيمة التزام البعثات التبشيرية للمنشئات العلمية والدينية) . وكان هذا المبلغ لا يمثل إلا ٨ ر ٣ ٪ من مجموع الأموال الأمريكية المستثمرة فى الخارج . وفى خلال الفترة المحصورة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩١٤ — وهى الفترة التى دافعت فيها الولايات المتحدة عن صيانة وحدة الأراضى الصينية وعن سياسة الباب المفتوح — فإن صادراتنا للصين لم تزد (فى عام ١٩١٤) على ١ ٪ من مجموع صادراتنا ، ولم تزد على ٢ ٪ من مجموع وارداتنا .

أما الدول الأوروبية الاستعمارية واليابان ، وهى دول كانت مصالحها

الاقتصادية فى الصين تفوق مصالحنا ، فإنها لم تتبع سياسة الباب المفتوح ...
لماذا ؟ الجواب التقليدى عن هذا السؤال هو أن الدول الأوروبية — على الأقل — كانت على استعداد للقتال من أجل الإبقاء على امتيازاتها التجارية ، ومن أجل خلق مناطق خاصة للنفوذ على حساب الصين ... أما نحن ، فلم نكن كذلك . فلماذا سلكنا هذا المسلك ؟ الجواب عن هذا السؤال ، هو أن الشعب الأمريكى لم يكن فى وسعه أن يؤيد حرباً الغرض منها الحصول على مركز تجارى مميز فى الصين أو إنشاء منطقة نفوذ أمريكية ، واقتطاع منطقة من الأراضى الصينية وتسميتها أرضاً أمريكية فى حين أنها أرض صينية . كذلك لم يكن فى مقدور الحكومة الأمريكية أن تتوسل بالقوة لتحقيق مثل هذه الأغراض ، إدراكاً منها أن الشعب الأمريكى لن يؤيد حرباً كهذه .. لماذا ؟ لأن الشعب الأمريكى آمن بحق الشعب الصينى فى أرضه وفى حكومته وفى كرامته القومية .

فقد كان كل ما نريده هو أن نحصل على نصيبنا من فرصة متساوية للتجارة وما شاكل ذلك .

أما ما يذهب إليه البعض من تفسير موقفنا هذا على أنه برهان قاطع على أن الضغط الاقتصادى كان هدفنا الأساسى .. أما هذا التفسير فهو تفسير لا يمكن الأخذ به إلا فى عصر يكون فيه مبدأ « الحتمية الاقتصادية » هو الرائد الأول ... وهذا أمر لم نأخذ به على الاطلاق .

فنحن قد اختلفنا عن الدول الاستعمارية ، وعارضنا سياستها فى الصين فى مناسبات عدة . وكنا ننظر بازدراء إلى ماخلقته هذه الدول لأنفسها من مناطق مميزة للنفوذ ، وإلى القيود المفروضة على الموانىء ، وإلى ماطلبته هذه الدول من حقوق تنفرد بها ... ولم نحاول أن نقلد هذه الدول ، فلم نطلب امتيازات خاصة ، لا لأننا لم نكن قادرين على القتال من أجل هذه الامتيازات ، وإنما لأن الشعب الأمريكى لا يؤيد قتالاً يبدو له حرباً ظالمة .

وعندما عمدت اليابان فى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين إلى اغلاق معظم الأبواب المؤدية إلى الصين ، ولم يتبق إلا طريق بورما ، قبلت بريطانيا ذلك ، كما قبلت أيضا غلق طريق بورما لفترة من الوقت . أما نحن ، فقد احتججنا بعنف على رضوخ بريطانيا لمطالب اليابان ، فقد بدا موقف بريطانيا أمراً غير عادل فى نظر الشعب الأمريكى . ولم تلبث بريطانيا أن استجابت إلى حد كبير للضغط الذى مارسناه عليها ، فُفتح طريق بورما من جديد .

وعندما عرض علينا اليابانيون سلاماً للشرق الأقصى لا يتحقق إلاّ على حساب الصين ، رفضنا العرض ، مع أن اليابانيين كانوا على استعداد لسحب قواتهم من الهند الصينية إذا نحن اعترفنا بما أحرزوه من مكاسب نتيجةً لغزواتهم فى الصين ومنشوريا ... ولكننا رفضنا عروض اليابان .

لماذا ؟ هل فعلنا ذلك من أجل مصالحنا التجارية ؟ لا ... لقد رفضنا عروض اليابان ، لأن « روزفلت » و « كوردل هال » اللذين كانا يتحدثان باسم الشعب الأمريكى ، أدركا أن الشعب الأمريكى لن يقبل حلا وسطا يأتى على حساب استقلال الصين السياسى ووحدة أراضيها ، فهذا الأمر يتنافى مع العدالة ولا يتمشى مع تقاليدنا الرئيسية . والحق أنه ما من رئيس أمريكى ، كان بوسعه أن يتبنى مطالب اليابانيين دون أن يخاطر بمركزه وسمعته ، لا من جانب المعارضة فحسب ، وإنما من جانب حزبه أيضا .

وهكذا قبل الشعب الأمريكى تحدى اليابان له ، كما قبل المخاطرة بالدخول فى حرب ، لأن هذا الشعب لم يكن أمامه من سبيل آخر . فالشعب الأمريكى لم يكن فى مقدوره أن يصبح شريكاً فى عمل من شأنه التضحية بالصين . كذلك لم يكن موقف الولايات المتحدة ينطوى على أية منافع اقتصادية يبغى تحقيقها بوساطة سياسة الباب المفتوح . كذلك لم يكن هــذا الموقف ذا علاقة بحماية « المصالح القومية » كما يحلو لبعض الباحثين فى الشئون الدولية المعاصرة — أمثال «هانس موناجو» و«جورج كينان » — أن يزعموا . فليس هناك مايدل على أن « مصالحنا القومية » تحققت نتيجةً للقضاء الكامل على اليابان ؛ كما أنه ليس من الواضح أيضا ما إذا كان سماحنا لليابان بالسيطرة على الصين واستغلالها — وهو أمر أقل تــكلفة — كان خليقاً بأن يخدمنا اقتصادياً . وليس ثمة شك فى أنه

كان فى الإمكان أن تتحسن تجارتنا مع كل من الصين واليابان . كما أنه كان فى الإمكان أيضا أن نحول دون اشتراكنا فى حرب مريرة لم نكسب من جرائها إلا مجدا عسكريا قليل الشأن ، وهو فى حد ذاته مجد لا يتعلق به الشعب الامريكى تعلقا يجعله يخوض غمار الحرب من أجله . لقد كان الأمر بالنسبة لنا لا يعدو أن يكون اعتقادا جازما بأن « المصالح القومية » تقتضى قبل كل شىء الإبقاء على الدول الحرة المستقلة فى كل مكان على وجه الأرض . ومن هنا كان الموقف الذى وقفه « روزفلت » و « كوردل هال » أمرا لامهرب منه ، لأنه كان موقف الشعب الأمريكى . فالمبدأ الأساسى القديم ، وأعنى بذلك « الحكم التآزرى » هو الذى تحكم فى هـــذا الموقف ، كما تحكم من قبل فى قرارات عدة اتخذناها فى ميدان السياسة الخارجية .

الفصل الخامس

مبدأ «الدولة التآزرية».. وعصبة الأمم .

كانت الولايات المتحدة فى عام ١٩١٤ تتجه نحو الطرق المفضية إلى السلام . فالحرب مع المكسيك ، والحرب الأهلية ، والحرب مع أسبانيا لم تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة . فالجيش كان صغيراً ، والأسطول البحرى لم يكن كبيرا على الرغم من التوسع الذى طرأ عليه على أثر الحرب مع أسبانيا . وكانت الدعوة للسلام منتشرة على نطاق واسع بين أفراد الشعب الأمريكى الذين قابلوا هذه الدعوة بالترحاب . فالكنائس ، والنوادى النسائية ونقابات العمال وشتى المنظمات الأخرى ، كانت تبشر بالمبادىء السلمية وتدعو إلى تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وكان الزعماء الأمريكيون من أمثال « وبليام هوارد تافت » ، و « تشارلس إيفانز هيوز » و « اليهوروت » قد التزموا بالدعوة لقيام منظمة دولية تتولى وضع حلول سلمية للمنازعات بين الدول . وكان الشعب الأمريكى يرحب بالمحكمة

الدولية . وتزعم الدعوة للسلام العالمى رجال كبار من أمثال « نيكلاس موراى بتلر » . وكانت عزلتنا عن أوروبا وكراهيتنا التقليدية للاستعمار ، عاملين هامين من العوامل التى أثارت فى نفوسنا اعتراضا أخلاقيا على الحروب والوسائل العسكرية .

وكان رد الفعل الذى خلَّفته الحروب العالمية الأولى فى نفوس الأمريكيين هو « عدم التصديق » ، فقد كان الشعب الأمريكى لا يعتقد أن دولاً متحضرة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تسمح لنفسها بأن تحطم بعضها البعض . ولقد تحدث « اليوت » أحد الرؤساء السابقين لجامعة هارفارد عن هذه الحرب ، فوصفها بأنها «انفجار شيطانى لوحشية بدائية» وكانت هذه الحرب تبدو عملاً لاجدوى منه . وكان ميل الشعب الأمريكى الغريزى إلى الحياد متمشياً مع تقاليدنا ، كما كان محاولةً عاطفيةً للابتعاد عن هذه المأساة الفظيعة . ولو أن الألمانيين لم يعتدوا على معتقدات الشعب الأمريكى المقدسة ، لكان من المحال أن تشترك الولايات المتحدة فى المذبحة الأوروبية .

فقد كان الغزو المفاجىء لبلجيكا وإخضاعها الوحشى الكامل على يد القوات العسكرية الألمانية أمراً بعيداً عن تصور الشعب الأمريكى . ومن ثم نظر الشعب الأمريكى إلى هذا العمل نظرة كلها فزع واستنكار. بل إن الأحياء منا الذين لايزالون يتذكرون هذا الحادث ، يستعيدون

دائما ذكرى ماحدث ، وهم لا يصدقون أن شيئاً من هذا القبيل قد وقع .

فبلجيكا كانت دولة مسالمة صغيرة قد ارتبطت بمعاهدة تقتضيها الوقوف على الحياد ، كما كانت منصرفة إلى مباشرة شئونها الخاصة فى هدوء وسلام ، وفجأة تحطمت وتهاوت على يد قوة عسكرية غاشمة ، بدون إعلان حرب ، وبدون سبب .

وكان هذا الاعتداء عليها اعتداء صارخاً على معاهدة مقدسة . وكان ما قاله مستشار ألمانيا من أن هذه المعاهدة لم تكن سوى « قصاصة من الورق » دليلاً على مدى تجبر الحكومة الألمانية . كما أن إشعال النار فى مكتبة « لوفين » التى كانت تحوى آلاف المجلدات من الكتب والمخطوطات القديمة ، قد أثار فى نفوس الناس شعوراً قوياً من المقت والاستنكار ، كما كان رمزاً للشيطان (ألمانيا) الذى انبعث من الجحيم ليدمر الأرض . ومن ثم لم يغفر الشعب الأمريكى لألمانيا هذه الوحشية الفظة . وكان تبرع الشعب الأمريكى بإعادة بناء هذه المكتبة رمزاً على مدى استنكار الشعب الأمريكى لذلك العمل .

كذلك اعتبر الشعب الأمريكى ما حدث بعد ذلك فى الشطر الأخير من فترة الحرب ، وخاصة حرب الغواصات غير المحدودة ، نتيجةً منطقية للنوايا الشريرة المتمكنة من نفوس المعتدين .

ولكى يعرف المرء كيف أن الولايات المتحدة حينما أعلنت الحرب لم تعلنها ضد الشعب الألمانى بل أعلنتها ضد روح الشر المتأصلة فى العالم ، يتعين عليه أن يستعيد الخطاب الذى ألقاه الرئيس « ويلسون » أمام الكونجرس فى ٢٢ أبريل ١٩١٧ طالبا الإذن بإعلان الحرب على ألمانيا.

فقد قال «إن حرب الغواصات الألمانية الحالية حرب ضد الانسانية.. إنها حرب ضد جميع الشعوب .. ونحن لسنا فى عراك مع الشعب الألمانى.. بل إن شعورنا حيالهم ليس سوى شعور العطف والصداقة ... ونحن سعداء بالحرب من أجل حقوق جميع الدول كبراها وصغراها ، ومن أجل حق الناس فى كل مكان فى اختيار طريقتهم الخاصة فى الحياة وفى الولاء . ونحن لانرغب فى غزو أو سيطرة . ولسنا نسعى إلى أى جزاء مادى فى مقابل التضحية التى سنبذلها عن طيب خاطر . »

فنحن لم ندخل غمار الحرب لكى نزيد من قوتنا أو نوسع أراضينا أو نتضخم ، بل دخلناها لنصرع روح الشر ، ولنجعل ظهور مثل هذا الشر مرةً أخرى أمراً مستحيلا .. لقد كان الاشتراك فى الحرب بالنسبة إلينا ، حربا أمريكية ضد الحرب إذا شئنا المعنى الحرفى . وهذا هو السبب الذى حدا بالشعب الأمريكى إلى خوض غمارها . وكم كانت دهشة الشعب الأمريكى عظيمة عندما اكتشف أن ثمة معاهدات سرية قد عُقِدت

بين دول أوروبية ، وأن هذه الدول المتحالفة ، لم تكن تحارب — مثلها — بقصد جعل الحرب أمراً مستحيلا .

وإليكم بعض ما دار فى مجلس الشيوخ حول هذا الأمر الذى أثار دهشة الشعب الأمريكى .

— سناتورجونسون : هل يستطيع الرئيس أن يقرر لنا ما إذا كانت حكومتنا قد أجرت تحقيقاً رسمياً لمعرفة ما إذا كانت توجد معاهدات تهدف إلى توزيع مناطق النفوذ أم لا ؟

— الرئيس : لم تقم الحكومة بأى تحقيق من هذا القبيل .

— سناتور جونسون : هل يعنى كلامك أننا (وحينما أقول « أننا » أعنيك ياسيدى الرئيس) لم نكن نعلم شيئا إلى ما قبل عقد « مؤتمر باريس » عن المعاهدات التالية : معاهدة لندن ، التى دخلت إيطاليا الحرب على أساسها ، والاتفاق مع رومانيا الذى عقد فى أغسطس ١٩١٦ ، والاتفاقات العديدة المتعلقة بآسيا الصغرى ، والاتفاقات التى عُقِدت فى شتاء ١٩١٧ بين فرنسا وروسيا بشأن الحدود الألمانية وخاصة مايتعلق بوادى السار والشاطىء الشمالى لنهر الرين ؟

— الرئيس : نعم لم نكن نعرف .. وأستطيع أن أقرر ذلك بصفتى الشخصية .

— سناتور جونسون : عندما وضعت حكومتنا عن طريقكم في يناير

١٩١٨ ، النقط الأربع عشرة كأساس للصلح ، هل روعى فى وضع هذه النقط العلم بوجود اتفاقات سرية ؟

— الرئيس : كلا ... كلا بالطبع .

* * *

ولعل فى هذا ما يكشف عن براءتنا و بساطتنا وافتقارنا الصبيانى إلى الخبرة بالشئون الدولية .. ولكن المبرر الوحيد للدخول فى الحرب كان — بالنسبة إلى الشعب الأمريكى — القضاء على الروح العسكرية الألمانية التى كانت خطراً عظيما ماثلاً للعيان .

بل إن نقط ويلسون الأربع عشرة جزء من القصة ذاتها . ذلك أنه لم يكن فى وسع أحد ،اللهم إلا إذا كان أمريكيا ، أن يضع مثل هذه النقط . فالحرب لا يمكن أن يكون لها هدف أدبى سوى التجمع العام فى صعيد واحد من أجل ضمان « الحرية السياسية والوحدة التى لا تتجزأ » لجميع الدول صغراها وكبراها على السواء ، فلا شىء سوى ذلك يبرر الحرب. أمامدى وضوح هذا المبدأ ، فيمكن تبينه فى الخطبة التى ألقاها الرئيس « ويلسون » أمام الكونجرس فى ٢٢ يناير ١٩١٧ بعد مرور ثلاثة شهور على دخولنا الحرب ، وذكر فيها كلمته المشهورة « صلح بلا نصر » . ولا شك أن هذه الخطبة تستأهل دراسة دقيقة — فرئيس الجمهورية الأمريكية كان يتحدث بلسان دولة فى حالة سلام ، تجاهد من أجل البقاء على الحياد . وكان يعبر

عن المعتقدات الراسخة فى نفوس أفراد الشعب الأمريكى . كذلك كان الرئيس الأمريكى فى الوقت الذى يدافع فيه عن السلام ، يضع — بدون وعى — الأسس التى تستند إليها الولايات المتحدة فى دخولها الحرب .

قال الرئيس ويلسون « يجب أن يكون هذا الصلح صلحا بلا نصر ... فالصلح الذى يقوم بين طرفين متساويين هو الصلح الوحيد الذى يُقدّر له البقاء ... وإن المساواة التى يتحتم أن يرتكز عليها صلحٌ يُقدّر له البقاء ، هى المساواة فى الحقوق ، لا المساواة فى الأراضى والمصادر ؛ فهذا أمر لا يمكن حدوثه . بيد أن أحداً لا يطلب ولا يتوقع شيئا سوى المساواة فى الحقوق···· وما من سلام يُقدّر له البقاء ، بل ما من سلام يتحتم له البقاء ، إلا إذا اعترف بالمبدأ القائل بأنه لا يوجد ثمة حق يخوِّل نقل الشعوب من الخضوع من سيادة إلى أخرى كما لو كان ممتلكات تُباع وتُشرى . إننى أقترح أن تتبنى الدول جميعا مبدأ الرئيس مونرو ، وأن تعترف به مبدأ دوليًا .. فهذا المبدأ يقضى بأن نُترك لكل شعب حرية تقرير مصيره وسياسته بنفسه ، وحرية اختيار طريقة تطوره ، بلا عائق و بلا تهديد و بلا خوف ، سواء فى ذلك الدول الكبرى أو الدول الصغرى ... فهذه هى المبادىء الأمريكية والسياسة الامريكية . وليس فى وسعنا أن ندافع عن أية مبادىء سوى هذه المبادىء » .

فلك أننا — نحن الأمريكيين — نعتقد أن « الأمن » لا يتحقق إلاّ في ظل عالم تسوده العدالة . وهنا نختلف عن بقية الشعوب الأخرى . وهنا أيضا يخطىء دعاة الحتمية الاقتصادية والاصطراع بين القوى فَهْمَ الموقف حينما يحاولون الوقوف على النزعات الأمريكية . فالشعب الأمريكي لا يستطيع أن يفهم على الإطلاق إمكان تحقيق أمن عسكري على أساس الظلم والقوة وثمار الاستعمار والضغط المفتنة . فالأمن يجب أن ينبثق من التعاون الصادق بين شعوب متضامنة ترتبط برباط مشترك هو التعايش السلمي في عالم واحد .

أما القوة التي تنبعث من الغزو والاستغلال والابتذال ، فإنها عدل غير مستقر لأنها غير عادلة ، ومن ثم ، فإن مآلها الفشل حينما توضع موضع الاختبار . ولعل أصدق مثال في هذ الشأن هو نقط ويلسون الأربع عشرة والصراع الذي دار في باريس من أجل تحقيق السلم . فالأربع عشرة نقطة ، هي بمثابة تعبير أمريكي عن الثقة في عالم يستطيع الناس العقلاء فيه أن يعيشوا معاً في سلام وكرامة ، وتشعر فيه الدول جمعاء كبراها وصغراها بالأمن .

واقد كانت الحكومة الألمانية مضطرة بعد أعمالها الغاشمة وسلوكها المعيب إلى قبول النقط الأربع عشرة كأساس للهدنة . غير أن حكومات الحلفاء رفضت هذه النقط الأربع عشرة التي قبلتها ألمانيا ، لأن المبادىء

التى تضمنتها هذه النقط الأربع عشرة ، لم تكن متمشية مع المعاهدات السرية الأوروبية ، ولم تكن متفقة مع روح الدبلوماسية الأوروبية التقليدية ، فأبرق « الكولونيل هاوس » إلى الرئيس ويلسون قائلاً إن « كليمنصو » و« سونينو »(إيطاليا) لا يؤيدان فكرة« عصبة الأمم » .

وكانت معارضة الحلفاء الأوروبيين للنقط الأربع عشرة واضحة أثناء المحادثات المبدئية التى دارت بشأن الهدنة . فقد أشار « لويد جورج » إلى أن ألمانيا قبلت النقط الأربع عشرة على أساس أن تصبح هذه النقط شروطاً للصلح ... « وعندئذ ألا يصبح من واجبنا أن نوضح للحكومة الألمانية أننا لسنا مستعدين لجعل هذه النقط الأربع عشرة أسسا للصلح ؟ » .

وقال « كليمنصو » إن الرئيس ويلسون لم يسأله عما إذا كان قد قبل النقط الأربع عشرة، ومن ثم فإنه يسأل « لويد جورج » عما إذا كان « ويلسون » قد استطلع رأيه فى هذه النقط أم لا ، فأجاب لويد جورج قائلا « وأنا الآخر لم يستطلع ويلسون رأيى فى هذه النقط » واقترح « بيشون » وزير خارجية فرنسا حينذاك إرجاء هذه المسألة ، ولكن « بلفور » — بريطانيا — قال إنه إذا وافق الحلفاء على مناقشة شروط الهدنة بغير أن يوضحوا معارضتهم للنقط الأربع عشرة ، فإنهم سيصبحون ملزمين بها . ثم قال

« كليمنصو » : أريد أن استمع إلى نصوص الأربع عشرة نقطة ....
وأضاف سونينو (مندوب إيطاليا) بشيء من السخرية قائلا « نعم ...
والخمس النقط الإضافية وكل النقط الأخرى » . واستدعى الأمر أن تهدد
الولايات المتحدة بالانسحاب من المؤتمر وبإجراء اتصالات مباشرة بينهـا
وبين ألمانيا، ولولا ذلك لما أخذ الحلفاء النقط الأربع عشرة مأخذ الجد ؛ فقال
« كليمنصو » : هل هذا يعنى عقد صلح منفرد بين الولايات المتحدة ودول
أوروبا الوسطى ؟ » فأجاب « الكولونيل هاوس » : ربما .

وظل الموقف متأزما لدرجة أن « الكولونيل هاوس » أنذرهم بأنهم إذا
لم يسلموا بوجهة نظر الرئيس ويلسون فإنه ـ ويلسون ـ « سيسأل الكونجرس
عما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تعقد صلحا منفردا مع ألمانيا التى
قبلت الشروط الامريكية ، أو ما إذا كان علينا أن نستمر فى الحرب
إلى أن تقبل ألمانيا شروط فرنسا وانجلترا وإيطاليا مهما كانت هذه
الشروط » .

وأخيرا ووفق على النقط الأربع عشرة مع إضافة تحفظين اثنين، وافقت
ألمانيا عليهما . وعندما اجتمع المندوبون فى « فرساى » بعد مرور عام على
ذلك ، لوضع الصلح ، بدا أن وجهات النظر متباينة . فعندما وضعت
شروط الصلح ، جاءت بعض هذه الشروط متعارضة مع مثالية الرئيس
ويلسون وثقة أمريكا فى عالم أفضل ، وترتب على ذلك أن هذه الشروط

جاءت مناقضة للغرض الأصلي الذي دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجله ، ومناقضة للنقط الأربع عشرة التي قبلتها ألمانيا كأساس لإنهاء الحرب . وعندما وجد الرئيس ويلسون نفسه يواجه حقائق الموقف في أوروبا ، اضطر إلى مهادنة « الشر » الذي دخل الشعب الامريكي الحرب للقضاء عليه . وكان لا بد أن يستشعر ويلسون مرارةً وشقوةً وهو يهادن هذا الشر . ولكنه فعل ذلك لكي ينقذ عصبة الأمم على حطام أماني أمريكا ومثلها العليا ، بحجة أنه يمكن — على الأقل — في ظل عصبة الأمم ، الإبقاء على المثل الأمريكية وتطبيقها في آخر المطاف ، وبذلك تخلق عصبة الأمم عالماً تشعر فيه الدول الكبرى والصغرى على السواء بالأمان كما تتحقق فيه لهذه الدول وحدتها التي لا تتجزأ ومساواتها السياسية .

ولكن الشعب الأمريكي هزم ذلك المجهود ، لأن ويلسون دمر إيمانه حينما رضخ للسياسة الأوربية . فلو أنه قاطع المؤتمر وأعلن في كلماته الرنانة التي عُرِف بها أنه لن يساوم الشر وأن الشعب الأمريكي لم يشترك في الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية ولضمان ممتلكاتها ، وأنه لم يجر الشعب الأمريكي إلى حرب ليقضي على الشعب الألماني ، بل لكي ينقذهم وينقذ محاربيهم من أخطار الحروب المستقبلة ...لو أنه فعل شيئاً من ذلك ، لما فقد قيادته للشعب الأمريكي ، ولكان في وسعه أن يكسب معركتي عصبة الأمم والسلام .

ولقد أكد « الكولونيل هاوس » هذه النقطة حين قال « لست أعتقد أن الرئيس ويلسون أفلح فى استخدام موقفه كقائد . . . لقد كان أشبه « بالرب فوق الجبل » ... وكانت قراراته فى الشئون الدولية لا تقبل مناقشة ... وعندما ذهب إلى أوروبا وجلس إلى جوار رؤساء حكومات الدول الأخرى بدأ يفقد شيئاً فشيئاً مكانه كأول « مواطن عالمى » .

ويبدو أن هزيمة « ويلسون » وعصبة الأمم لم تكن وليدة الاحتيال السياسى أو الكراهية الشخصية أو عناد ويلسون ، بل كانت وليدة عوامل أخرى مثل خيبة أمل الشعب الأمريكى حينما اكتشف أنه غُرر به لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه . وتحولت المرارة ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص . ورفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على عصبة الأمم ، لا لأن عصبة الأمم كان من شأنها أن تُلزِم الولايات المتحدة بالاشتراك فى شئون العالم ، بل لأنها أقامت « سلاما » غير عادل عن طريق ربط عصبة الأمم بمعاهدة الصلح . وبدا أن عصبة الأمم قد أكدت لانجلترا وفرنسا وإيطاليا غنائمها الجديدة كما بدا واضحا أن ذلك من شأنه أن يقوى قبضة الدول الاستعمارية الخانقة على الشعوب المهزومة ؛ وبذلك تتاح للروح العسكرية الفرنسية السيطرة على أوروبا ؛ وعندئذ يصبح مبدأ حق تقرير المصير الذى دانت به الولايات المتحدة ، أضحوكة ، مع أن هذا المبدأ كان أحد المثل

العليا التى خاضت أمريكا غمار الحرب على أساسها ؛ مثلما جعلت مفاوضات الصلح الاتفاقات العلنية التى أمكن الوصول إليها أضحوكة أيضا .

وإنه لمن خطل الرأى أن نفترض — كما يحـــدث فى معظم الأحيان — أن فشل عصبة الأمم يدل على عدم اهتمامنا بالسلام العالمى والشئون الدولية . فعصبة الأمم ، بارتباطها بمعاهدة الصلح مع ألمانيا ، قد باءت بالفشل نتيجةً لما بدا من تأييدها للروح العسكرية التى خضنا غمار الحرب للقضاء عليها . ويكفى لإدراك ذلك أن نقرأ محاضر جلسات مجلس الشيوخ الأمريكى . فحتى بعض كبار دعاة العزلة فى الولايات المتحدة ، عارضوا فى تخلى الرئيس ويلسون عن المبادىء والمعتقدات الأساسية التى بررنا بها اشتراكنا فى الحرب . بل إنه ليكفى أن نستشهد بمثل واحد ، هو ما قاله « السناتور بوراه » الذى كان أحد المعارضين الأشداء الصارمين ، فقد كان فى معارضته أكثر صرامة من « السناتور لودج » فرفض حتى مجرد مناقشة أى حل وسط ، كما كان يعمل على إحباط عصبة الأمم ، لا لأنه — كما هى حال كثير من المعارضين الآخرين — أراد النيل من الرئيس ويلسون أو التهوين من الدور الذى قام به .

قال « السناتور بوراه » فى ٣ مارس عام ١٩٢٠ : « قبل انتهاء الحرب ، أعلن الرئيس المبادىء التى يمكن أن يقوم السلام على أساسها

ولقد كانت هذه المبادىء أساساً لتسوية عادلة ... وذهب إلى أوروبا ليواجه أولئك الذين كان يعلم أنهم يعارضونه ، وليكافح ضد عادات العالم القديم وأحقاده . وكان يعتقد — على ما يبدو بوضوح — أنه سوف يقدر على صبغ الدبلوماسية الأوروبية بالصبغة الأمريكية وعلى أن يهب هذه الدبلوماسية ضميراً حياً وأن يجعلها فى خدمة الديمقراطية ، ولكنه اضطر فى أوربا إلى الموافقة على آراء أوروبا وإلى الأخذ بالمقاييس الأوروبية والنظم الأوروبية فى آخر الأمر ...

« وليس فى الامكان إنكار ذلك ... فهذه المعاهدة ، ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعتزم تقديمها للعالم ، كما أنها لا تقوم على أساس المبادىء الانسانية التى يعتنقها الرئيس الأمريكى ، وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبـــدأ شرير من مبادىء النظم السياسية الأوروبية ... وتكشف كل صفحة من صفحاتها وكل فقرة من فقراتها وكل مادة من موادها الظاهرة أو الخفية عن انتقام يفح لفحيح الأفعى ويزحف زحفها ... إنها معاهدة تضع تحت أقدام القوة الغاشمة الوحشية ملايين الأفراد المقهورين ... إنها معاهدة تنكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد ... هذه هى المعاهدة التى استعاضت أوروبا بهـا عن المعاهدة التى وعدت بهـا أمريكا . . . وانتظرها العـــالم أجمع » .

وعلى هذا ،فإن فشل عصبة الأمم يرجع إلى أكثر من مجرد عناد الرئيس ويلسون أو عدم مقدرته على كسب ثقة الشعب الأمريكى بعد عودته من أوروبا ، كذلك لم تكن كراهية « السناتور لودج » الشخصية لويلسون أو محاولة الحزب الجمهورى التهوين من شأنه ، هما السبب الأوحد فى عزوف الولايات المتحدة عن الاشتراك فى منظمة دولية كثيراً ما نادى بها رجال بارزون من القادة السياسيين ، وحاول إقامتها رئيس من رؤساء الجمهورية الأمريكية . ذلك أن أولئك الذين عارضوا فى الانضمام إلى عصبة الأمم ، هم أحرار أمريكا الذين بشروا بها .

فمثلاً ، كانت مجلة « نيوريبيلك » تؤيد الرئيس ويلسون منذ البداية ، وكانت تُعْتَبَرُ ناطقاً شبه رسمى بلسان حكومته ، ودافعت بقوة عن عصبة الأمم ، ولكنها ، قبل أن ينتهى الجدل حول هذه المنظمة الدولية إنضمت إلى معارضى ويلسون ، وطالبت بالعمل على إحباط عصبة الأمم والمعاهدة التى قامت على أساسها . وكانت هذه المجلة حينذاك فى ذورة عظمتها ، فأثرت الآراء التى كانت تنشرها على عقول رؤساء تحرير الصحف الأخرى وأعضاء الكونجرس الأمريكى .

ومن هنا ، قد يكون من الضرورى أن نقف على الأسباب التى من أجلها عارضت هذه المجلة سياسة الرئيس ويلسون .

قالت هذه المجلة فى مقال لها يوم ٣٠ نوفبر عام ١٩١٨ ، فى الوقت الذى كانت تؤيد فيه عصبة الأمم ؛ قالت « إذا كانت أوربا ستظل « دوامة » لاصطراع القوى — كما يقول السناتور رد — فإن رابطة الشعوب الأمريكية تجد من الأسباب القوية الوجيهة ما يحتم عليها العودة إلى سياستها السابقة القائمة على أساس الحياد الأدبى والعزلة السياسية » . ومضت المجلة تقول إن المسألة الأساسية ، هى أن قيام عصبة الأمم يجب أن « يحول دون تقطيع أوصال أوروبا نتيجة للأطماع المتعارضة والحزازات التى لا يمكن التوفيق بينها » . ثم قالت المجلة إنه إذا صارت عصبة الأمم مجرد اتحاد من الدول الظافرة ، القصد منه الضغط على الشعوب المقهورة ، فإن هذا الوضع يضر بالولايات المتحدة « لأننا نكون بذلك قد حطمنا بروسيا — ألمانيا — لنقيم على أطلالها النزعة البروسية » .

وفى ٨ مارس ١٩١٩ ، طالبت المجلة بتعديل ميثاق عصبة الأمم لأن هذا الميثاق كان ينطوى على خطر داهم هو حملنا على الإيمان بمبدأ قيام الحرية على أساس الحزازات ، وهو مبدأ حصد أرواح كثيرين من الشعوب الأوروبية . وقالت المجلة إن أولئك الذين يعارضون ميثاق عصبة الأمم ، يجدون ما يبررون به معارضتهم التى تتمثل فى الخوف من أن يجد الشعب الأمريكى نفسه مرتبطا بنظام عتيق من النظم الأوربية هو « المحالفات الأوربية » . ثم قالت المجلة « إنه خطر حقيقى .. فهناك فى أوروبا وأمريكا ، ساسة بارزون يعملون بلا انقطاع على جر الولايات

المتحدة إلى « المحالفات الأوروبية التقليدية » . وفى ٢٩ مارس انتهت هذه المجلة إلى نتيجة قاطعة هى أن المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم ، وهى المادة التى وصفها الرئيس ويلسون بأنها قلب الميثاق ، يجب أن تُلغى « لأن أمريكا لا تستطيع أن تشترك فى إقامة نظام غير عادل » .

وهكذا اتخذت هذه المجلة — قبل هزيمة عصبة الأمم بوقت طويل — موقفا شبيها بالموقف الذى اتخذه معارضو الرئيس ويلسون وعلى رأسهم « السناتور بوراه » .

أما مجلة « نيشن » التى كانت ذات نفوذ قوى فى أوساط الأحرار الأمريكيين ، فقد أيدت سياسة الرئيس ويلسون الداخلية والخارجية . وكانت — شأنها فى ذلك شأن المجلة الأولى — تدافع عن قيام عصبة الأمم وتحقيق سلام عادل . وكانت تصف جهود الرئيس ويلسون بأنها « الساعة التى أُلقى فيها على عاتقه بحكم تطور الأحداث الدولية عبء تحقيق سلام عادل » ، ولكن ما أن بدأت الأنباء تترى من أوروبا على مر الوقت موضحةً أن مثاليات الرئيس ويلسون لن تعيش فى مؤتمر السلام ، حتى انقلبت هذه المجلة على الرئيس ويلسون وراحت تهاجمه بعنف ومرارة . وانتهى بها الأمر أخيراً إلى أن أصبحت خصماً عنيداً لا يقل عداوة للرئيس ويلسون عن منافسيه الجمهوريين. ووصفت المجلة الأنباء القائلة بأن ميثاق عصبة الأمم أُعتبر جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح .. وصفته بأنه « محاولة

متعمدة لجر رِجْل مجلس الشيوخ الامريكى » ، و« أمريكا تتمشى مع مسلك مؤتمر باريس غير المرضِي عنه . »

ومضت المجلة تقول « إن هذا الشيء الذى أسفر عن هذا كله ، هو تشكيل هادىء متهور لمشروع يهدف إلى تمكين خمس دول ظافرة من السيطرة على العالم . . . إن حكومات الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى وفرنسا و إيطاليا واليابان هى عصبة الأمم . . . إنها المجلس التنفيذى — فهى التى تعين المديرين الصوريين وهى التى تقرر أخيرا مدى كفاءة المرشحين للعضوية . . . وهى باختصار « أوليجاركية » — أقلية مسيطرة — مطلقة غير مسئولة . »

وفى يوم ١٩ مارس ، قالت المجلة فى مقالها الافتتاحى « إن شروط الهدنة هى شروط المعاهدات السرية ، كما أن شروط معاهدات الصلح هى شروط المعاهدات السرية » .

وهكذا يتضح — بدون أن نرهق القارىء بمقتطفات أخرى — أن هزيمة عصبة الأمم ترجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى دهاء المقاومة السياسية لو يلسون. فالسبب الرئيسى الذى أدى إلى رفض أمريكا الاشتراك فى هذه المنظمة الدولية التى خلقتها ، هو الاعتقاد بأن عصبة الأمم ومعاهدة الصلح أنكرتا — بدلاً من أن تؤكدا — المثل العليا كالحرية والعدالة والاستقلال ومبدأ « الحكم التآزرى » فى المجتمع الدولى .

ولقد أدى المجهود الذى بذله الرئيس ويلسون بغية انقاذ ما يمكن إنقاذه من الحطام، إلى كارثة سياسية وأدبية. فخيبة الأمل التى أصابت «الجيل الضائع» على أثر هذه الحملة الفاشلة، جعلت من أمريكا دولة وحيدة منعزلة بأكثر مما تحمله هاتان الكلمتان من مدلول دولى. ذلك أننا حينما خضنا غمار الحرب، فعلنا ذلك «لكى نجعل العالم آمنا للديمقراطية». ولقد كنا نريدها «حربا ضد الحرب»، ومن ثم عبرنا المحيطات بالملايين من رجالنا الأشداء، لكى نقيم مبدأ «تقرير المصير». ولكن عندما برهن الحلفاء على أنهم لا يختلفون عما قاله فيهم أشد أعدائهم ضراوة، عدنا على أعقابنا وأدرنا لهم ظهورنا . . . ولقد أدرنا لهم ظهورنا لأنهم خذلونا. فعصبة الأمم لم تكن إلا «قصاصة ورق». أما الأشياء الحقيقية الجوهرية، فقد تمثلت فى المعاهدات السرية، ومناطق النفوذ والترتيبات الاقتصادية، والتعويضات، والدبلوماسية العتيقة التى لم نستطع أن نفهمها، ولم نستطع أن نتساوم معها . . . إننا لم نتخل عن أوروبا، ولكن أوروبا هى التى تخلت عنا.

وهكذا كشفت المناقشات الطويلة التى دارت بشأن عصبة الأمم. عن الإيمان «بالمبدأ الأساسى» الذى حرص الشعب الامريكى على السير على هديه بإصرار لا يقل إدهاشا عن روعته. ذلك أن مبدأ «الدولة التآزرية» ظل معمولاً به فى كل ما فعلناه وكل مالم نبلغه.

ففى خضم الصراع الذى دار بشأن عصبة الأمم — كما رأينا — قال المعارضون إن أوروبا عصيةٌ على العلاج ، وقائمة فى شكلها الفاسد ، وعاجزة عن تعلم الدرس الامريكى الخاص بالمساواة ومناهضة الاستعمار ، ومن ثم تحتم علينا أن نقف بمنأى عن أوروبا .

وقال المؤيدون إن أوروبا قد انصلح حالهـــــا ، وتأقلمت بالجو الأمريكى ، وإنها على استعداد — لو أننا اشتركنا فى عصبة الأمم — للأخذ بمبدأنا القائل « بالدولة التآزرية » ، وعندئذ قد تتحول أوروبا عن سياسة الضغط والقمع إلى سياسة خارجية قائمة على أساس الخير .

وكانت مناقشات « دعاة العزلة » و« دعاة الاشتراك » تدور على هذا المحور ذاته ... فذهب رجال الفريق الأول إلى أنه ليس فى الامكان إصلاح أوروبا ، بينما ذهب رجال الفريق الثانى إلى أنه يمكن إصلاح أوروبا ... لأنها أصبحت على استعداد لتعلم احترام المساواة السياسية بين الدول ووحدة الدولة المستقلة التى لا تتجزأ .

الفصل السادس

مبدأ الدولة التآزرية
والحرب العالمية الثانية

ألقت الحرب العالمية الثانية ظلالها المعتمة أمامها وزادت من عمق شعور الشعب الأمريكي بخيبة الأمل في إمكان استمرار أوربا في المحافظة على السلام أو تسامحها إزاء قيام الحرية بين الناس أو الاستقلال بين الشعوب. وأكد ظهور موسوليني وهتلر التنبؤات المباشرة التي تنبأ بها أنصار العزلة. إذ بدا كأن تدمير الحبشة، ومذكرة «هور — لافال»، ورفض فرض العقوبات الرادعة على إيطاليا، وفشل عصبة الأمم في كبح جماح اليابان، وإعادة تسليح ألمانيا، واحتلال أراضي الراين، وضم النمسا ... بدا هذا كله دليلاً على حكمة وبعد نظر الخصوم القدامى للتورط في الأحلاف الأوروبية. ومن ثم لقي خطاب الرئيس روزفلت الذي ألقاه في شيكاغو عام ١٩٣٧ آذانا صماء، ولم يعبأ أحد بتحذيراته بأن « أسس الحضارة ذاتها مهددة بخطر ماحق »، على حين كان المعنى المستتر لقوله « على الذين يقدرون حريتهم، ويعترفون بتساوي الحقوق بين الجيران في أن يكونوا أحراراً وأن يعيشوا في سلام، وأن يحترموا هذه

الحقوق — على هؤلاء أن يعملوا معاً » ... كان قوله هذا سبباً فى إثارة الخوف من أن تتورط الولايات المتحدة من جديد فى حرب أوربية أخرى هدفها التدمير الذاتى . إلاّ أن الشىء الذى دفع الشعب الأمريكى إلى التمسك بإصراره على الابتعاد عن « المأزق الأوربى » ، كان تسليم فرنسا وانجلترا فى ميونخ بمطالب ألمانيا. فقد كشف ذلك التسليم عن أنه لم تعد هناك مبادئ أخلاقية تستحق الدفاع عنها. وكان رد الفعل مريراً فى الولايات المتحدة، لأن اتفاقية ميونخ كانت تفريطاً إرادياً فى مبدأ وحدة الأراضى القومية ، وفى مبدأ المساواة السياسية ، اللذين خضنا غمار الحرب العالمية الأولى من أجلهما .

ولقد انعكس الشعور الأمريكى فيما نشرته الصحف يوم ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣٨ عن موافقة فرنسا وانجلترا على مطالب هتلر الخاص بضم أراضى السوديت ، فهذا الذى قالته الصحف كان بمثابة إيحاء بالسبيل الذى ينبغى أن تسلكه الولايات المتحدة إذا نشبت الحرب فى أوربا . فقد عزّز الاستسلام لهتلر ، قوة الشعور بالعزلة فى الولايات المتحدة ، وبدا ذلك واضحاً مما كتبته أوسع الصحف انتشاراً فى البلاد .

قالت صحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » بلهجة مرة : « إنهم ، بكل تواضع ، لم يضعوا تشيكوسلوفاكيا فوق المذبح فحسب ، وإنما أمروها بالانتحار هناك ... »

أما صحيفة « ايفننج ستار » التى تصدر بواشنطن ، فقد قالت بلهجة حانقة

ولكنها شبيهة بالتنبؤات : «... إن باريس تتحدث الآن بلهجة موناكو . لقد أصبح خط ماجينو حبلاً من الرمل » .

على حين رأت صحيفة « إنكوايرر » بفلادلفيا ، أن الاستسلام لهتلر « خذلان مؤلم » ، بينما اعترفت صحيفة « بوسطون هيرالد » ، مثل الصحف الأخرى ، بأن « التحذيرات التي تضمنها خطاب وداع واشنطن ستتخذ مظهر حقائق الإنجيل ... وسيشتد ساعد أنصار العزلة » وقالت صحيفة « ريتشموند تايمز ديسباتش » إن سنة ١٩٣٨ ستحدد بداية نهاية الإمبراطورية البريطانية .

وانعكس شعور الأمريكيين بالهزيمة في صحيفة « شاتانوجا تايمز » التي أشارت الى أن قرار ميونخ ، خان ذكرى الرجال الذين لقوا حتفهم في الحرب العالمية الأولى . وشارك ملايين الأمريكيين الصحيفة في هذا الشعور . فقد اشتركنا في الحرب العالمية الأولى ، دفاعاً عن مبادىء معينة فامتلأت المقابر الأوربية بالآلاف من قتلانا ، ولكن المبادىء التي ماتوا في سبيلها فرطت فيها الدول التي عبرنا المحيط لانقاذها .. « إن التشيكيين ليسوا الوحيدين الذين خُدعوا . فهناك أيضاً ملايين الرجال الذين استشهدوا في الحرب العالمية الأولى وهم مؤمنون بأنهم ينقذون الديمقراطية ... لقد خُدعوا أيضاً » .

وقالت صحيفة « تايمز بيكايون » التي تصدر في نيو أورليانز إن اتفاقية ميونخ مجردة من العدالة والأخلاق كما أنها لم تبت في شيء . وعندما تسرع

هتلر و بدأ الحرب العالمية الثانية ، تحولت فرنسا وانجلترا إلى الولايات المتحدة فى طلب المعونة ،وطلبتا منا أن نؤكد لهما أننا لن ندعهما تهلكان . ولكن شبح التضحية بتشيكوسلوفاكيا اعترض سبيلهما وكتم استغاثاتهما . إذ أن معظم الأمريكيين لم يروا فى قرار ميونخ ظلماً فحسب ، وإنما شعروا بأنه كان انهياراً أخلاقياً وقراراً سياسياً بعيداً عن كل حكمة ، ومن ثم تنبأوا بعدم جدوى مثل هذا الملك ، فقالت صحيفة « ستار » التى تصدر فى « مينا بوليس » إن « مثل هذه السياسة خليقة بأن تنتهى بكارثة أفدح ... » .

ومن الواضح أن الأمريكيين تكلموا وشعروا كما لو كانوا قد خُدعوا وخسروا حربا . ويمكن مقارنة النفور الذى شعروا به نحو بريطانيا وفرنسا بما استولى عليهم من نفور من ألمانيا، حينما غزت بلجيكا فى الحرب العالمية الأولى . ولقد استلزم محو أثر الجرم الذى ارتكبته الدولتان فى حق تشيكوسلوفاكيا ، غزو الدنمارك والنرويج وسقوط فرنسا ومعركة بريطانيا الباسلة التى أصبحت حينذاك برجاً وحيداً فى زاوية حصن يواجه قوى الشر . ولا شك فى أنه كان من السهل جداً أن ينضم الشعب الأمريكى إلى بريطانيا العظمى، لو أنها وقفت بكل ثقلها فى وجه هتلر عام ١٩٣٨، على أساس أنها لا تقبل أن تشترك فى تدمير استقلال شعب صغير ، وعلى أساس أنها مصممة على مقاومة الشر المتزايد مهما كان النضال مريراً ... لو أنها فعلت ذلك لفهمنا مغزى عملها ووافقنا عليه وأيدناه فى النهاية . أما أن نذهب إلى الحرب

للدافع عن حلفاء متهمين بأنهم خانوا المبدأ الأخلاقى الذى لا مبرر سواه ، -فى نظر الأمريكيين- للإقدام على تضحية وطنية كبرى، فكان أمراً مختلفاً تماماً . ومن ثم كان لابد أن يصبح احتمال انتصار ألمانيا كبيراً وشديد الوضوح ، قبل أن يصبح فى الإمكان دفع الشعب الأمريكى إلى تأييد بريطانيا العظمى .

فنى عام ١٩٣٩ ، عندما رأى روزفلت بوضوح معنى التهديد النازى ، وخاطب هتلر وموسولينى ليحصل منهما على الشروط التى يمكن إقرار السلام بها ، استعمل اللغة التى تعبر عن التقليد الأمريكى القديم الذى يحبذ أمن الدولة المستقلة . قال «إن ثلاث دول فى أوربا وواحدة فى أفريقيا شهدت إنتهاء كيانها المستقل ... فهل أنتما على استعداد لاعطاء التأكيدات بأن قواتكما المسلحة لن تهاجم أو تغزو أراضى أو ممتلكات الدول المستقلة التالية : فنلندا ، أستونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، السويد ، النرويج، الدنمارك ، والأراضى المنخفضة (هولندا) ، بلجيكا ، بريطانياالعظمى ، إيرلندا ، فرنسا ، البرتغال ، أسبانيا ، سويسرا ، لوكسمبرج ، بولندا ، المجر ، رومانيا ، يوغسلافيا ، بلغاريا ، تركيا ، اليونان ، العراق ، الجزيرة العربية ، سوريا ، فلسطين ، مصر ، إيران ؟ » ولقد أعدتُ نشر هذه القائمة كلها ، لأنها تؤكد بعبارات محددة فكرة الدولة التآزرية ؛ فعلى أساس هذه الفكرة خضنا الحرب فى النهاية .

ولقد أذيع هذا المبدأ مرة أخرى فى عام ١٩٤٠، وكان هذه المرة موجهاً إلى روسيا عندما احتلت دول البلطيق. فقد قال «سومنر ويلز» للروس: «إن شعب الولايات المتحدة يعارض كل عمل من أعمال السلب والنهب ... ويعارض كل شكل من أشكال تدخل إحدى الدول مهما كانت قوتها فى الشئون الداخلية لأية دولة أخرى مهما كانت ضعيفة. فإن هذه المبادىء هى التى يتكون منها الأساس الذى تستقر عليه العلاقات الحالية بين الإحدى والعشرين جمهورية فى العالم الجديد. وستظل الولايات المتحدة تدافع عن هذه المبادىء نظراً لاقتناع الشعب الأمريكى بأنه مالم تحكم هذه المبادىء العلاقات بين الشعوب، فلن يكون فى الإمكان المحافظة على الحضارة العصرية».

وهكذا عُرِضت مبادىء الدولة التآزرية على بقية العالم. وإن هذا المبدأ لهو المثل الأعلى القديم الذى آمن به ويلسون حينما أراد أن يمد مبدأ مونرو إلى جميع الشعوب عن طريق عصبة الأمم. وكان ذلك المبدأ هو ذات المبدأ الذى ظهر عام ١٩٤١ فى ميثاق الأطلنطى. وكانت نصوص ميثاق الأطلنطى — وهى تعهدات بالمحافظة على استقلال ومساواة الدول الصغيرة والدول الكبيرة سواء بسواء — هى نفسها التى أكسبت الحرب العالمية الثانية نفس الطعم الذى اكتسبته الحرب العالمية الأولى.

وكان لإعادة ذكر هذه المثل الأمريكية العليا تأثير مباشر قليل فى مجرى الحرب العالمية الثانية ؛ فبينما كان الرئيس روزفلت يؤكد بكلمات بسيطة مثيرة، إخلاص شعب الولايات المتحدة للفلسفة المسيحية عن الكرامة الإنسانية والعدالة بين الناس والشعوب ، كان الظلام يطبق على العالم . فقد دمرت جيوش هتلر بولندا ، واكتسحت فرنسا ، وغزت بلجيكا وهولندا ، واحتلت النرويج والدنمارك ، وقهرت اليونان ويوغسلافيا ، وعبرت البحر الأبيض المتوسط ، وهددت مصر وقناة السويس . وفى الشرق الأقصى استولت اليابان على الصين كلها تقريباً ، ومدت قبضتها إلى معظم الهند الصينية وأخذت تهدد شبه جزيرة الملايو ، وخُيل أنه ليس هناك ما يحول بينهم والوثوب على استراليا ونيوزيلندا ، وأصبح العالم كله مهدداً بألمانيا واليابان . وبقيت دولتان كبيرتان فقط لم يجرفهما تيار الحرب ، هما الولايات المتحدة وروسيا . وكانت روسيا قد وقّعت معاهدة صداقة مع ألمانيا وأخذت نصيبها من إعادة تقسيم بولندا .

وراحت بريطانيا تقاتل الفناء وحدها ، إلاّ أنه كان من المحقق أن تُصرَع فى النهاية ما لم يخف الشعب الأمريكى لنجدتها . وأخذ الشعب الأمريكى يراقب معركة بريطانيا بإعجاب متزايد وفهم تام . وكانت أغلبيته العظمى تعارض الاستبداد النازى واليابانى ولا تؤمن باحتمال انتصار ألمانيا واليابان. ومع ذلك كان جزء كبير من الشعب الأمريكى يؤيد

للعزلة ، لأن تجارب الأمريكيين فى الحرب العالمية الأولى زادت من تشاؤمهم فيما يتعلق بنزاهة الساسة الأوربيين وزادت من كراهيتهم لسياسات القوة . فهم (أى الأمريكيون) خاضوا غمار حرب فى أوربا من أجل المثل العليا التى يأخذها الشعب الأمريكى قضية مسلماً بها ، ولكنهم حُرموا من ثمار النصر ، واليوم ، و بينما جرحى الحرب الأولى مازالوا يشغلون آلاف الأسرة فى المستشفيات ، يجيئهم النداء مرة أخرى أن يعبروا المحيط من جديد ويقاتلوا القوى الشريرة التى هزموها قبل ذلك ... وهكذا طُلِبَ إليهم مرة أخرى مثلما طُلِب إليهم من قبل ، أن يتقدموا و يقدموا أرواحهم « لإنقاذ العالم للديمقراطية ! » . نعم ، لكن ماذا عن ميونخ ؟ وماذا عن تشيكوسلوفاكيا ، والحبشة ، وأيرلندا ، والهند ، وشعوب آسيا وإفريقيا الخاضعة لتلك الشعوب التى يتعين عليهم إنقاذها مرة أخرى ؟ . وأخيرا استطاع الرئيس روزفلت بعد عناء كبير أن يقنع الكونجرس بتعديل قانون الحظر على تصدير الأسلحة ، بحيث يُسمَح لبريطانيا العظمى بشراء السلاح والطعام من الولايات المتحدة . إلا نه كان من الواضح أن هذا إجراء غير كاف ، فإذا كان لابد لبريطانيا من أن تتشبث بموقفها على حافة الهاوية ، فقد كان علينا أن نصبح « ترسانة الديمقراطية » .

وانتهت مناقشة الكونجرس لما كان يتعين علينا أن نفعله لوقف الخطر الجماعى المتزايد . انتهت بإصدار قانون الإعارة والتأجير فى فبراير ١٩٤١ .

وتبين أن هذه المناقشة كانت تكراراً للمناقشات السابقة حول عصبة الأمم ، وكان يبدو أنه ليس هناك من شيء يمكن أن يضاف إلى ماقيل وقتذاك .
فإن الذين زكوا رغبة الرئيس روزفلت فى مساعدة إنجلترا لتحيا وتهزم مطامع ألمانيا الشريرة ، رددوا ما سبق أن قاله أسلافهم دفاعاً عن الديمقراطية والمحافظة على مبدأ الدولة المستقلة ؛ ومضوا يقولون المرة تلو المرة إن حياة الديمقراطية واحترام وحدة الأراضى القومية فى بقية أنحاء العالم كانا دائماً موضع اهتمام الولايات المتحدة الشديد ، وإننا إذا أردنا أن نحظى يوماً بالسلام ، يجب ألا نسمح باختفاء الديمقراطية واحترام سيادة الدول الصغيرة من على وجه البسيطة ، وإن انتصار المحور سيعرض كيان الولايات المتحدة للخطر ، ذلك أننا لا نستطيع أن نجد لنا أصدقاء أو حلفاء إلا بين الديمقراطيات التى ينبغى أن نحافظ عليها وأن نعمل على بقاء ذلك النوع من العالم الذى نستطيع أن نعيش فيه ، ونحن نأمل فى السلام .

أما خصوم هذه الفكرة ، وهم أنصار العزلة ، فقالوا كما قال أسلافهم من قبل ، إن أوربا فُرضت عليها الحروب المستمرة ، وإنها لم ولن تحترم استقلال الشعوب الضعيفة ، وإن كل دولة من دولها مدفوعة بنفس الطمع البغيض للسيطرة على الدول الأخرى ، وإن انجلترا التى يجب علينا أن ندافع عنها الآن لها سجل سيء ، إن لم يكن أسوأ من أعدائها ، فى ميدان الاستعمار ، وإنه لا جدوى من التضحية بالأرواح الأمريكية للدفاع عن الديمقراطية

والحرية والاستقلال ، فإن أوربا كانت وستظل غير قابلة للإصلاح . وهكذا ظهر من جديد مَنْ يحبذون إحداث تغيير كبير فى السياسة الخارجية الأمريكية ومَنْ يعارضون هذا التغيير ، وراحوا يتحاجون متذرعين بنفس الأسباب التى تذرع بها أسلافهم من قبل .

ولا شك فى أن المناقشات التى دارت آنذاك تفصح عن نفسها ، ولكننا لا نستطيع أن نستعرضها كلها لأنها لن تضيف شيئاً جديداً ، ويكفى أن نقول إن اقتباسين فقط يكفيان لتصوير الهدف من هذا الكتاب . فنحن نردد دائماً الأفكار ذاتها كلما استدعت الضرورة معالجة الموضوعات الدولية . هذان الاقتباسان هما ما قاله «السناتور توماس» «والسناتور لافوليت » .

قال السناتور توماس — من يوتا — إن هذا الاقتراح يتفق مع سياستنا الخارجية التقليدية المستمدة من وثيقة إعلان الاستقلال .

« إن المبدأ الجوهرى فى القانون الدولى — وهو المبدأ الذى لا يمكن أن يقوم قانون دولى بغيره — يقول إنه بصرف النظر عن حجم الدولة ، وبصرف النظر عن قوتها ، يجب الاعتراف بها كوحدة على أساس المساواة مع كل دولة أخرى » .

أما «لافوليت» — من «ويسكونسين» — فقد أصر على ما يأتى بشأن انجلترا :

قال : « عندما كانت مصالح بريطانيا فى آسيا تفرض عليها السماح

لليابان بالإستيلاء على منشوريا ، فعلت ذلك . وعندما اقتضت مصالحها فى إفريقيا السماح لموسولينى بالاستيلاء على الحبشة ، فعلت ذلك . وعندما اقتضت مصالحها فى أوربا السماح لهتلر بالاستيلاء على النمسا وتشيكوسلوفاكيا كما فعلت ذلك » .

ومن الواضح أن الذين طالبوا بمساعدة إنجلترا ، إنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا متلهفين على إلحاق الهزيمة بالطغيان ، والمحافظة على مبدأ الحرية وحق الشعوب الصغيرة فى أن تحيا مستقلة ؛ وكانوا يؤمنون أيضاً بأن إنقاذ الدول الديمقراطية يخدم مصالح الولايات المتحدة أجلّ الخدمات .

ومن الواضح أيضاً أن كثيرين ممن عارضوا قانون الإعارة والتأجير إنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا يكرهون الاستعمار والطغيان ، ولم يستطيعوا أن يروا مبرراً لبقاء إنجلترا فى الهند ، كما أن تاريخ علاقات إنجلترا بأيرلندا ومصر كان يدل بوضوح على أن بريطانيا تناهض الحرية والاستقلال . وقالوا إن تسليم إنجلترا دولاً مستقلة لليابان و إيطاليا وألمانيا، دليل على عدم اكتراث انجلترا بالمثل العليا للحرية ، وأضافوا أن رفض إنجلترا إبرام معاهدة الصلح السابقة على أساس نقط ويلسون الأربع عشرة ، كان خيانة يمكن أن تتكرر لو أننا تورطنا فى الحرب العالمية الثانية . كما قالوا إن أوربا لا يمكن أن يستقيم لها حال أو تصلح ، وإن أمريكا لا تستطيع أن تغير العادات الأوربية السياسية وإنها ستجازف حتماً بأمنها وديمقراطيتها إذا تدخلت فى الحرب الأوربية .

قيل هذا كله على لسان رجال كثيراً ما أعربوا عن كراهيتهم للطغيان والحرب والاضطهاد. ولئن كان من المشكوك فيه أنهم كانوا على دراية بقيمة القوى السياسية التى تحرك العالم، فإنه من الواضح أن أولئك الذين كانوا يحبذون قانون الإعارة والتأجير وأولئك الذين كانوا يعارضونه، إنما كانوا يستندون إلى نفس المبدأ — المثل الأعلى للحرية والمساواة بين دول متآزرة.

ولكن حادث « بيرل هاربور » ما لبث أن وضع نهاية مؤقتة للجدل بين أنصار العزلة وأنصار التدخل، وما لبثت الخلافات التى أحدثت فُرْقَةً عميقة بين الشعب الأمريكى أن تحولت إلى جهد مشترك لهزيمة القوات الاستبدادية التى كانت تهدد بغزو العالم.

فعندما أُثير هدف أمريكا من الحرب، كرر الرئيس روزفلت وزملاؤه ما سبق أن قيل مئات المرات، وذلك أن الحرب يجب ألا يكون هدفها الوحيد هو هزيمة العدو فقط، وإنما يجب أن ينتج عنها عالم قوامه الحرية والعدالة، عالم تستطيع أية دولة صغيرة أن تعيش فيه بسلام وكرامة إلى جانب جاراتها الكبيرة، كما ينبغى أن يزول الخوف من الاعتداء من العالم، وأن تُقام هيئة دولية قادرة على صيانة السلام لضمان سيادة العدالة والحرية بين الشعوب.

وتلك هى المثل العليا التى ذُكرت فى تصريح موسكو وفى التصريحات التى صدرت عقب مؤتمر طهران، وهى مجسمة أيضاً فى المبدأ الرئيسى

للأمم المتحدة ، هذا المبدأ الذى يقول : « تقوم المنظمة على مبدأ المساواة المطلقة بين جميع أعضائها » .

ولقد أعاد الرئيس ترومان ذكر هذه المبادىء عندما لخص أسس السياسة الأمريكية الخارجية فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٢٧ أكتوبر عام ١٩٤٧ عندما قال : « سوف نرفض الاعتراف بأية حكومة تفرضها أية دولة أجنبية بالقوة على أى شعب » . كما ذكرت أيضاً فى « مبدأ ترومان » عندما صرح بأن « من الأهداف الرئيسية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية خلق الأحوال التى نستطيع فيها نحن والدول الأخرى أن نتفق على طريقة للتعايش خالية من الإكراه » . كذلك تجسمت هذه المبادىء ذاتها فى معاهدة شمال الأطلنطى ، وفى برامج مساعدات الأمن المتبادل ، وفى مقترحات الرئيس أيزنهاور الخاصة بإدانة روسيا لخرقها اتفاقات « يالتا » و « بوتسدام » . ذلك أن « المبدأ الأساسى » — مبدأ « الدولة التآزرية » وهو المبدأ الذى بدأ به تاريخنا كاتحاد فيدرالى — ظل فلسفة مستمرة لعلاقاتنا الدولية حتى الآن .

والحق أن الخصائص الامريكية تجلت فى رد الفعل الذى بدا من الأمريكيين إزاء الانحرافات التى طرأت على موقفنا الرئيسى من بعض قرارات مؤتمر يالتا ، فعندما أعلن البيت الأبيض فى ٢٩ مارس ١٩٤٥ أن الولايات المتحدة وافقت على طلب روسيا بأن يكون لها ثلاثة أصوات

فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مقابل أن يكون للولايات المتحدة ثلاثة أصوات أيضاً... عندما أذيع ذلك ، قاومه الشعب الأمريكى مقاومة شديدة أدت إلى إلغاء الاتفاق فى ٣ ابريل ... وهكذا طرأ تحول سياسى كبير فى خمسة أيام . ويدل هذا التغيير فى قرار سياسى أساسى على مدى قوة المعارضة لمشروع كان يُعتبر خرقاً لمبدأ المساواة ؛ هذا المبدأ تستقر عليه أمتنا ، والذى بُنى عليه نظام « التضامن بين الدول الامريكية » . كذلك تعرض منح الدول الكبرى حق الاعتراض (الفيتو) للنقد المستمر منذ البداية ، مما حمل وزير الخارجية — ستتنيوس — على الدفاع عنه رسمياً ، ولكن هذا الحق لم يلبث أن فقد كثيراً من قوته عندما أوحت الولايات المتحدة بإحالة الموضوعات الحيوية التى يمكن ان يعرقلها استعمال روسيا لحق الفيتو ، إلى الجمعية العامة . ولا شك فى أن إحالة حق إصدار القرارات من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، كان جهداً مبذولاً لكفالة حق الدول الصغرى المستقلة — مثل كوريا — فى الحرية والحكم الذاتى، كما أنها بلغ دليل على حكمة التقليد الأمريكى التاريخى الخاص بالدولة التآزرية.

هذا إلى أن النقد الذى يُوجه إلى حق الفيتو يُوجه أيضاً إلى القاعدة التى تنص على أن تكون الدول العظمى أعضاء دائمين فى مجلس الأمن . إذ يبدو لكثير من الأمريكيين أن هذا الوضع غير حكيم . ولا يقل شأناً — فى بعده عن الحكمة — عن الاقتراح الذى قُدم ورُفض أثناء وضع الدستور الأمريكى ؛ هـــذا الإقتراح الذى كان ينادى بأن تُعتبر

نيويورك و بنسلفانيا وماساشوتس وفرجينيا ، هى الولايات الكبيرة ، ومن ثم يجب أن تتمتع بالسلطات ومسئوليات خاصة .

وهو اقتراح قُدّم فعلا أثناء مناقشة الدستور ورُفض . . .

فعندما اعترضت دول أمريكا اللاتينية فى سان فرنسيسكو على حق الفيتو ، وعلى تمييز الدول العظمى ، وزيادة عدد أصوات روسيا ، كانت فى الواقع تردد أثناء مناقشة دستور الأمم المتحدة ، نفس العبارات التى رُددت أثناء تشكيل الاتحاد الفيـــــدرالى الأمريكى عن دور الولايات الصغرى . ويمكن التنبؤ بأنه إذا كُتب للأمم المتحدة أن تعيش ، فإنها لن تلبث مع مرور الزمن — وربما على مراحل — أن تتبنى مقومات قيام الوحدة التآزرية بين الأعضاء بأعظم معانيها . إذ أن هناك شيئاً واحداً واضحاً هو أن الاتحاد الأمريكى الفيدرالى ، ونظام التضامن بين الدول الأمريكية ازدادا قوةً على مرّ الأعوام ، لأن مبدأ المساواة ، أزال العقبة الأساسية الوحيدة فى طريق التعاون الدولى فأُتيحت بذلك لكل دولة فرصة متساوية للاشتراك فى أى قرار يؤثر فى جميع الدول الأعضاء .

إن مبدأ الدولة « غير القابلة للتحطيم » شرطٌ أساسىٌ للاتحاد « غير القابل للتحطيم » . ولقد اتبع الأمريكيون هذا المثل الأعلى منذ البداية ، ولن يستطيعوا أن يتبعوا مبدأً غيره . فهذا هو معنى العالم بالنسبة لهم . ولا شك فى أن الهجوم العنيف الذى شُنّ على اتفاق يالتا الذى مُنحت روسيا بموجبه حقوقاً خاصة فى الصين ، مثلٌ حسن للموقف الأمريكى . أما هذا الهجوم

فيقوم — رغم الأسباب التي كانت تبررها مطالب الاشتباك في حرب عظمى — على أساس أن هذا القرار أتخذ دون علم الصين أو موافقتها ؛ ذلك أن الأمريكيين لم يستطيعوا أن يجدوا أي مبرر لموافقتنا على التنازل عن أجزاء من أرض شعب آخر بغير موافقته على ذلك سلفاً . إذ أن الأمريكيين يعتقدون أن مبدأ المساواة الذي يهيىء فرصة متساوية للاشتراك في كل قرار يؤثر على جميع الأعضاء ، يزيل أهم عقبة في سبيل التعاون الدولي ، وليس هناك من سبيل آخر أو بديل من القوة التي تجيء نتيجة للاتحاد . ولكن الاتحاد الحقيقي يتوقف على الالتصاق الإرادي ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا بين الذين يملكون كرامة متساوية .

ولعله من الخير للعالم ، ومن الخير لأنفسنا أن نلتزم الوضوح في تحديد الأهمية القصوى لهذا التقليد الآن . فالأمريكيون يريدون أن يسود السلام بينهم وبين روسيا ، ولكنهم لا يقبلون شراء هذا السلام على حساب الدول الأخرى ، لأن التقاليد الأمريكية لا تسمح بإبرام أي اتفاق يقسم العالم إلى مجالات نفوذ ، كما أنها لا تسمح بالتضحية لروسيا بأية دولة ، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة ، سعياً إلى تهدئة الحرب الباردة أو تجنباً لنشوب حرب ساخنة . ذلك أن السلام الوحيد الذي تقبله أمريكا ، هو السلام الذي يقوم على الأمن الجماعي — أي على أساس مبدأ العضوية التآزرية لجميع الدول الأعضاء في الأسرة الدولية . ولا شك أنه في الإمكان تجنب كثير من سوء التفاهم ، إذا بدأ أصدقاؤنا تفكيرهم فينا بهذه الحقيقة البسيطة .

وهكذا نظم الرأىُ الأخلاقى عن المساواة السياسية ما تبذله الولايات المتحدة من نشاط هائل ، كما كيِّف هذا النشاط طبقاً المثل الأعلى الخاص بالأمن الجماعى القائم على أساس اتحاد فيدرالى من ولايات متآزرة ؛ وتلك هى وجوه الإختلاف بيننا و بين روسيا، فنحن لا نخاصمها بسبب المصالح الاقتصادية، أو المذاهب السياسية ، أو سياستها الداخلية ، و إن كنا لا نحبها . فنحن لا نستطيع قبول إنكار روسيا للصفة التآزرية بين الدول الأخرى . كما أننا لا نؤمن بفكرة « الخمسة الكبار » ، أو « الثلاثة الكبار » ، أو « الاثنين الكبار » . و يوم يتعلم الاتحاد السوفيتى — إذا استطاع أن يتعلم — كيف يعامل جيرانه على أساس المساواة معه ، فسيتحد العالم ثانية ، و يتبخر الستار الحديدى من تلقاء ذاته . إننا لا نخاصم روسيا من أجل ذاتها ، و إنما نخاصمها بسبب استهانتها بسيادة واستقلال الدول الأخرى .

الفصل السابع

مبدأ « الدولة التآزرية »

إن الغرض من استعراض فلسفة العلاقات الخارجية التى شُرحت فى الفصول السابقة ، هو تصوير مدى أثر مجموعةٍ خاصةٍ من التجارب ، لامدح المثالية الأمريكية . إذ لا شك فى أن المجتمع الدولى الذى ينشأ على أساس الولايات المتآزرة يتصرف بالضرورة تصرفاً مغايراً لتصرف مجتمع ينشأ على أساس فكرة السلطة المركزية ، فالمجتمع الأول يجعل من التعاون وسيلة سياسته وغايتها ، إذ الواقع أنه لا يستطيع أن يتبنى أية أهداف أخرى ، ولذا فإن وسائله هى التى تحدد غاياته وأهدافه ، سواء أكانت دولية أو داخلية ، وهى لا يمكن أن تكون غير التعاون لحل المصاعب المشتركة ، كما أن وسائله لا يمكن أن تكون شيئاً غير التعاون أيضا . إن هذا المجتمع يتقبل مبدأ « عش ودع غيرك يعشْ » قضيةً مسلماً بها ، لأن حياته تتولد من استمرار عملية المحافظة على كيانه فى عالم تسوده احتكاكات لا تتسم بالعنف .

ذلك أن الاحتكاك والاختلاف أمران مفروغ منهما . ولهذا يعترف الجميع بأنهما ظاهرة دائمة ، ولا يحاولون بذل أى جهد لإيجاد حل مطلق لها .

فلقد أعيد تعريف معنى السلام بلا فطنة ، حتى أصبح يعنى ، لا إختفاء المصاعب الخطيرة أو إختفاء الإختلاف بين المصالح ، و إنما يعنى التشاحن اليومى على المسائل الجارية بغية الوصول إلى حلٍ وسط يمكن تنفيذه . ذلك أن المجتمع الدولى الذى يتألف من أعضاء « متساوين » وهبوا موارد غير متساوية يتطلب نبذ المعنى التقليدى لكلمتى «المشاكل» و «الحلول». ذلك أن فكرتى« الحلول » و « المشاكل » التى يتعين إيجاد « حلول » دائمة لها ، فكرتان خداعتان . فليست هناك فى الواقع « مشكلات » ولا « حلول » فى تركيب المجتمع السياسى أو العلاقات الدولية . بل إنه لا توجد فى الواقع « علوم اجتماعية » يمكن أن تستمد منها هذه الغايات النهائية . و بداية الحكمة فى مثل هذه الأمور هى الاعتراف بأن الإنسان يعيش فى عالم متناقض وغير كامل .

إن العالم غير خاضع تماماً لسيطرة الإنسان — فالحياة جميعها ، والمجتمع كله ، وجميع العلاقات الدولية ، عبارة عن سلسلة متغيرة قابلة للنمو من القوى التى لا يمكن أن يُفرَضَ عليها شكلٌ ثابتٌ بأية وسيلة . وخير ما يستطيع الإنسان أن يصل إليه هو العثور على وسيلة يمكن أن تؤدى إلى حل وسط يمكن تنفيذه بطريقة من شأنها أن يحدث التغيير بلا عنف . إن الاحتكاك سيستمر ، وستظهر الخلافات القديمة والحديثة باستمرار ، ولن تستطيع أية صيغة يبتكرها «العلماء» والساسة ورجال الحكم أن تؤدى إلى

تجميد اللحظة العابرة، أو أن تعطل بصفة دائمة ذلك السيل المستتر من التغيرات للتعارضة التي تقع دائماً فى العالم ، وهو سيلٌ لابد أن يستمر ما بقى الإنسان على سطح الأرض . ذلك أن هذه العمليات المتناقضة هى الحياة نفسها ، فإذا توقفت عن الحدوث ، فلابد للحياة ـ شخصية كانت أو اجتماعية أو دولية ـ من أن تتوقف . ومن هنا ، فإن الشيء الذى يمكن بلوغه هو الملاءمة المستمرة بين الدوافع المتناقضة ، لا الوصول إلى « حل » دائم .

ولابد من توفر قدر جوهرى من التوازن بين قوى الطبيعة حتى تستمر الحياة ، ولكن التوازن لا يمكن أن يكون تاما ؛ إذ أنه يتغير باستمرار ، ولذا فإن أحسن وصف للعالم المستقر هو « أنه عالم غير مستقر نسبياً » . وقياساً على ذلك، فإنه ليست هناك حلول ولا مشكلات بداخل أمة أو بين مجموعة من الأمم ، إلاّ أن الحلول الوسط يمكن فقط أن تتم بين ذاتيات موجودة ومعترف بها ، ولا يكفى أن توجد هذه الذاتيات ، وإنما يجب أيضاً الاعتراف بوجودها ، سواء أكانت رجالا أو نظما أو جمعيات أو اتحادات أو شعوبا . إذ أن الاعتراف بوجودها يتضمن اعترافا بأنه يتعين على جميع الكائنات الأخرى المماثلة أن تدرك أنها لا تستطيع أن تعيش إلاّ بالمشاركة معاً ، كما أنها لا تستطيع أن تعيش فى عزلة تامة . ذلك إن حالة المشاركة هى حالة الاستمتاع بفرصٍ متساوية للبقاء ، وهى بدورها تستلزم الأخذ بفكرة الكرامة المتساوية للذاتيات الموجودة التى تعتمد على بعضها البعض اعتماداً متبادلاً .

هذا هو معنى « الدولة التآزرية » فى العلاقات الدولية . إنها تعنى الكرامة المتساوية . غير أنها لاتمت بصلة إلى الثراء أو القوة أو الحجم أو السكان أو الثقافة . ولكنها تتصل كل الصلة بالاعتراف بأن التراضى (الحل الوسط) وسيلة مستمرة للاحتكاك غير المتسم بالعنف (السلام) . كما أنها متصلة كل الصلة بالاعتراف بالإحساس الفريد بـ « الشخصية التاريخية » التى تشعر بها كل دولة باعتبارها الأساس الوحيد للعلاقات الودية . ذلك أن السبيل الوحيد لامتصاص التغيرات من ناحية القوة والثروة دون عنف لا مبرر له ، هو أن تستمر الدول جميعاً فى التمتع بالكرامة على قدم المساواة . تلك هى خلاصة الفيدرالية فى العلاقات الدولية . فالعلاقات القائمة على أساس « الدولة التآزرية » تجعل فى الإمكان قبول النمو المحتوم لبعض الدول والاضمحلال المحتوم أيضاً للبعض الآخر ، دون حرب و بغير إراقة « ماء الوجه » لأن التغييرات قد تحدث تدريجياً وتمتص بعملية تنظيم آلية تجرى بين جميع الأعضاء الذين تربطهم رابطة المساواة وتتجسد هذه الخاصيات فى الفيدرالية ، وقد كشفت عن نفسها بعدة طرق فى تاريخ الولايات المتحدة .

وهكذا فإن الصفة الجوهرية للنظام الأمريكى مستمدة من علاقة فيدرالية بين ولايات متآزرة ، ولهذا فإن ما نترقبه من العالم وما نطالبه به يتشكيف بهذه الحقيقة ، إلا أن ذلك لايعنى أننا لم نرتكب ، فى علاقاتنا

بالعالم الخارجى ، أخطاء جسيمة؛ كما لا يعنى أننا لم ننكر معتقداتنا فى مناسبات كثيرة . فإن ثنى « ذيل الأسد البريطانى » التقليدى إن هو إلا مثلٌ واحدٌ من أمثلة السلوك غير المتسم بتحمل المسئولية فى العلاقات الدولية . فهناك تدخل «تيودور روزفلت» فى الوساطة فى النزاع حول حدود الاسكا؛ وهناك قوله « لقد أخذتُ قناة بناما » ؛ وهناك تدخل «ويلسون» فى هايتى وسان دومينجو ؛ وهناك «تعديل بلات» ؛ وهناك الاجراء التعسفى الذى اتخذه مجلس الشيوخ إزاء هجرة اليابانيين ؛ وهناك النزاع الذى استمر قرنا مع المكسيك ؛ وهناك هبوط البحارة الأمريكيين على سواحل أمريكا الوسطى مرات لا تُحصى ولا تعد؛ وهناك عدم المبالاة بشعور الدول الأجنبية وهو أمرٌ كثيراً ما كشفت عنه مناقشات الكونجرس ؛ وهناك ما نعمد إليه من تبشير أخلاقى مستمر ؛ وهناك إخضاع سياستنا الخارجية للسياسة الداخلية ؛ وهناك تأييدنا لكبار رجال الأعمال والأمريكيين الذين يستثمرون أموالهم فى الدول الأجنبية دون بذل الاهتمام الكافى بمدى شرعية مطالبهم ؛ وهناك نقص حساسيتنا بالنسبة للثقافة والقيم الأجنبية ؛ وهناك تأييدنا الواعى المتردد للاستعمار منذ الحرب الثانية ... كل هذه المثالب جزء من قصة قصورنا عن التمسك بالتزاماتنا .

إلا أن هذا التحول عن مثلنا العليا المعترف بها ليس سوى تيارات جانبية على حافة المجرى العريض لسياستنا الخارجية . أما التدفق الرئيسى

لعلاقاتنا مع بقية العالم فإنه قد استجاب ، فيما يشبه الثبات ، للتقليد الأساسى المتمثل فى الدولة التآزرية . وفيما عدا الفترة القصيرة التذكارية التى شهدت ما نطلق عليه اسم «عهد مكتب فريدمان الانشاءات» ، فإننا لم ننحرف وقتاً طويلاً عن فكرة الكرامة المتساوية للولاية بداخل نظامنا الفيدرالى ، ولذلك فإننا لم نسمح لأنفسنا بأن نعامل جهاراً الدول الأخرى كما لو كنا دولة مركزية تهتم أساساً بالأمن الذى يقوم على القوة العسكرية والمحالفات العسكرية . فإننا كنا أبداً ننشد أمننا إمّا عن طريق العزلة وإمّا عن طريق التعاون مع الشعوب الأخرى ذات الكرامة المتساوية .

ذلك أن فكرة كرامة الدولة المتساوية ، فكرة أساسية فى تفكيرنا عن العالم . لكن ما الذى نعنيه بكرامة الدولة المتساوية ؟ هذا سؤال دقيق ، لأنه يحدد صفة نظامنا الفيدرالى . وأكثر من ذلك ، أن هذه الفكرة عن تساوى الكرامة بالنسبة للدولة المتعاونة ، لا تمثل مجرد أساس نظامنا الفيدرالى فحسب ، وإنما تكن فيها أيضاً جذور نظام ولاياتنا الأمريكية . وما هو أكثر من ذلك ، أنها فكرة مماثلة متأثرة بالتجارب الأمريكية ، قُدِّر لها أن تحكم كومنولث الشعوب (الأسرة الفيدرالية) . بل إن هذا التعريف الأساسى نفسه للكرامة المتساوية بين الأعضاء المرتبطين ببعضهم البعض ، هو الذى شكّل الاتحاد

السويسرى الناجح منذ أمد طويل . ومن ثم، فإننا نعالج مبدأً عاماً للتنظيم يُعتَبَرُ النظام الأمريكى الفيدرالى نوعاً منه — وهذا النوع من التنظيم الدولى يتخذ ، فى العالم ، موقف المعارض للفكرة البديلة الخاصة بتوازن القوى بين الدول ، ولمذاهب سياسة القوة التى ابتدعتها مدارس « السياسة الواقعية » التى يُعتبر الأستاذ « هانز ج. مورجانثو» و « مستر جورج. ف. كينان » أشهر مَنْ روّجوا لها فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر .

ولقد نوقشت طبيعة النظام الأمريكى المستند إلى علاقات قائمة بين الولايات على أساس الكرامة المتساوية ، لأول مرة ، فى مؤتمر القارة والمؤتمر الدستورى — كما رأينا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب . بل لقد تأيدت الفكرة بشكل أهم ، فى المناقشة الكبيرة المعروفة فى تاريخنا باسم « ترضية ميسورى » — وكان الموضوع الذى بُحِث هو : هل يستطيع كونجرس الولايات المتحدة أن يقرر حداً دائماً لولايةٍ جديدة ، من شأنه أن يقلل من سيادتها إلى درجة تصبح معها ولايةً أقلَ سلطةً وكرامةً من الولايات التى كان الاتحاد يتكون منها ؟ . وكان الموضوع العاجل هو موضوع الرق ؛ أما الموضوع الأكبر ، فكان موضوع سلطات الكونجرس الدستورية وحقوقه فى إنشاء ولايات — بداخل الاتحاد الفيدرالى — تتمتع بحقوق أقل ، ومن ثم تكون أقل كرامة من الولايات الأخرى الأعضاء فى نفس الاتحاد . وعلى أساس هذا الإفتراض ، نوقشت

المسألة كلها ، ونجح أنصار فكرة المساواة فى السيادة بين الولايات فى الاتحاد الفيدرالى ، فى كسب المعركة بعد أن أيدهم نواب وشيوخ من الشمال أدركوا ما ستؤدى إليه المناقشة من أسس دستورية ؛ إذ كان محور المناقشة هو : هل يجب أن يتحول الاتحاد الفيدرالى المشكل فى نطاق الدستور ، إلى حكومة أخرى مختلفة ، بحيث يمكن ، بقانون يصدره الكونجرس إقامة أنواع مختلفة من الولايات بداخل النظام الفيدرالى ؟

وعند بحث الموضوع ، أدلى عدد من أعضاء الكونجرس الذين يحاربون الرق ، بأصواتهم إلى جانب الأعضاء الذين يحبذونه ، فى صالح الاقتراح القائل بأن الكونجرس لا يملك إلا أن يسمح بأن تنضم للإتحاد الولايات التى تتساوى فى المركز مع تلك الموجـــودة فعلا فى الاتحاد ؛ وإلا كان معنى ذلك أن الكونجرس يملك القدرة على أن « يجعل من رابطة الشعوب الجديدة « مجرد أقاليم » ، كما قال « چون برجيس » .

ولقد دارت مناقشات ناجحة تقول إن الكونجرس لا يستطيع أن يغيِّر صفة الاتحاد « ببيع التراخيص للأقاليم لتحصل على مركزٍ متساوٍ فى رابطة الشعوب» ، ويحصل فى الوقت ذاته على سلطة تتيح له أن يفرض على الولايات الجديدة سلطاناً لم يكن يتمتع به بالنسبة للأعضاء القدماء فى الاتحاد .

ولقد استطاع «السناتور وليام بنكنى» — من ماريلاند — أن يعبر

عن موضوع المركز المتآزر لكل ولاية من الولايات بقوة وفصاحة حينما قال :

« ما هو هذا الاتحاد ؟ إنه اتحاد من ولايات متساوية السيادة ، قادرة على إتيان كل ما لم يحرمه الدستور أو يحرمه الكونجرس .. إنه اتحاد متساوٍ بين أطراف ذات سيادة متساوية . ولقد كانت هذه الولايات ذات سيادة ومستقلة عن الاتحاد . وكان الهدف من الاتحاد هو الحماية المشتركة لممارسة هذه السيادة الموجودة فعلاً ، ورأت هذه الولايات التخلي عن جزء من تلك السيادة لتأمين بقاء الجزء الباقي ، فإذا تخلت عن هذا الجزء نتيجةً للتماسك المشترك ، فإنها لا تصبح ذات سيادة . إن الاتحاد يهيء تلك الوسيلة للحصول على « صافى التركة » . ومن هذا الاتحاد ستأتى ولاية جديدة . فإذا قبلت هذه الولاية الجديدة ذلك ، فإنها ستوضع على قدم المساواة مع الولايات الأصلية ، وهى لا شك تقبل ذلك لنفس الغرض ، ألا وهو حماية سيادتها التى لم تفرط فيها · فإذا جاءت مقصوصة الجناحين ، عاجزة ، مهينة ، فى مركز أقل من الولايات الأصلية ، فإنها لا تكون قد انضمت إلى الاتحاد الأصلى ، لأنه اتحاد من طراز مختلف ، فالطراز الأول هو الاتحاد القائم على التضامن ، أما الطراز الثانى ، فإنه إتحاد قائم على أساس الإنحياز — إنه إتحاد بين عمالقة وأقزام ، بين القوة والضعف ، بين سيادات كاملة وشبح هزيل للسلطة — وهكذا يتضاءل هذا الاتحاد وينكمش عن حجمه الأصلى بدلاً من أن يحافظ على أبعاده الحقيقية .

إن الاتحاد الوحيد الذى ستقررون الاعتراف به أو عدم الاعتراف به هو الاتحاد الفيدرالى الدستورى . فأنتم لن تسمحوا بدخول أية ولاية إلى أى اتحاد آخر . وأنتم لا تستطيعون أن تجعلوا الاتحاد ، بالنسبة للولايات الجديدة ، ما لم يكنه بالنسبة للولايات القديمة ، و إلا لما أصبح الاتحاد الحالى هو الاتحاد الذى تفتحون أبوابه لتدخله أطراف جديدة . و إذا سمحتم لها بالدخول فى اتحاد من شكل جديد ، فهل سيصبح اتحادنا الحالى هو الإتحاد الأصيل ؟ ولكن ما هى الولاية التى ستسمحون بانضمامها ؟ ماهى الولاية بالمعنى الدستورى؟ إنها ليست ولاية بصفة عامة، و إنما هى ولاية تجدونها محددة المعالم فى الدستور .. سلوا الدستور ، فإنه يبين لكم ماذا يعنى بالولاية بالقياس إلى الولايات الأخرى . إنها يجب أن تكون ولايةً مثل « ماساشوتس » و «فرجينيا» وغيرهما من أعضاء الاتحاد الفيدرالى الأمريكى — ولاية ذات سيادة كاملة فيما عدا القيود التى يفرضها الدستور عليها . إن الجانب الآخر فى المناقشة يقول إنه يمكنكم أن ترفضوا انضمام ولاية جديدة ، ومن ثم فإنكم إذا سمحتم بانضمامها، فإنه يكون فى استطاعتكم أن تحددوا شروط الانضمام . أما الرد على هذا القول ، فهو إنه و إن كان فى استطاعتكم أن ترفضوا ، إلا أنكم لا تستطيعون وضع شروط لا تتلاءم مع القانون الذى ستصدرونه . إنكم لا تستطيعون تحديد الشروط التى ، إذا نُفِّذت ،

كان من شأنها أن تجعل من الولاية الجديدة ولايةً أقل سيادة مما يحق لها أن تتمتع به فى ظل نظام الاتحاد القائم . إنكم لا تستطيعون وضع أية شروط تجعل التماسك القائم بين الإتحاد و بين الولايات الأصلية مختلفاً بالضرورة عن التماسك بين الولايات الأصلية . يمكنكم أن تسمحوا بالانضمام أو ترفضوه ، لكنكم إذا سمحتم به ، فينبغى أن تضموا ولايةً بالمعنى المفهوم من الدستور — ولاية تتمتع بكل السيادة التى تتمتع بها الأطراف الأصلية ، وعليكم أن تضموها إلى هذا الاتحاد لا إلى اتحاد تملونه أنتم ، أو إلى اتحاد تحددون أنتم شكله وسلطته تحديداً يجعله مختلفاً فى الشكل والصفة ، ويجعله قاصراً عن ممارسة نشاطه الوقائى بالنسبة للولاية الجديدة ، فى الوقت الذى يصبح فيه محتاجاً إلى نشاط من نوع آخر هو نشاط الكبت والتدمير » .

وهكذا عززت « ترضية ميسورى » الاتفاق الأقدم المتمثل فى قانون « نورث وست اوردينانس » — أى قانون الشمال الغربى — بأن أوضحت للولايات الأقدم أنه لا يمكن اعتبار ولايات الغرب « فى مركز شبيه بمركز الأقاليم » ، كما شدّت من أزر الاقتراح القائل بأن النظام الفيدرالى نفسه سوف ينهار إذا استطاع الكونجرس أن يفرض حدوداً على الدول الجديدة من شأنها أن تجعل هـــذه الولايات ذاتيات أقل شرعية من الولايات القديمة (رابطة الشعوب) .

ومنذ ذلك الحين ، والمحكمة العليا بالولايات المتحدة تؤيد عدم تمكين الكونجرس من الانتقاص من سلطة أية ولاية جديدة بالنسبة للسلطة التى تتمتع بها الولايات القديمة . وهناك مثل على ذلك هو القضية التى حكم فيها عام ١٨٨٣ ، وهى القضية الخاصة بولاية الينوى ، حيث أعلنت المحكمة ما يلى : « مهما يكن من شأن الحد المفروض على سلطتها كحكومة ، عندما كانت ما تزال إقليماً ، سواء بمقتضى قانون ١٧٨٧ أو بمقتضى تشريع الكونجرس ، فإن هذا الحد لم يعد له وجود ، إلا من حيث تبنيها هى له اختيارياً بعد أن أصبحت ولاية فى الاتحاد » . . « لقد ضُمّت ، وما كان فى الإمكان ضمها إلاّ على أساس المساواة بينها و بين الولايات الأصلية » .

وواقع الأمر أن الولايات متساوية فى سلطتها السياسية ، وهذه المساواة هى الشرط اللازم لبقاء النظام الفيدرالى . صحيحٌ بالطبع أن سلطات حكومة الاتحاد اتسعت كثيراً فى الأعوام الأخيرة ؛ ويُعزى ذلك أكثر ما يُعزى ، إلى تفسيرات الفقرات الخاصة بالتجارة والرفاهية فى الدستور . ولكن هذه الزيادة فى سلطات حكومة الإتحاد تمت بموافقة الكونجرس ، كما أنها تسرى على جميع الولايات بالتساوى ، ولا تضع أية تفرقة بين ولاية وأخرى . وعلاوةً على ذلك ، كان فى استطاعة الولايات أن تجرى تعديلا فى الدستور ، إنْ شاءت ، تستعيد بموجبه أى جزء من السلطات التى

حصلت عليها حكومة الاتحاد فى السنوات الأخيرة .

ومن هنا ، فإنه لا يوجد فى النظام الأمريكى الفيدرالى أى عضو أقل مرتبة أو مركزاً من عضو آخر . فمن الناحية القانونية ، تتمتع جميع الولايات باستقلال من نوع واحد ، وبامتيازات متماثلة ، كما أنها خاضعة لحدود واحـدة والتزامات واحدة أيضاً . أما الفوارق بين الولايات فتقاس بالحجم، وعدد السكان ، والموارد، والثروة، لا بالمركز والامتيازات، إذ لايوجد فى نظامنا الفيدرالى ولايات عليا وأخرى سفلى ، أو ولايات كبرى وأخرى صغرى .

ويصدق هذا الوصف الذى حددنا به مكان كل ولاية على حدة فى الولايات المتحـــدة على مركز كل دولة من دول « رابطة الدول الأمريكية » . أما الاختلافات بين الولايات المتحدة ونظام رابطة الدول الأمريكية فكبيرة جداً ، فالأولى دولة ذات حكومة مركزية. أما الثانية فمنظمة « مفتوحة » تقوم على أساس الإتفاق بين أعضائها . إلا أن العلاقة بين كل ذات منفصلة فى التكوينين وبين بقية الأعضاء تكاد تكون واحدة .

ففى نظام رابطة الشعوب الأمريكية (بان أمريكان سابقاً) تتمتع كل دولة ، قانونا ، بالمساواة التامة مع الدول الأخرى ، فلكل دولة من هذه الدول الأعضاء صوت واحد ، وليس هناك فيتو (حق نقض) ، كما

لا توجد شعوب مميزة يجمعها مجلس يملك سلطات تُنْكَرُ على الأعضاء الآخرين . ويضمن ميثاق المنظمة لكل دولة سلامة أراضيها وسيادتها واستقلالها . وليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بأية طريقة فى الشئون الداخلية أو الخارجية لأية ولاية أخرى فى نصف الكرة الغربى . أما جميع الخلافات الدولية التى تنشأ بين الدول الأعضاء ، فإنها تحل بالوسائل السلمية ، كما أن أى هجوم يقع على أحد الأعضاء ، يُعتبر هجوما على الآخرين جميعا . وليس من حق أية دولة أن تستخدم الضغط الاقتصادى أو السياسى بقصد الحصول على بعض المزايا لنفسها . ولا يجوز مطلقا الاعتداء على أراضى أية دولة من الدول الأعضاء ، كما أن الحصول على أراضٍ أو أية امتيازات أخرى بالقوة أو الاكراه، لا يُعترف به ؛ ولجميع الأعضاء مراكز متساوية فى جميع اللجان الهامة بالمنظمة . وفى معظم الحالات ، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفى قليـــــل منها بأغلبية ثلثى الأصوات .

ولقد تحدث الدكتور « البرتو ليراس » رئيس جامعة كولومبيا السابق والسكرتير العام لمنظمة رابطة الدول الأمريكية حاليا ، عن الصداقة القائمة بين شعوب نصف الكرة الغربى ، فقال « لقد تمتعت هذه الشعوب ، وما زالت تتمتع ، وستتمتع فى المستقبل، بميزة لا تُقدّر ، تلك هى أنها جيرانٌ لواحدة من

أعظم امبراطوريات التاريخ بغير أن تعانى الخوف من الاستعمار أو التهديد باستعمال العنف ، متمتعةً بدفء نظام دولى قائم على القانون الذى يحافظ على استقلالها و يضمن سلامتها وسيادتها الكاملتين على مر الأيام » .

و بعد أن أشار « الدكتور ليراس » إلى أن المساواة فى قوة التصويت والمسلك الديمقراطى ، وقرارات الأغلبية التى تتصف بها الوسائل المنفذة فى منظمة رابطة الدول الأمريكية ، قال : « إن المبدأ الأساسى الذى يوجه الحياة السياسية لهذه البلاد (الولايات المتحدة) هو نفسه القاعدة الأساسية لمنظمة رابطة الدول الامريكية » .. ومن الواضح أن هذه المنظمة التى بلغ عمرها ستين عاماً وتضم واحداً وعشرين شعباً من شعوب نصف الكرة الغربى ، اكتسبت تدريجيا قوة متزايدة جبّارة ، كما نمّت شخصيتها ووحدتها . بل إن ميثاق المنظمة ذاته يتحدث عن « الوحدة الروحية » للقارة ، وصحيح أن هذه المكاسب نمت ببطء ، ولكن نموها إلى مستواها الحالى والدور الذى تلعبه الآن وستلعبه فى المستقبل ، يرجعان إلى قبول المبدأ القائل بأن الشعوب قد تختلف فى الحجم وعدد السكان والموارد والقوة ، ولكنها متساوية فى المركز والمكانة ، وتتمتع بامتيازات متساوية ، وترابطها التزامات متساوية . ولقد أوضح الدكتور « مانويل ساليش » وزير خارجية « جواتيمالا » الأساس الذى عاش نظام رابطة الدول لامريكية على أساسه ، أى فكرة الولايات التآزرية

القديمة بقوله : « ... هنا ... لا يُحسَبُ أى حساب للاختلافات الجغرافية أو الاقتصادية أو غيرها . . . وصوتنا ، وهو صوت دولة صغيرة ، يتمتع بفضل كرم العشرين جمهورية الأخرى ، بالمستوى الأدبى الذى يتمتع به صوت الآخرين » .

وإذا كانت المثل العليا المتمثلة فى فكرة « الولايات التآزرية » تكمن فى أساس نظامنا الفيدرالى ومنظمة الدول الأمريكية أيضا ، فإنها لعبت أيضا الدور الرئيسى فى نمو رابطة الشعوب . ومن الطريف أن نذكر أنه فى الفترة التى شبت الثورة الأمريكية فيها تقريباً ، عندما كان « جيمس ويلسون » و « بنجامين فرانكلين » و « توماس جيفرسون » و « جيمس ماديسون » يؤكدون المبدأ القائل بأن كل مستعمرة كانت متآزرة تحت التاج ومستقلة قانوناً عن البرلمان ؛ فى هذا الوقت كان بعض رجال القانون الدولى الانجليزينادون بأفكار مماثلة كأساس لإنشاء الإمبراطورية البريطانية . ولقـــد ناشد « الماجور كارترايت » الانجليزى — فى سلسلة من الخطابات بعث بها إلى البرلمان الانجليزى — فى عام ١٧٧٤ ؛ ناشد باصلاح النظام البريطانى الاستعمارى على أسس تكاد تكون متماثلة فى جوهرها للأسس التى طالب بها زعماء أمريكا المستَعْمرون ، إذ كان يؤمن بأن الإمبراطورية تتكون من مجموعة من الدول « المتساوية فى المركز الدستورى » ذات

تشريعات متناسقة ولها ملك مشترك . وقال إن العلاقات بين المستوطنين الأمريكيين ووطنهم الأم ، كانت شبيهة بالعلاقات بين هانوفر وبريطانيا العظمى أو بين اسكتلندا وانجلترا قبل عام ١٧٠٧ . ومضى يقول مجادلاً « إننى أعتبر الحكومة الأمريكية — كالحكومة الإيرلندية — مملكةً شقيقة ؛ ولهذا فإنى أطالب بقيام اتحاد قوى دائم بينها باعتبارها فروعاً منفصلة من أسرة واحدة كبيرة ». لقد كان يريد أن تكون المستعمرات « دولاً حرة مستقلة » على أن يظل الملك حاكما « اسمياً » كما هى الحال فى بريطانيا العظمى . أراد أن تكون المستعمرات محميةً فرادى وجماعات من كل دولة أجنبية ، وأن يُضمَنَ لكل منها استقلالها بالنسبة للمستعمرات الأخرى . وألح أيضا فى إبرام معاهدة لانشاء عصبة صداقة دائمة للأمن المتبادل ضد الدول الأخرى . ولا شك فى أن هذا التغيير كان سيعود على الامبراطورية بفائدة جليلة · إذ أن الملك كان سيحصل على « خمسة عشر مملكة مستقلة بدلاً من أقاليم كثيرة تابعة ، بل لا تكاد تكون تابعة له . وسيصبح أبا لثلاثة ملايين شخص من الرعايا الأحرار السعداء بدلا من فرض حكم الطغيان على عدد كبير من الأرقاء المتذمرين ، وبدلاً من أن يفقد — نتيجة للثورة — عدداً كبيراً من شعبه » .

كذلك قدّم « جرانفيل شارب » — عدو الرِّق المشهور — أفكاراً مماثلة ، ففى عام ١٧٧٤ ، أصدر نشرةً ألح فيها على تبنى الاعتراف الدائم

بمنح سلطة تشريعية منفصلة ، لأنها — أى المستعمرات — والدولة الأم سوف «تـكوّن إمبراطورية شاسعة لن تنقسم أبداً» ، ولأن المحافظة على الدستور البريطانى وعدم خرقه فى جميع المستعمرات ستتيح « قيام رباط كاف من الاتحاد بين تاج بريطانيا العظمى الامبراطورى ومستعمرات ما وراء البحار » .

كذلك اعتنق مثل هـذه الاراء ، مفـكر متحرر معروف هو «دكتور ريتشارد برايس» الذى عرض أفـكاره فى كتاب « ملاحظات على طبيعة الحرية المدنية ، ومبادئ الحـكم ، وعدالة الحرب مع أمريكا وسياستها » الذى نُشر عام ١٧٧٦ . وقد لخص الأستاذ « شويلر » آراء الدكتور « برايس » فى الـكلمات التالية « كان مثله الأعلى يتمثل فى قيام تحالف اختيارى تعاونى للدول ذات الحـكم الذاتى المتآزرة مع بعضها البعض والمتحدة عن طريق التاج » . وهكذا كانت الأفـكار التى نادى بها « كارتريت » و« شارب » و« وبرايس » شديدة الشبه بالأفـكار التى يتـكون منها الآن الأساس النظرى الذى استقر « الـكومنولث البريطانى » عليه . وقد أوضح ونستون تشرشل بفصاحة هذا الأساس لوحدة « الـكومنولث البريطانى » عندما قال فى تأبينه للمرحوم الملك جورج السادس « ليس هناك شك فى أن نظام الملـكية الدستورية هو أعمق النظم التى نمت بيننا خلال القرون ، أو برزت إلى الوجود إبان

حياتنـا ، وأنه أكثرها إعزازاً من جانب جميع شعوبنا المتحدة. ولقد اكتسب هذا النظام فى الجيل الحاضر معنًى قوياً لا مثيل له لم يكن أحد يحلم به فى الأزمنة السابقة. لقد أصبح التاج الحلقة الغامضة ، بل لعله من الأجدى أن أقول الحلقة الساحرة التى وحدت بين شعوبنا ودولنا وأجناسنا المتفرقة والمتشابكة معاً فى وقت واحد. ولهذا أصبحت الشعوب التى كانت لا تطيق أى دستور مكتوب ينطوى على أى انتقاص من استقلالها ، سباقةً إلى التفاخر باخلاصها للتاج ، فشملتنا بذلك البركة ، ونحن نحيا فى خضم متاعبنا وفى هذا العالم القوى الذى شب ونما حول جزيرتنا الصغيرة. لقد أصبحنا مباركين لأن عنصر الإتحاد ، هذا العنصر الجديد غير المحسوس أو الملموس ولكنه — لأغراض عملية — تام القوة ، قد ظهر إلى عالم الوجود بيننا » .

غير أن تحقيق مثل هذه الأفكار لم يتم إلاّ بعد أحداث هامة مثل استقلال أمريكا ، والمشا كل التى واجهتها كندا وأدت إلى صدور تقرير درهام فى عام ١٨٣٩ ؛ والنمو البطىء للفدرالية الدستورية بكندا واستراليا ونيوزيلندا ، ومآسى الحرب العالمية الأولى ، والنزاع الدموى فى أيرلندا ، والحركة العنيدة التى تمثلت فى المقاومة السلبية فى الهند .

ويتمثل التغيير الذى حدث ، فى الاسم الجديد الذى أطلق على الامبراطورية البريطانية القديمة ، فقد أصبح يطلق عليها « الكومنولث

البريطانى » — رابطة الشعوب البريطانية — ، وحديثاً أقتصر على تسميته بالكومنولث . فالكومنولث يتكون إذن من الشعوب التى كانت تابعة لبريطانيا من قبل ، وأصبحت الآن شعوبا مستقلة تماما متحدة باختيارها ، تتمتع كل منها بالسيادة المطلقة والمساواة الكاملة فى الحقوق . أما بريطانيا ، فهى فى الواقع أقدم عضو فى الكومنولث ، ولذلك فإنها تتمتع بقسط أكبر من الهيبة والسلطة الأدبية بفضل العراقة والتجارب والدور التاريخى الكبير الذى لعبته . ولكنها لا تستطيع أن تسن قانوناً لمستعمراتها السابقة ، أو ترفض أى قانون تسنه إحدى هذه المستعمرات ، كما أن أعضاء الكومنولث غير مرتبطين بأى التزام إجبارى نحو بريطانيا . ففى استطاعة أية دولة من دول الكومنولث — كما فعلت إيرلندا أثناء الحرب العالمية الثانية — أن تلزم الحياد وترفض السماح لأساطيل الحلفاء باستخدام موانيها ، وتحتفظ بعلاقاتها الديبلوماسية مع العدو ، ومع ذلك تظل عضواً فى الكومنولث . كذلك لا يقدم أعضاء الكومنولث أية إعانات أو ضرائب لبريطانيا ، و يتصرفون كما يشاءون فى سياستهم الخارجية ، ولهم ممثلوهم الديبلوماسيون وقواتهم المسلحة وسياستهم الخاصة فى الهجرة . وتستطيع الدولة العضو أن تقطع العلاقات التى تربطها بالكومنولث كما فعلت بورما ، أو تظل بداخله وتصبح جمهورية كما فعلت الهند . أما الرابطة بين الأعضاء ، فلا تقوم على دستور مكتوب

أو مجموعة رسمية من القوانين ، ولهذا يصعب الوقوف على نظرية تؤيدها الوثائق ، يمكن أن تصف هذا الاتحاد . إنه ليس دولة وليس اتحادا فيدراليا رسمياً . ولكنه ليس مجرد مجموعة من الوحدات المستقلة . إنه اتحاد مرن من الشعوب ، قادر على إظهار قوة عظيمة واخلاص وولاء إبان الأزمات .

وبالمثل ، تتكون سويسرا من اتحاد يتألف من أعضاء يتمتعون بمركز قانوني واحد ، ولكن المقاطعات الخمس والعشرين التي يتألف منها الاتحاد السويسري تختلف اختلافا كبيراً من ناحية الحجم ، فإن مساحة «جريسونز» مثلا تبلغ ٢٧٤٦ ميلاً مربعا على حين تبلغ مساحة « زاج » ٩٣ ميلا فقط ؛ بينما يبلغ تعداد سكان مقاطعة « برن » حوالى ٧٢٩,٠٠٠ نسمة وسكان « أورى » ٢٧,٠٠٠ شخص فقط . ولهذه المقاطعات الخمس والعشرين أشكال مختلفة من الحكومات ، وتحتفظ الكوميونات الـ ٣١٦٤ التي يتكون منها الإتحاد بكثير من عاداتها الخاصة . أما حكومة الإتحاد ، فتقوم على أساس دستور عام ١٨٤٨ الذى تأثر كثيراً بدستور الولايات المتحدة . وتتمتع الحكومة بسلطات محدودة فقط ، وكان من نتيجة التغيرات التي أدخلت حديثا على الدستور ، أن أصبحت تشريعات الاتحاد قابلة للرفض والتعديل . ولقد احتفظت المقاطعات السويسرية لنفسها بقدر من سلطات حكوماتها أكثر من القدر الذى احتفظت به الولايات المتحدة

الأمريكية . ويرجع تاريخ الفيدرالية فى سويسرا إلى أيام التحالف بين أقاليم الغابات الثلاثة « أرى » و«شوايز» و «انترولدين» فى عام١٩٢١ . وما لبثت مقاطعات أخرى أن انضمت إلىالأقاليم الثلاثة القديمة تدريجياً. وعلى الرغم من المنازعات والحزازات ، فإن مبدأ الفيدرالية إستطاع أن يبقى رغم جميع التقلبات . ولقد ظل مجلس « الدايت » المكون من سفراء يؤدون واجباتهم طبقا لتعليمات حكوماتهم ، يعالج الشئون العامة قروناً طويلة ، وظل أعضاء الاتحاد الأصليون حوالى ستمائة سنة ، ملتزمين بقاعدة تقضى بضرورة حل جميع المنازعات بينهم بالتحكيم ، وما لبث أعضاء آخرون أن انضموا إلى الاتحاد الأصلى تدريجيا ، فمقاطعة « لوتسرن » انضمت إليه عام ١٣٣٢ ، و « زيوريخ » عام ١٣٣٥ ، و « سلاروس » و « زاج » فى عام ١٣٥٢ ، و « برن » فى عام ١٣٥٣ . وفى أوائل عام ١٤٨١ تبنى مجلس « دايت » مقاطعة « ستانس » مبدأ الأمن الجماعى ، بأن اتخذ قراراً بأن يخف الأعضاء لمساعدة أى عضو يهاجمه عضو آخر ، وفى عام١٨١٥ تجسم مبدأ المساواة السياسية المطلقة بين جميع الأقاليم ، وذلك بمنح كل إقليم صوتاً واحداً ، وإعلان قدسية أراضى كل واحد منها وتحريم هجوم أى عضو على عضو آخر .. وهكذا فإن سويسرا تعتبر أقدم — ومن بعض الوجوه أكثر — الاتحادات نجاحاً فىالعالم الغربى .

إن تاريخ الاتحادات الأربعة المتباينة الذى فصلناه هنا يستحق

تأملاً من جانب كل مَنْ يدرس التنظيم الدولى ، لأن كل اتحاد منها يصوِّر بطر يقته الخاصة مبدأ الدولة التآزر ية . كما أن هذه الاتحادات جميعا توضح أيضا أن قبول هذا المبدأ ضرورى لنمو النظام الفيدرالى و بقائه . ففى حالة الولايات المتحدة ، أدت المناقشة التى انتهت بما نسمِّيه « ترضية ميـورى » إلى تأ كيد المبدأ الأصلى القائل بأن علاقات الولايات إحداها بالأخرى تجرى على قدم المساواة ، وأن الولايات الأقدم لا تستطيع أن تفرض على ولاية جديدة مركزاً أهون شأناً بغير أن يؤدى ذلك إلى نسف أسس الاتحاد نفسه . ولقد أعاد هذا القرار تأ كيد الاتفاقات السابقة عن المساواة فى التصويت بمجلس الشيوخ بصرف النظر عن تعداد سكان الولاية ، كما أرسى قاعدة منع تدخل إحدى الولايات فى شئون ولاية أخرى ، وذلك بوضع تشريع لحل المنازعات بين الولايات ، وتأمين سلامة أراضى كل ولاية بوضع قاعدة تقضى بعدم تقسيم أية ولاية أو اتحادها مع أخرى ضد إرادتها ، وأن تحتفظ الولايات بجميع سلطاتها ولا تتنازل عنها للحكومة الفيدرالية . كل هذه المبادىء قررها الدستور ، ولهذا أصبحت الحـكومة الفيدرالية اتحاداً غير قابل للتحطيم ، يتـكون من ولايات غير قابلة للتحطيم أيضاً .

و بالمثل ، كان من الضرورى فى حالة « رابطة الدول الأمريكية » ، إعادة تأ كيد « مبدأ الدوله التآزر ية » بالنسبة لـكل دولة ، قبل أن يتمكن

نظام « بان أمريكان » (كل أمريكا) من التقدم إلى الأمام ليصبح هيئة دولية صامدة . ولقد تطلب هذا التأكيد التنازل عن حق التدخل فى الشئون الداخلية أو الخارجية لأى سبب من الأسباب ، كما تطلّب ضمان سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة من الدول الأعضاء، تأكيد مبدأ الأمن الجماعى ، وتأكيد المساواة السياسية والقضائية التى لا يمكن أن تتحقق إلاّ بتحريم التدخل ؛ وكما هى الحال فى الولايات المتحدة ، فإن جميع المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء « يجب أن تحل بالوسائل السلمية ».

ولقد كانت هذه الشروط ذاتها هى الشروط التى حددت العلاقات بين أعضاء كومنولث الشعوب البريطانية ، فقد كان هذا الكومنولث اتحاداً بين دول متساوية الاستقلال والسيادة ، لا يؤمن بوجود أعضاء كبار وأعضاء صغار .

ففى عام ١٩٢٦ ، وافق المؤتمر الامبراطورى على أن تكون المستعمرات وبريطانيا « متساوية فى المركز » وألا تتبع إحداها الأخرى بأية حال من الأحوال ، فى شئونها الداخلية أو الخارجية ... وهكذا ، فإن المساواة فى المركز من حيث اتصال الأمر ببريطانيا والمستعمرات السابقة ، كانت المبدأ الرئيسى الذى حدد جميع العلاقات بين بريطانيا وهذه المستعمرات السابقة .

وفى فبراير ١٩٤٨ ، أعلن قانون استقلال سيلان أن الهند « عضو مسئول تماماً فى الكومنولث البريطانى ، وأنها غير تابعة على الاطلاق و بأى وجه من الوجوه ' لأحد فى شئونها الداخلية أو الخارجية ، وأنها مرتبطة بالكومنولث بارادتها و بدافع الاخلاص المشترك للتاج » .

أما فى جنوب أفريقيا ، فإن الوضع مختلف إلى حد ما ، فالملك كما جاء فى بعض المراجع المشهورة « يُعتَبر لأسباب تتعلق بحكم البلاد ، ملكا على البلاد ، ومن ثم فإنه ملك على جنوب افريقيا وليس على الكومنولث. إلا أن التاج ليس له مع ذلك وجود فعلى هناك » .

أما فى إيرلندا ، فليس للتاج هذه الصفة الرمزية ؛ ومن ثم أستبعد القَسَم ، لأنه — ، كما قال مستر دى ڤاليرا — «عبء لا يطاق » . كذلك أعلن مستر « دى ڤاليرا » أن الأيرلنديين يفضلون أن يكونوا متحدين « من الخارج » ، فقال « إننا متحدون مع دولة كومنولث الشعوب البريطانية واكننا لسنا أعضاء فيها » .

بيد أن فكرة البقاء حتى كعضو فى الكومنولث البريطانى لم ترق لبورما ، لأن شعبها اعتقد أن كلمة « بريطانى» تدل على التملك والخضوع . إلا أنه فى عام ١٩٤٧، أعلن رئيس وزراء بورما «مستر ثاناكين نو» أنهم مستعدون للنظر فى الانضمام إلى كومنولث متحد . وبالفعل عُدِّل اسم

الكومنولث فى عام ١٩٤٨ فى وثيقة تعديل قانون الجنسية البريطانية ، ولكن هذا التعديل جاء متأخراً .

على أن المطالبة بالسيادة المستقلة لأعضاء الكومنولث التى ظهرت أول الأمر بوضوح فى ايرلندا عام ١٩٢١ عندما طالب الايرلنديون بالاتحاد من الخارج ، لم تلبث أن تحققت تماما عندما انفصلت ايرلندا عن الكومنولث . كذلك رُفضت فكرة خلع التبعية على الكومنولث « البريطانى » وفكرة جعل التاج « البريطانى » رمزاً جوهرياً للوحدة بين جميع الأعضاء — فالكومنولث اتحادٌ حرٌ بين دول كاملة السيادة ، تجمعها التقاليد والتجارب التاريخية المشتركة والمصلحة والايمان المشترك بأن اتحاد هذه الدول على أساس تاريخها المشترك ، يجعلها مرتبطة معاً برباط أقوى من الرباط الذى يتم عن طريق القوة أو يقوم على رمز تجعله الكراهية والحزازات السابقة غير مقبول من بعض الأعضاء . فالوحدة هنا كامنة فى الحرية والذاتية . صحيحٌ أن تحول امبراطورية عالمية إلى اتحاد حر ، كان عملية بطيئة . ولكن مجرد إمكان حدوث هذا التغيير ، يكشف عن مدى مرونة التقاليد الانجليزية الدستورية . ذلك أن روح القرن العشرين جعلت فكرة التبعية وفرض السيادة على الشعوب الأخرى أموراً تتعارض مع الوطنية المتدفقة التى سادت عصرنا هذا . كما أن إصرار كل شعب على وجه الأرض على

ضرورة الاستمتاع بما يُسمى « الشخصية التاريخية » ، وهو حقٌ ينبغى ألا يُنكر أو يُطعَن فيه ، جعل الاستعمار أو حق مجرد تشذيب الحكم الأجنبى أمرين غير مقبولين . ومن هنا ، فإن الإبقاء على اتحاد كهذا مكون من مثل هذه الشعوب والأجناس والثقافات العديدة التى مثلتها الامبراطورية البريطانية ، والحيلولة دون تدميره نتيجةً لما يقوم من حقد ومنازعات ، قضيا بأن يتلاءم الشكل الدستورى الذى يُوضع للابقاء على الرابطة بينها ، مع الحقائق السياسية للعصر . وما أن تم التوفيق بين الأفكار القديمة عن الامبراطورية ، والأفكار الأحدث عن « الشخصية التاريخية » حتى قام الاتحاد على أساس من التعاون ، أكثر حكمة ومرونة من الأساس السابق . وآية ذلك أن جميع الشركاء أصبحوا أعضاء متساوين فى نفس الأسرة : إنهم جميعاً بداخل منزل واحد ، وهم أقوياء بفضل تلك القوة التى تنبع من الوحدة الأدبية والالتصاق الارادى . وإذا قارنا هذه الوحدة بالتحالف العسكرى الذى يقوم على توازن القوى ، لتبين لنا أن الأخير حبلٌ من الرمال . ولقد استطاع الاتحاد السويسرى أن يحقق وحدة مماثلة — على نطاق صغير مختلف — قائمة على أساس الاعتراف باختلاف الجنس واللغة ، وتباين الأشكال الدستورية وعدم تماثل التقاليد التاريخية .

ورُبَّ معترض يقول إن اتخاذ الولايات المتحدة وسويسرا مثالين

على التنظيم الدولى ، يشوه معنى كلمة « دولى » . بيد أنه لابد أن يكون قد وضح الآن ، أن الشىء الذى أنقذ الاتحاد الأمريكى وجعله تلك المنظمة الحالية ، هو على وجه الدقة قبول عدة ولايات لمبدأ السيادة المتساوية فيما بينها ، فلو أن « ترضية ميسورى » اتخذت طابعاً مختلفاً عن الطابع الذى اتخذته ، لكان من الحتم أن يتغير الشكل الفيدرالى تبعا لذلك ، ولأصبح الاتحاد — إذا بقى شىء من هذا الاتحاد — حكومة مركزية تتفشى فيها الأوبئة الامبراطورية التى تحدثنا عنها . ويصدق هذا القول على سويسرا أيضاً . فإن التاريخ الفيدرالى الطويل لهذه الأمة العظيمة ، يصور بمائة دليل قوى حيوية مبدأ المركز أو المكانة المتساوية ، فإن البلاد السويسرية لم تستقر وتتمتع بتاريخ سياسى سلمى إلا عندما فهمت أقاليمها هذا المبدأ ووعته تماما .

ومن ثم . فإن هذا المبدأ نفسه الذى يسود هذه الأشكال الأربعة من أشكال التنظيم الدولى الناجح ، يقوم على فكرة « الدولة التآزرية » .

ومن وجهة النظر الأمريكية ، فإن فكرة « الدولة التآزرية » مبدأ عام يصلح للتطبيق على نطاق عالمى . وإلا فكيف يمكن أن نفسر ما دأب عليه الأمريكيون من السعى إلى التنظيم الدولى ؟ فمؤتمر القارة ، والولايات المتحدة ، ومنظمة رابطة الدول الأمريكية ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة حلف شمال الأطلنطى ، والجهود التى تبذل لتحقيق

اتحاد أوربى ... كل هذه التنظيمات أجزاء من القصة نفسها . ففى كل مناسبة من هذه المناسبات، يظهر بوضوح التعاون بين دول متساوية . أما مدى تجانس هذا الإتجاه مع التجارب الأمريكية ، فقد وضح منذ فجر تاريخ أمريكا ، لاعن طريق إيماننا بمبدأ المساواة التشريعية للمستعمرات ، ذلك المبدأ الذى قدمه الزعماء الأوائل باعتبـاره أساساً مناسبا لتنظيم الامبراطورية البريطانية ، وإنما كان هذا الاتجاه متمثلا أيضا فى الاقتراح الذى قدمه بنجامين فرانـكلين بعد وضع الدستور الأمريكى ، ومؤداه أن تحذو أوربا حذو أمريكا فتنشىء لنفسها نظاما فيدراليا .

لقد كان بنجامين فرانـكلين رجلا حكيما ومحنـكا أكثر مما كان معظم الرجال ؛ ولم يكن يعرف كل شيء عن الولايات المتحدة فحسب ، وإنما كان على علم تام بكل شئون انجلترا والقارة ، وعندما تقدمت به السن ، وبعد أن اشترك فى وضع الدستور الأمريكى ، شعر بأنه يمثل نظاما سياسياً يجدر بأوروبا أن تتبناه لنفسها . ففى عام ١٧٧٨ ، كتب فرانـكلين لصديق أوربى يقول له : « أبعث إليك مع هذا بمشروع الدستور الفيدرالى الجديد لهذه الولايات ، فقد قضيت شهور الصيف الماضى الأربعة وأنا أعمل مع المجلس الذى وضعه ... فإذا نجح ، فإننى لا أجد سبباً يدعوكم فى أوربا إلى عدم تنفيذ مشروع هنرى الرابع طيب القلب ، بتـكوين اتحاد فيدرالى ، وجمهورية واحدة كبيرة تضم جميع دوله وممالكه

المختلفة ، عن طريق ميثاق مماثل لميثاقنا » .

وهكذا نمت فكرة الفيدرالية مع نمو الشعب الأمريكي ، باعتبارها جزءاً من فكرة الحرية السياسية . فنحن نؤمن بأن الأمن يقوم على التعاون ، وأن التعاون لا يمكن أن يتم إلا بين ذاتيات متساوية ، وأن للمساواة تقضى على السبب الأساسى للنزاع السياسى ، لأن الدول المتمتعة بالمساواة سياسياً تتآزر وتتعاون من ناحية الكرامة والمركز ، كما نؤمن بأن مثل هذه المساواة المشتركة لازمة للدول المختلفة ، حتى يمكن تحقيق تلك الوحدة التى تجعلهم أعضاء فى أسرة سياسية واحدة . كما أن التعاون الدولى يتطلب ، من وجهة نظرنا ، أن يكون جميع الأعضاء المشتركين فيه مرتبطين معاً من الداخل ، وأن تكون هذه الزمالة فى النهاية « اتحاداً غير قابل للتحطيم » . وهذا هو السبب فى نفور الأمريكيين الشديد من فكرة توازن القوى ، وهذه الفكرة الدخيلة على تقاليدنا . ومن ثم أخذنا على غيرنا من الدول جنوحها إلى سياسات قائمة على أساس هذه الفكرة ، كما رفضنا اعتناقها . وخير شاهد على هذا الموقف ماقال الرئيس ويلسون : « كان مركز النظام القديم ، هو ذلك الشىء غير المستقر الذى اعتدنا أن نطلق عليه (توازن القوى) ... وهو شىء يُقرَّر بحد السيف ... ويميل إلى هذا الجانب تارةً وإلى الجانب الآخر تارةً أخرى» ... و «إذا كان المستقبل لا يدخر لنا إلاّ أن تقوم محاولات جديدة للمحافظة على العالم

فى وضعه الصحيح عن طريق توازن القوى ، فإن الولايات المتحدة لن تشترك فى ذلك ، لأنها لا تستطيع أن تنضم إلى أى تكتل دولى ما لم يكن هذا التكتل شاملا الجميع » .. بيد أن هذه المعتقدات الأمريكية المستمدة من خبرة الأمريكيين وتجاربهم ، تُعتبر فى نظر المدافعين عن سياسات القوة وتوازن القوى «.. اختناقاً من صنع تصورات أخلاقية مجردة ... وهى تصورات أصبحت بديلا شائعاً للفكر السياسى » ، كما قال « هانز مورجنثاو » .. ومن هنا ، كان ويلسون ، مدفوعاً وهو يطالب بإنشاء عصبة الأمم ، «بأن يستبدل بالصالح القومى للولايات المتحدة ، التبشير بإقامة عالم باسل جديد تختفى فيه مصالح الولايات المتحدة القومية ومصالح جميع الشعوب الأخرى ، ليقوم مجتمع تتمثل فيه مصالح الجنس البشرى كله » ، كما قال مورجنثاو أيضاً .

غير أن زعماء الحرب العالمية الثانية — « روزفلت » و « هال » — سلكوا المسلك ذاته الذى ينتقده أنصار فكرة توازن القوى و يسمونه « فشلا » . أما سبب ما يسميه هؤلاء الأنصار « فشلا » فهو كما يقول مورجنثاو أحد هؤلاء الدعاة — بسيط وواضح . «إذ كيف يستطيع ساسة كانوا يتفاخرون بأنهم (لا يؤمنون بفكرة توازن القوى) — وهم فى ذلك أشبه بعلماء لا يؤمنون بقانون الجاذبية — وانبروا (للقضاء على سياسة القوة) ، كيف يستطيع هؤلاء الساسة أن يفهموا فكرة المصلحة القومية

التى تتطلب أول ما تتطلب الحماية من قوة الآخرين ؟ » .

ثم يمضى هؤلاء الدعاة لفكرة توازن القوى قائلين إن العقل الأمريكى قد « أضعفته وشلّت من قدرته على فهم السياسة الخارجية لمدة نصف قرن ، تلك التصورات الأخلاقية الخانقة » — على حد قول « مورجنثاو » أيضاً — وهم يقولون أيضاً « إن متاعب السياسة الأمريكية الخارجية ناتجة عن أنها مثقلةٌ بالمثالية ، والالتزام القانونى ، والعاطفية ، والعزلة » ، وأنها لا تفهم أن « السياسة الخارجية — كجميع السياسات — هى فى جوهرها كفاح من أجل القوة ، تستخدمه الدول ذات السيادة لتحقيق مصلحتها القومية ... وأن هذا الكفاح لا يمكن أن يتوقف بسبب طبيعته الخاصة ، ذلك أن النزوع إلى القوة ، والخوف منها لا يتوقفان أبداً ، كما أن السلام فى حياة الشعوب ليس سوى فترة استجمام من المتاعب » — على حد قول « مورجنثاو » أيضا .

و يمضى هؤلاء المبشرون بسياسة توازن القوى قائلين إن خطأنا الأكبر هو اعتقادنا أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون بديلاً من توازن القوى . و يقولون أيضاً « إننا وضعنا للأمم المتحدة أوصافاً مثالية مثل السلام الدائم والتعاون غير المتنافس المتسم بالثقة بين الدول العظمى » ... كما يقولون إن السياسة الأمريكية مخطئة لأنها تهتم « برفاهية الجنس البشرى كله » .

و يمضون قائلين إنه ليس هناك أى التزام يفرض على أية دولة تنفيذ

إحدى المعاهـــدات ، بحجة أن « القانون الدولى الأساسى يقضى بأن الالتزامات القانونية يجب أن تتراجع أمام المصلحة القومية ... » وإن هذا هو السبب فى أنه لا يوجد ظاهرياً أى خلاف بين الدول التى « لديها غرام بالتخلص من الالتزامات المضنية بطريقة مهذبة بواسطة التفسير القانونى » ، مثلما فعلت فرنسا وروسيا وألمانيا التى « جرت عادتها على وصف أية معاهدة لا ترضى عنها بأنها باتت قصاصة ورق » . ويمضى دعاة سياسة توازن القوى (مورجنثاو) فيقولون إن مثل هذه الأمور « من اختصاص رجال القانون » أولاً وقبل كل شىء ، وإنها أمور يتعين على رجال السياسة أن يتوسلوا بها لتحقيق « الصالح القومى » ... كذلك يقول هؤلاء الدعاة — على حد قول مورجنثاو — إنه يتعين على الدول الكبرى ألا تعبأ بمصالح دول الصف الثالث بحجة « أن الدول الكبرى كانت دائماً بحكم التقاليد والمنطق ، تعمد إلى تسوية منازعاتها حول المناطق التى تحظى فيها بمصالح وسلطات ومسئوليات عظيمة » ، وأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يتعين على رجال السياسة أن يلجأوا إليها .

ويقول هؤلاء الدعاة أيضاً إن الاعتقاد بجعل الأمم المتحدة بديلاً لسياسة اصطراع القوى ، ليس إلاّ وهماً قانونياً بحجة « أن التاريخ السياسى للجنس البشرى برهن على أن توازن القوى وتعادل مناطق النفوذ ، كانا جوهر السياسة الدولية . ولئن كان فى الإمكان تجاهل مبدأى توازن القوى

وتعادل مناطق النفوذ على حساب تعرض الدولة التى تتجاهلها للخطر ، فإنه ليس فى الإمكان الغاء هذين المبدأين » — وذلك على حد قول « مورجنثاو » .

وهكذا نرى دعاة توازن القوى أن مشاكلنا ترجع إلى عجزنا عن إدراك أن توازن القوى قانون أساسى من قوانين السياسة ، شأنه فى ذلك شأن قانون الجاذبية فى الطبيعة . ولا شك أن هذا القانون الذى يصفه هؤلاء الدعاة بأنه أساس « علم العلاقات الدولية » ، كان مفهوماً لساسة كبار دمر كل واحد منهم دولته بسبب إيمانه بهذا القانون ، كما أقاموا مجازر فى تلك الأجزاء من العالم التى تمتع فيها أمثال هؤلاء الساسة بحرية تنفيذ هذا « القانون » وتطبيق ذلك « العلم » ... والآن يُطلب إلينا نحن الذين تقدمنا ونمونا نتيجةً لرفضنا الأخذ بهذا العلم ونتيجةً لرفضنا الإيمان بقانونه الأساسى ؛ الآن يطلب إلينا أن نلحق — على أساس « الصالح القومى » — بموكب الانتحار القومى التاريخى ، عن طريق تقسيم العالم بيننا وبين روسيا . وعندما نقول إن مثل هذه السياسة تتعارض مع المعتقدات السياسية التى يؤمن بها الشعب الأمريكى ، نُتهم بأننا ضحايا « قدرة ذهنية ناقصة » . وعندما نقول إننا نرى فى المساومة على استقلال الشعوب الأخرى وحرياتها سلوكاً غير أخلاقى ، وعملاً مضاداً لخبراتنا ، نوصف بأننا « عاطفيون ، أخلاقيون ، مثاليون ، انعزاليون محدثون » ، وأننا برفضنا مبادىء توازن القوى ومناطق

النفوذ نعرّض أنفسنا للخطر، بحجة أن توازن القوى — شأنه فى ذلك شأن قانون الجاذبية — سوف يشق طريقه غير عابىء بما قد يفعله الرجال الأغبياء أمثالنا !

غير أننا نرى أن كل ما يبشّر به دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ، لا يمت إلى العلم الصحيح بصلة ، كما أن أثر ذلك فى تشكيل التاريخ الإنسانى فى شتى أحقابه ومراحله ضئيل جداً . كذلك نشك فى أن مثل هذه الآراء تنطوى على خاصية من خواص الإنسان والدور الذى يلعبه على الأرض . فهذه الآراء تعنى أن الإنسان مكتوب له كما كتب له من قبل دائما أن يعيش فى حالة دائمة من الخوف لا يستطيع أن ينتزع نفسه منها ؛ فما من نصير يساعده ، وما من قانون يعيش فى ظله ، وما من مبادىء أخلاقية تدعم مركزه ؛ فكل مافى وسعه أن يؤمن به هو توازن القوى ؛ فإذا لم يؤمن بذلك فليرحمه الله ! . وهكذا يُنكر على الإنسان — فى ظل عالم يسوده مثل هذا الإيمان — حتى مجرد راحة البال ، فالإنسان — والحالة هذه — ليس فى وسعه أن يؤمن بأية مبادىء أخلاقية أو دينية فى عالم كهذا . ولعل أطرف مافى هذا كله أنه يتعين على الإنسان فى عالم كهذا ، أن يتجاهل أو يحتقر كل التجارب والخبرات التى أتى بها عهدٌ طويلٌ من التعاون بين الأفراد والأمم ؛ وأن يعتبر تاريخ نظم أوروبا القصير نسبياً

والاستثنائى مساوياً تماماً لتاريخ الجنس البشرى الطويل ؛ وأن ينكر إمكان تطور العلاقات بين الأمم ، والحاجة إلى مثل هذا التطور عن طريق نظم متطورة . فالنظم – فى رأيهم – لا تقوم ولا تنمو – وفقاً لقانون غامض – إلا داخل دول « مفردة » . ومن هنا فانهم ينادون بأنه يتحتم ألا تقوم أية نظم أوسع نطاقا من مجرد النظم القومية ، بحجة أن قيام مثل هذه النظم ينطوى على إنكار « للصالح القومى » ويؤدى إلى خلق « عالم شجاع جديد » ؛ وهو عالم يُعتبر – فى نظرهم – من أعظم الخطايا السياسية !

بل إن هناك أفكاراً من هذا الطراز المتمثل فيما يسمونه « السياسة الواقعية » وتوازن القوى ، قد نادى بها رجلٌ مجرب واسع الشهرة هو « جورج كينان » الذى يعرض أفكاره وآراءه بطريقة تتبدى فيها الكياسة والإحساس بالقيم ومواطن العجز فى روح السياسة الأمريكية ، ويتبدى فيها نوع من الرحمة حيال الضعف الإنسانى يجرد أفكاره من لذعها . فالأفكار التى يعرضها « جورج كينان » قد صيغت فى عبارة لطيفة مقنعة تجذب إليها القارىء حتى ليوشك أن يندفع إلى الأخذ بهذه الأفكار ، حتى يدرك أن تواضع « كينان » وعدم تطرفه فى عرض آرائه ، ينطويان فى الواقع على إنكارٍ لجميع القيم التى نتمسك بها .

ذلك أن جورج « كينان » يقول « فى رأيى ، أن أعظم خطأ فى تشكيل

سياستنا فى الماضى ، يكمن فى شىء أسميه الإتجاه القانونى الأخلاقى فى معالجة المشاكل الدولية ، وهو أشبه ببقع حمراء فى سياستنا الخارجية خلال السنوات الخمسين الماضية . فهذا الاتجاه ينطوى على نوع من الإيمان بمعاهدات التحكيم ، ومؤتمرات لاهاى ، وخطط نزع السلاح على نطاق عالمى ، كما ينطوى على نوع من الإيمان بالآراء الأمريكية الطامحة بشأن الدور الذى يلعبه القانون الدولى ، كما ينطوى على نوع من الإيمان بعصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة ، وميثاق « كيلوج » ، والمادة الواحدة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، وينطوى على الإيمان بامكان قيام قانون دولى يحكم العالم كله وإمكان قيام حكومة عالمية » .

ولا شك أن هذا الرأى الذى يقوله «جورج كينان» ينطوى على أكثر من مجرد تحد لسياستنا الخارجية فى الخمسين سنة الماضية . بل إنه إنكار لجميع المعتقدات الأمريكية التى دعمت الحياة السياسية الأمريكية منذ البداية . فأفكارنا عن السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من إيماننا بالحرية الإنسانية وبالمساواة بين الناس وبكرامة الأمم واستقلالها . ولعل العامل المخفف فى آراء « جورج كينان » هو أن عرضه لهذه الآراء يفتقر إلى التماسك . فكلامه يكشف عن دليل باطنى على أن المؤلف لم يحزم رأيه فى هذه الشئون حزماً قاطعاً ، وإنما راح يوازن ويعارض بين النقيضين وهو يحاول تحسس الطريق إلى الحقيقة ، لأن توازن القوى لم يصل إلى

مرتبة «قانون» شبيه بقانون الجاذبية . والرأى عندى أن «كينان» عمد إلى ذلك رغبةً منه فى إنقاذ ماء وجهه . ولكن الضرر وقع على أية حال . فإن هذه الآراء قد صدرت عن رجل صاحب نفوذ ، فأضيف بذلك صوته إلى الاصوات التى تحاول اقناع الشعب الأمريكى بأن سياسته القائمة على أساس « الدولة التآزرية » خاطئة ويتحتم نبذها .

أما المثل الذى يلجأ إليه فى العادة أولئك الذين يريدون إرغامنا على أن نحيد عن طريقنا ، فهو فشل عصبة الأمم غير أن هذا المثل بالذات يؤيد أولئك الذين يطالبون بقيام قانون عالمى . فدعاة مبدأ توازن القوى ومناطق النفوذ يذهبون إلى أن جميع المنظمات العالمية سوف تفشل كما فشلت عصبة الأمم . هذا على حين أن أسباب فشل عصبة الأمم عديدة . وعندنا أن السبب الرئيسى فى فشلها هو أنها لم تكن قائمة على أساس مبدأ « الدولة التآزرية » . ومما لا شك فيه أن مبدأ « الأمن الجماعى » فشل فى ظل عصبة الأمم لأن العصبة لم تقم على أساس « الدولة التآزرية » . فلو أن جميع أعضاء تلك العصبة كانوا يتمتعون بصوت متساو ، لأمكن الحاق الهزيمة بهجوم إيطاليا على الحبشة ، ولأمكن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية رادعة على إيطاليا .

وربما قيل رداً على ذلك إن الدول الصغيرة هى وحدها التى كانت ستدفع الدول الكبرى إلى حرب محتملة لا تستطيع هى — أى الدول

الصغرى — أن تلعب فيها إلاّ دوراً ضئيلاً . وربما كان هذا القول صحيحاً وربما لم يكن كذلك ؛ بيد أن الطريق الذى كان كفيلاً بتجنب المأساة الأكبر التى حطمت فى النهاية الدول الكبرى والصغرى على السواء ، هو أن تسلك هذه الدول المسلك الذى كانت الدول الصغرى تسلكه ، أى تنفيذ المبدأ القائل بأنه لا توجد ، فى العالم الحديث ، مصالح منفصلة للدولة الصغيرة أو الدولة الكبيرة ، وأن مصائر هذه الدول جميعاً مرتبطة ببعضها البعض ومتداخلة فى بعضها البعض بشكل جماعى ؛ ومن ثم فان انتهاك حرمة استقلال حتى أصغر الدول عن طريق الحرب واستعبادها ، هو فى النهاية انكار لإمكانية البقاء بدون حرب حتى بالنسبة لأكبر الدول . ذلك أن مثل هذا الانتهاك ، مهما كان السبب الذى يبرره ، هو فى الواقع إتاحة الفرصة لقيام دولة معتدية تقف فى وجه الدول الأخرى التى لن تلبث هى الأخرى أن تجد نفسها فى خطر . وعلى ذلك — استناداً إلى هذا الرأى — فإن إقامة نظام دولى على أساس « الدولة التآزرية » هو البديل لسياسة توازن القوى ، كما أنه وسيلة ناجحة لتحقيق الأمن بدون الالتجاء إلى تشكيلات عسكرية دائمة .

كذلك يجب ألا نسمح لأنفسنا بالخلط بين القول بأن الأمم المتحدة فشلت ، والقول بأن منظمة حلف شمال الأطلنطى يجب تبعاً لذلك أن تصبح البديل الحقيقى للأمم المتحدة . فمنظمة حلف شمال الأطلنطى ليست

إلا اتحاداً مؤقتا ذا طبيعة دفاعية ، انشىء بقصد بلوغ المثل العليا المتمثلة في الأمم المتحدة . وليس لحلف الاطلنطى أية علاقة بفكرة توازن القوى ، كما أنه لا شأن له بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بيننا و بين روسيـــــا . فأهداف حلف الاطلنطى هى — على وجه التخصيص — بذل محاولة للحيلولة دون تفشى الروح العسكرية التى من شأنها تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، و بذل الجهود للحيلولة دون تدمير الديمقراطية التى لا بد أن تأتى فى أعقاب ذلك .

ومن هنا ، فإن الشعب الأمريكى لن يقبل « برنامج » دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ، ولن يوافق على تحطيم كل ما أتت به الحياة الديمقراطية فى مائة وخمسين عاماً من أجل السيادة على ذلك الجزء من العالم الذى يستطيع أن يسيطر عليه . لن يفعل الأمريكيون ذلك لأنه يتعارض مع مثلهم العليا ولأنهم يملكون بديلاً عنه يبدو « عسيراً » بالنسبة لأولئك الذين سحرتهم فلسفة السيطرة والسلطة والدهاء السياسى ؛ على حين أن هذا البديل يبدو فى الواقع أسهل وأكثر تمشياً مع علاقاتنا التقليدية مع الشعوب الأخرى . إنه بديل نعرف كيف نستخدمه ونعيش فى ظله ، فكثيراً ما فعلنا ذلك . ونعنى بهذا البديل ، جمع أكبر عدد مستطاع من الدول على أساس « مبدأ الدولة التآزرية » لا لتحقيق توازن القوى ، ولكن لبناء أساس الدفاع المشترك بمقتضى نظام من الأمن الجماعى مفتوح

لجميع شعوب العالم التى ترغب فى الانضمام إليه بدون أن تفقد استقلالها أو كرامتها .

ذلك أن أية تسوية تقوم على أساس توازن القوى ، من شأنها أن تجعل حلفاءنا ورفاقنا العديدين يستنتجون أنهم مجرد مخالب قطط فى مباراة دولية تلعب على حسابهم . وعندئذ سيمتنعون عن العمل كشركاء فى المبدأ الكبير ، لأن تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ سيحطم آلياً أساس هذه الشركة فى الغرب . فهذه الشركة تستند إلى افتراض المساواة بين الأعضاء ؛ كما تستند إلى أن حقوقهم لن تكون موضع مساومة ، وأنه لا بد من استشارتهم ، وأن لهم حق الموافقة بحرية على أى ضرب من ضروب التغيير من شأنه أن يؤثر فيهم ؛ كما أنها تستند أيضا إلى افتراض أنه ليست هناك مناطق نفوذ ، وإلى أن الولايات المتحدة لا تملك حقاً أعظم من حق أقل الأعضاء الشركاء شأناً ، وأن الدفاع دفاعٌ مشترك عن مصلحة مشتركة ، وأن هذه المصلحة المشتركة تستند إلى الشخصية السياسية الذاتية لكل عضو . ومعنى ذلك قيام علاقة تآزرية ، لا قيام دولة كبرى تدور عدة دول صغرى فى فلكها . كما أن مجرد قبول فكرة توازن القوى يكفى لنسف أساس الارتباط الاختيارى بين الشركاء الأحرار ، ويقلب الشركة إلى امبراطورية تقوم حولها دول تابعة صغرى تؤمر فتطيع . وهذا أمر من شأنه أن يحوِّل الولايات المتحدة الأمريكية من مجرد جمهورية فيدرالية

إلى امبراطورية ؛ وعندئذ تدمّر الجمهورية فى النهاية . وهـذا هو المعنى الحقيقى للبرنامج الذى يبشّر به دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ؛ وهذا هو السبب الذى يدفع الشعب الأمريكى إلى مقاومة هذا البرنامج .

فمثل هذا « البرنامج » من شأنه أن يُبعد أصدقاءنا عنا بعد أن يشعروا أننا خدعناهم . وعندئذ سيبحثون بدورهم عن أفضل صفقة مؤقتاً ، ثم يسعون إلى مغانم أكبر عندما تتـاح لهم الفرصة . وعندئذ نصبح أضعف ، لا أقوى ، فى الميدان الدولى . وعندئذ نـكون قد قبلنا بإرادتنا هزيمة أخلاقية كبرى ، و نفقد بذلك تلك القوة المستمدة من المبدأ المشترك بين الشعوب التى شعرت جميعا بالارتباط معاً نتيجة للمصلحة المشتركة . وعندئذ تتبخر البقية الباقية من الأمل فى إمكان إقامة اتحاد تآزرى من الدول لمقاومة محاولة روسيا السيطرة على العالم . ولا شك أنه ما من يوم سيكون أشد حلـكةً ويأساً من ذلك اليوم الذى يمـكن اقناع الشعب الأمريكى فيه بالبحث عن السلام المؤقت عن طريق التضحية المتعمدة بمبدأ الاتحاد الاختيارى بين الدول ، وعن طريق الموافقة على تقسيم العالم بيننا و بين روسيا .

كلا . إننا — رغم عيوبنا وفشلنا — لن نقبل دعوة دعاة « العـالم الجديد » و « السياسة الواقعية » ، ولن نتخلى عن الإيمان الذى عشنا به ، ولن ننـكر على الشعوب الأخرى حقها فى أن تعيش حرة بلا خوف .

إن أهدافنا هى العمل على إقامة عالم من الرجال الأحرار يعملون معاً فى شعوب حرة . إن الإيمان الديمقراطى الـكامن تحت سطح كل ما نعتز به من قيم ، هو القانون الفعال فى السياسة الأمريكية سواء أكانت هذه السياسة داخلية أو خارجية . إننا لا نستطيع أن نتخلى عن إيماننا بالـكرامة المتساوية للشعوب الصغيرة ، بغير أن نتخلى فى النهاية عن إيماننا بالـكرامة المتساوية للرجال . وسوف نقاوم — إذا اضطررنا للمقاومة — حتى الموت ، كل جهد يُبذل لهدم العالم وتحويله إلى استبداد جماعى ، ولـكننا لن نتخذ من ذلك سبيلاً للمساومة على حساب الشعوب الأخرى ، ولن نسمح بالقضاء على كرامة الإنسان والأخلاقيات وتدمير إحساس النزاهة الإنسانية القومية التى تُعتبر جزءاً من مادة كياننا ذاته · فليقولوا إن هذا ليس « علماً » ، ولـكن هذا هو الأمر الواقع ؛ وليس فى وسعنا أن نفعل إلاّ هذا . . . ففيه تـكمن قوتنا .

تم الكتاب
(أول نوفمبر ١٩٥٧)

الفهرس



مطبعة الرسالة
شارع حمودة المتناول ٣ عابدين



الناشر: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع